جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

قياس محددات عجز الموازنة في السودان
باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة
(1991 – 2016م)

Measuring the Determinate of Budget Deficit in Sudan Using Auto-Regressive Distributed Lag
(1991 – 2016م)

بحث مقدم لنيل درجه الدكتوراة في الاقتصاد التطبيقي (تخصص قياسي)

أعداد الدارس :
عمر موسى عمر بشير

اشراف :
أ.د/خالد حسن البيلي

1440هـ – نوفمبر 2018م

الاستهلال

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ (54) قَالَ اجْعَلْنِي على خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (55) وكذلك مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (56)

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآيات (54–56)

الإهداء

الى شهداء العزة والكرامة (شهداء ام راكوبة الابرار)
الى روحك الطاهرة (امي)
نسأل الله لكي الجنة
الى من وقف معي صامتا
وشد من ازري صابرا (ابي)
الى زوجتي *** حبيبتي الغالية (الصابرة)**
الى بناتي (ثمرة فؤادي و فلذات كبدي)
قدوه ****
صفيه ***
جواهر ***
قدير ****
الى ابني (محمد المجتبى)
اخواني واخواتي
الى اختي العزيزة (فطومة الرضي)
لهم جميعا اهدي هذا البحث المتواضع

الدارس

الشكر والعرفان

أشكر الله عز وجل كل الشكر وأحمده سبحانه وتعالى الذي وفقني على اتمام هذه الرسالة ، يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير للبروفسير / خالد حسن البيلي لقبوله الاشراف على هذه الدراسة ولما بذله من جهود في التوجيه والاشراف العلمي واتقدم بالشكر والامتنان للدكتورة / ميساء سعيد التي هي الاخرى ساهمت في الاشراف كمعاونه لها منا جزيل الشكر والعرفان لما قدمته من توجيه وارشاد ، واخص بالشكر الإخوة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (المكتبة و المجلة)والإخوة في قسم الاقتصاد التطبيقي ، والشكر للدكتور / طارق الرشيد ،والأخوة في جامعة زالنجي ، ومني اسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان الى الذين ساعدوني معنويا للمضي قدما في طريق العلم والمعرفة ووافر الشكر والتقدير الى كل من مد يد العون والمساعدة لي للمساهمة في اكمال هذه الرسالة.والكمال لله وحده والسلام.

الدارس

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة محددات عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1991–2016م) ، تنبع مشكلة الدراسة من خلال التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة وما تبعها من تداعيات على مجمل الاوضاع الاقتصادية كان لها الاثر على استدامة النمو الاقتصادي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والاسلوب القياسي الكمي لبناء النموذج القياسي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، وتوضح اهم نتائج الدراسة بأن المتغيرات المضمنة في النموذج(النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، البطالة، وانفصال الجنوب) ذات اثر معنوي في الأجلين الطويل والقصير على عجز الموازنة وتمثلت اهم توصيات الدراسة في العمل على زيادة الانتاج لزيادة المعروض من السلع لتخفيض معدلات التضخم وايجاد وسائل وادوات لتقليل اثر التضخم في المدى القصير والطويل والبحث عن طرق بديله لتمويل عجز الموازنة بدلا من الاستدانة من البنك المركزي و النظام المصرفي ، والعمل على تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات لتخفيض عجز الموازنة وتوجيه القروض الخارجية الى تشجيع الانتاج المحلي للمساهمة في تخفيض عجز الموازنة ، كما توصي الدراسة بتوقيع اتفاقيات مع الدول الدائنة للوصول الى حلول لمشكلة الديون الخارجية و العمل على استلام القروض الخارجية في شكل مدخلات انتاج حتى تساهم في زيادة الناتج المحلي ،والبحث عن ايجاد موارد بديلة للبترول لامتصاص الاثار السالبة للانفصال والعمل على زيادة انتاج النفط .

Abstract

This study aims at identifying the determinants of the budget deficit in Sudan during the period (1991-2016). The problem of the study stems from the economic changes that occurred in the Sudanese economy during the study period and the consequent repercussions on the overall economic conditions that have had an impact on the sustainability of economic growth. The study used the analytical descriptive and the quantitative econometric methods for building the econometric model using the auto-Regressive distributed Lags models ،The most important results of the study show that the variables included in the model (economic growth, inflation, exchange rate, foreign debt, unemployment, and the secession of the south) had asignificant effect in the long and short-run on budget deficit.

The study calls for increasing production through raising the supply of goods in order to reduce inflation rates; besides creating tools and techniques to reduce the impact of inflation in the short and long run; also, to find alternative means to finance the budget deficit instead of borrowing from the Central Bank and the banking system; and at the same time focusing on reducing government spending and increasing revenues to reduce the budget deficit. The study also recommends signing of agreements with the donor countries to solve the problem of external debt; as well as receiving external loans in the form of production inputs to encourage domestic production; thus, increasing the domestic outputs. Finally, the government should attempt to find alternative resources in order to absorb the negative effects of Southern Sudan secession ,as well as acting to increase oil production.

قائمة الموضوعات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	ه
6	قائمة المحتويات	و
7	قائمة الجداول	ح
8	قائمة الاشكال	ط
9	قائمة الملاحق	ي
	الفصل الاول : الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
1-1	مقدمة الدراسة	1
2-1	مشكلة الدراسة	2
3-1	اهمية الدراسة	3
4-1	اهداف الدراسة	4
5-1	فرضيات الدراسة	4
6-1	نموذج الدراسة :	4
7-1	منهجية الدراسة	4
8-1	مصادر جمع البيانات	4
9-1	الحدود الزمانية	5
10-1	هيكل الدراسة	5
11-1	الدراسات السابقة	5
	الفصل الثاني : مفهوم ومحددات عجز الموازنة	
1-2	الموازنة العامة	13
2-2	محددات عجز الموازنة	26
3-2	العلاقة بين عجز الموازنة و المتغيرات الاقتصادية الكلية	58

	الفصل الثالث : تطور نماذج الانحدار الديناميكية	
1-3	نموذج الفجوات الموزعة	61
2-3	نماذج الانحدار الذاتي	69
3-3	نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة	71
	الفصل الرابع : تطور محددات عجز الموازنة في السودان	
1-4	الموازنة العامة في السودان (1991-2016م)	79
2-4	محددات عجز الموازنة في السودان (1991-2016م)	87
3-4	العلاقة بين المحددات و عجز الموازنة في السودان (1991-2016)	99
	الفصل الخامس : تقدير وتقييم النموذج	
1-5	توصيف النموذج	105
2-5	تقدير النموذج	112
3-5	تقييم النموذج	116
	الخاتمة	
1-6	النتائج	127
2-6	التوصيات	129
3-6	مقترحات لبحوث مستقبلية	130
	المصادر والمراجع	131
	الملاحق	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	النفقات والايرادات العامة (1991-2016)	82
2	عجز الموازنة والنسبة من الناتج المحلي (1991-2016)	84
3	معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1991-2016)	87
4	معدلات التضخم في السودان (1991-2016)	89
5	حجم الدين الخارجي في السودان (1991-2016)	92
6	قيمة سعر الصرف في السودان (1991-2016)	95
7	معدلات البطالة في السودان (1991-2016)	97
8	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	108
9	نتائج اختبار جذر الوحدة	109
10	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	111
11	نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل	112
12	نتائج تقدير علاقات الاجل القصير	113
13	نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للنموذج	114
14	نتائج اختبار تضخم التباين	115
15	نتائج اختبار استقرارية الدالة	120

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	الاتجاه العام للايرادات والانفاق العام في السودان (1991-2016)	84
2	الاتجاه العام لعجز الموازنة (1991-2016)	85
3	الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي (1991-2016م)	88
4	الاتجاه العام لسلسلة معدلات التضخم (1991-2016م)	91
5	الاتجاه العام لسلسلة الدين الخارجي في السودان(1991-2016م)	93
6	الاتجاه العام لسلسلة سعر الصرف في السودان (1991-2016)	96
7	الاتجاه العام لمعدلات البطالة في السودان (1991-2016)	98
8	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة (1991-2016)	99
9	العلاقة بين معدلات التضخم وعجز الموازنة (1991-2016)	101
10	العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة(1991-2016)	102
11	العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة(1991-2016)	103
12	العلاقة معدلات البطالة وعجز الموازنة(1991-2016)	104
13	العلاقة بين انفصال جنوب السودان وعجز الموازنة(1991-2016)	114
14	نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات	120
15	نتائج استقرارية المعلمات	121
16	نتائج اختبار ثايل لقدرة النموذج على التنبؤ	122

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
1	بيانات الدراسة	140
2	نتائج استقرار عجز الموازنة	142
3	نتائج استقرار عجز النمو الاقتصادي	143
4	نتائج استقرار الدين الخارجي	144
5	نتائج استقرار سعر الصرف	145
6	نتائج استقرار التضخم	146
7	نتائج استقرار البطالة	147
8	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	148
9	نتائج نموذج الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ	149
10	نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل	150
11	نتائج اختبار تقدير النموذج الكلي	151
12	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	152
13	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	153
14	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	154
15	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي	155
16	نتائج اختبار مجموع الاستقرار الهيكلي للمربعات	156
17	نتائج اختبار مجموع الاستقرار الهيكلي	157
18	نتائج اختبار تضخم التباين	158
19	نتائج معامل ثايل لمقدرة النموذج على التنبؤ	159

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة :

يعتبر عجز الموازنة العامة من المشاكل التي تعانى منها الدول وخاصة الدول النامية كما يؤدى ذلك العجز الى خلل وتشوهات في الاقتصاد الكلي وأن عجز الموازنة العامة سبب رئيسي لحالات الخلل الداخلي في الاقتصاد من خلال تأثيره في التضخم وسعر الفائدة والاستثمار الخاص وحالات الخلل الخارجي من خلال تأثيره في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مما يؤثرعلى التوازن العام.

كما تعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية اكثر المتغيرات تأثيرا على الاوضاع الاقتصادية في الدول لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وهى تعرف بمؤشرات الاقتصاد الكلى او ما تسمى بالعناصر المتغيرة وهذه المتغيرات تؤثر على العرض والطلب الكليين .

ونسبة الى تفاعل متغيرات الاقتصاد الكلى مع بعضها البعض ولمعرفة العلاقة فيما بينها جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عجز الموازنة والتغيرات التي تحدث فيه وحجم الاثر الكمي التي تحدثه المحددات قيد الدراسة المتمثلة في (النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، انفصال الجنوب ، البطالة ، الدين الخارجي) ، على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1991- 2016م) ، والسودان كغيره من الدول يعانى من عجز مستمر في الموازنة العامة منذ اواسط السبعينيات بعد ما بدا في الاستدانة الخارجية لتمويل مشروعات التنمية وسد العجز فى الموازنة العامة ، ونسبة الى تأثيرات هذا العجز على مفاصل الاقتصاد الكلى متمثلة فى اهم المتغيرات المذكورة ،حيث ان عجز الموازنة في السودان ظل متذبذبا وخاصة بعد تدنى معدلات الناتج المحلى الإجمالي وانخفاض في معدلات الصادر حيث وصل عجز الموازنة في عام1992 الى 33.7 مليون جنيه وظل مرتفعا طوال فترة التسعينيات والاعوام التالية،وبالرغم من دخول انتاج النفط الا ان العجز المالي ظل ملازما للاقتصاد السوداني، حيث حققت الموازنة العامة عجزا في عام 2001م مقداره 1663 مليون ج وظل العجز على هذه الحالة متذبذبا حتى بعد انفصال جنوب السودان فواصل في الارتفاع لخروج صادر النفط وتدنى الانتاج في القطاع الحقيقي حيث ارتفع العجز فى الموازنة فى عام 2011م بلغ 9426 مليون ج بينما كان في عام 2010م 7586 مليون ج ، كل ذلك القى بظلاله على الاوضاع الاقتصادية في السودان ومتغيرات الاقتصاد الكلي وبما ان مشكلة عجز الموازنة العامة في السودان تعتبر احدى أهم الإشكاليات الاقتصادية حيث اصبح تحديا يواجه سياسات الدولة الاقتصادية ولذلك من الضروري اجراء دراسة توضح الاثر الذي تحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة في السودان وهذا

التحدي الذى يطرحه عجز الموازنة العامة في السودان يفرض ضرورة تقديم دراسة تتضمن تشخيصا دقيقا بواقع هذا العجز واثر المتغيرات الاقتصادية الكلية عليه خلال الفترة (1991-2016).

1-2 مشكلة الدراسة :

تنبع مشكلة الدراسة من خلال التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1991-2016م وما تبعها من تداعيات على مجمل الاوضاع الاقتصادية كان لها الاثر على استدامة النمو الاقتصادي ، ويأتي عجز الموازنة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في قائمة هذه التغيرات كما ان الارتفاع المستمر لعجز الموازنة فى السودان والتذبذب الذى طرأ على بقية المتغيرات الكلية حيث حققت الموازنة العامة عجزا في الاعوام الاولى من الدراسة وبعد انفصال جنوب السودان فى عام 2011م والذى فقدت البلاد بسببه نسبه مقدرة من صادر النفط وانخفاض فى معدلات الانتاج في القطاع الحقيقي تواصل في الموازنة العامة حيث بلغ فى عام 2011م 9426 مليون جنية ، واستمر هذا العجز طوال فترة الدراسة ، كل ذلك يجعل من الضرورة القيام بدراسة لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة في السودان عليه يمكن طرح المشكلة وفق السؤال الرئيسي التالي :

هل تؤثر المحددات(النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، البطالة ، انفصال الجنوب)على عجز الموازنة في السودان ؟ وما هو حجم الاثر الكمي التي تحدثه العلاقة بينهما ؟ وما هو اتجاه العلاقة بينهما ؟ والذى يتفرع الى التساؤلات التالية :

هل توجد علاقة توازنيه طويلة وقصيرة الاجل بين محددات الدراسة في السودان؟

هل يوجد اثر للفترات السابقة للمحددات على عجز الموازنة في السودان ؟

1-3 أهمية الدراسة :

الأهمية النظرية للدراسة :

تتناول الدراسة أثر تقلبات عجز الموازنة على المتغيرات الكلية الاقتصادية وانعكاس هذه التقلبات على واقع الاوضاع الاقتصادية وابراز الجانب التطبيقي، كما تتناول الدراسة اضافة متغيرات اقتصادية لم تضمن في الدراسات السابقة عن السودان ، وبناء نماذج تتضمن متغيرات نوعية،اضافة لقياس الاثر الكمي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ، كما تكتسب الدراسة اهمية معرفية للنقص في مثل هذا النوع من الدراسات في المكتبة مما يكسب الدراسة اهمية خاصة .

الأهمية التطبيقية للدراسة :

تعتبر العلاقة بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية من اهم الموضوعات الاقتصادية التي نالت اهتمام الباحثين وذلك من خلال الدراسات العديده التي تناولت هذا الموضوع ولكن اثر المتغيرات الكلية في السودان على عجز الموازنة غير واضح ،وتقوم الدراسة بتحديد اثر هذه العلاقة في المدى الطويل والقصير مما يساعد على فهم سلوك المتغيرات ويساعد متخذي القرار على معرفة اثر السياسات التوسعية والانكماشية على متغيرات الدراسة ،كما ان استخدام نموذج قياسي في مجال المتغيرات الاقتصادية الكلية واثره على عجز الموازنة يعكس الواقع الحقيقي ويمكن من اجراء الاختبارات الاقتصادية والاحصائية مما يعزز النتائج ويساعد الجهات المختصة من مراجعة ادائها واتخاذ القرارات السليمة للاطمئنان على مسيرة النمو الاقتصادي في المستقبل .

1-4 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية :

1. استعراض تاريخي لتطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجزالموازنة.
2. تحليل وقياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجزالموازنة في السودان.
3. دراسة المتغيرات النوعية(انفصال الجنوب) المضمنة في الدراسة واثارهاالاقتصادية.
4. دراسة وتطبيق منهجية اختبارات الحدود للتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ لقياس التوازن في الأجلين الطويل والقصير.

5. قياس الاثر الكمي بين متغيرات الدراسة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذوالفجوات الزمنية الموزعة ومعرفة اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

1-5 فرضيات الدراسة وتشمل الاتي :

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المحددات(النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، البطالة انفصال الجنوب) وعجز الموازنة في السودان .
- توجد علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الفترات السابقة للمتغيرات وعجز الموازنة .

1-6 منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظواهر الاقتصادية المضمنة في الدراسة ، كما يتم استخدام المنهج التاريخي لدراسة تطور الظواهر محل الدراسة ودراسة ما ورد في المراجع والكتب العلمية والدوريات المتخصصة مع الاستعانة بالأسلوب الرياضي والأشكال البيانية اما في الجانب التطبيقي يتم استخدام اساليب البحث الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .

1-7 مصادر جمع البيانات :

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والدراسات السابقة والتقارير الشهرية والاحصاءات السنوية من وزارة المالية وبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

1-8 الحدود الزمنية :1991-2016م ، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل اهم التطورات الاقتصادية في الفترة الاخيره والتي تغطي سياسية التحرير الاقتصادي ، واستخراج البترول ، والازمة المالية العالمية ، وانفصال الجنوب .

الحدود المكانية :السودان .

1-9 هيكل الدراسة :

يتكون البحث من ستة فصول رئيسة :

الفصل الأول الإطار المنهجي ويحتوي على الإطار العام للدراسة والذى يتكون من المقدمة ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضيات البحث ومنهجية البحث وحدوده والدراسات السابقة والفصل الثاني ويستعرض مفهوم ومحددات عجز الموازنة ومفاهيم نظرية للمحددات قيد الدراسة متمثلة في (النمو الاقتصادي، التضخم،سعر الصرف،الدين الخارجي، انفصال الجنوب، البطالة)، كذلك يتناول العلاقة بين عجز الموازنة والمحددات من الناحية النظرية ،الفصل الثالث ويتناول تطور نماذج الانحدار الديناميكية ويتناول بالدراسة نموذج الفجوات الموذعة ونموذج الانحدار الذاتي ونماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموذعة ، والفصل الرابع يتناول تطور محددات عجز الموازنة في السودان ويتناول بالدراسة الموازنة العامة في السودان ومحددات عجز الموازنة في السودان والعلاقة بين المحددات وعجز الموازنة في السودان والفصل الخامس تقدير وتقييم النموذج ويتناول بناء النموذج القياسي وتقدير وتقييم النموذج والخاتمة تتناول مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات والمقترحات لبحوث مستقبلية .

1-10 الدراسات السابقة :

لتحقيق اهداف الدراسة ، تم الاطلاع على العديد من الدراسات والادبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، حيث تناولت الدرسة بعض الدراسات المحلية والعربية والاجنبية موضوع عجز الموازنة .

حقي امين ،عبد الحسين الغالبي (2017)[1]تناول البحث سعر الصرف وعجز الموازنة العامة في مصرخلال الفترة 1990-2014م ، اشار البحث الى ان هناك علاقات تبادلية كثيرة في الاقتصاد ومن ضمنها العلاقة التبادلية بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة وخاصة في البلدان العربية ومن ضمنها مصر والتي تعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة ، وهذا العجز ناجم عن التزايد المستمر في النفقات العامة . وقد توصل البحث الى وجود علاقة سببية بين المتغيرين من سعر الصرف باتجاه عجز الموازنة .

ابتهال حامد (2016) تهدف هذه الدراسة لتقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان ، وتتمثل مشكلة الدراسة في ان عوامل عجز الموازنة السودانية تعتبر هاجسا للاقتصاد السوداني بوجود التساؤلات التالية :

1.حقي امين ،عبد الحسين الغالبي (2017) ، العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد21 ، جامعة ، العراق . ص 17-ص40.

لماذا هنالك تزايد مضطرد في عجز الموازنة السودانية ؟ ولماذا لم تتمكن الدولة من السيطرة على هذا العجز وتوصلت الدراسة بأن هناك تزايد مضطرد في عجز الموازنة وخاصة بعد انفصال الجنوب ويعزي لفقدان جزء كبير من ايراد النفط الذي ذهب الى جنوب السودان ، هنالك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي ، أي انه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي ينخفض عجز الموازنة ، ومن ثم اوصت الدراسة الى وضع خطط تهدف الى مواجهة الزيادة المستمرة في عجز الموازنة والسعي بوضع سياسات لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وذلك بتنويع المنتجات.[1]

مروه محمد عباس سعد (2015)

تمثلت مشكلة البحث في وجود عوامل تؤثر على عجز الموازنة العامة في السودان ومعرفة مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (1992–2014) ، توصلت الدراسة لاهم نتائج زيادة عجز الموازنة خلال سنوات الدراسة حيث اتضح ان الناتج المحلي الاجمالي له تاثير كبير على عجز الموازنة العامة كما اظهرت نتائج الدراسة ان عرض النقود له تأثير كبير على عجز الموازنة وبالتالي ان أي انخفاض في عرض النقود يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة ، وجاءت اهم توصيات الدراسة متمثلة في زيادة الانتاج المحلي والاستثمار.

عبد الله حسين ابو القمصان (2015)[2]

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995–2013) ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين كل من المتغيرات المستقلة (معدل الاستثمار والبطالة) والمتغير التابع (نسبة العجز)، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين كل من معدل التضخم

1.مروه محمد عباس سعد (2015) ، العوامل المؤثر في عجز الموازنة العامة في السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

2.ابتهال حامد (2016) ، تقييم عوامل عجز الموازنة في السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الرباط ، السودان .

3.عبد الله حسين ابو القمصان (2015) ، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة في فلسطين ، رسالة ماجستيرغير منشوره ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين .

4.خليل النمروطي (2014) اثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشوره،الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

5. نيفين فرج إبراهيم(2015م)أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، مدرسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.

وسعر الصرف وعجز الموازنة ولايوجد علاقة بين الاوضاع السياسية ونسبة العجز ، وتمثلت اهم التوصيات في تطوير الاسواق المالية المحلية والحد من الاقتراض المباشر من المصارف .[1]

خليل النمروطي (2014) هدفت الدراسة الى بيان تأثير العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2013 ، والتعرف على حجم الايرادات والنفقات العامة ومن ثم تحديد قيمة العجز المالي ومدى تأثير معدل النمو الاقتصادي بذلك ، استخدم البحث المنهج الوصفي الكمي لمناسبته الظاهرة محل الدراسة وبناء نموذج قياسي لقياس اثر عجز الموازنة على معدل النمو ، اوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة ، واوصت الدراسة الى ضرورة اعتماد الموازنة على الامكانات المتاحة والعمل على ترشيد الانفاق العام وتوجيهه بشكل اساسي الى القطاعات الاكثر كفاءة مع اتخاذ سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي .

نيفين فرج إبراهيم إبراهيم(2015م)، هدف البحث إلى إلقاء الضوء على جانبي الموازنة العامة في مصر، لتحديد مقدار العجز الكلي، وعرض تطور حجم الدين الخارجي لمصر، وقياس أثر عجز الموازنة العامة في مصر ، فرضية البحث: يسعى البحث إلى اختبار فرضية أن هناك علاقة طويلة الأجل وسببية بين عجز الموازنة العامة في مصر والدين الخارجي، وهذه العلاقة السببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الدين الخارجي وليس العكس ، توصلت الدراسة الى نتائج اهمها تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة لمصر خلال فترة الدراسة، والذي يرجع إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ،و تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر خلال فترة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض مع زيادته في السنوات الأخيرة، وكذلك تذبذب نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية ، أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وبينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والدين ، كما توصي الدراسة بإعادة النظر في أسلوب تقدير النفقات العامة لتكون أكثر واقعية ودقة وموضوعية و اتباع وسائل إجرائية تسهم في خفض الأعباء المالية، وتعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي، والاكتفاء بالضروريات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظرفي هيكلة الموازنة. [2]

1.كمال محمد عيسى (2013) محددات عجز الموازنة فى السودان ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة ام درمان الاسلامية .

1.عبد الله العصيمى (2014م)اثار عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية ، اليمن

العصيمى (2014م) تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ما مدي تأثير عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية في الجمهورية اليمنية ؟وتمثلت أهداف الدراسة في تحليل مشكلة عجز الموازنة العامة فى الاقتصاد اليمنى من خلال عرض سمات الاقتصاد ،اليمنى ودراسة الاختلالات الهيكلية فى القطاعات الاقتصادية وتوضيح مسار الإيرادات والنفقات العامة التى أدت إلى تفاقم وتطور مشكلة العجز فى الموازنة العامة خلال الفترة 1995 – 2013م.وتوصلت الدراسة الى الاتي: توجد اختلالات فى البنية الهيكلية فى الاقتصاد اليمنى وضعف فى أدائه أدى إلى تطور فى عجز الموازنة ، زيادة حجم مبالغ المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة والتي لم تسخر فى حل مشكلة الاختلالات الحاصلة فى القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وجهت لأغراض أخرى .

كمال محمد عيسى (2013)تناولت الدراسةمحددات عجز الموازنة فى السودان وذلك بأختبار اثر القطاعات المختلفة على عجز الموازنة ،وتوصلت الى اهم النتائج متمثلة في انه توجد علاقة بين الايرادات العامة وعجز الموازنة وايضا بين الانفاق العام وعجز الموازنة وذلك فى الاجلين الطويل والقصير.

ايمان غسان شحرور(2013)[1]تناولت **الدراسة** تحديد مفهوم عجز الموازنة وتتبع تطوره وأسبابه وآثاره في عدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم، ومستويات البطالة، وتمثلت النتائج والتوصيات في وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين العجز في الموازنة العامة والتكوين الرأسمالي الثابت، وعلاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من: الإنفاق الاستهلاكي الكلي، والعرض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛ في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من الادخار الكلي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلاقة ارتباط عكسية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل البطالة، وعليه يمكن القول بأن سياسة عجز الموازنة وخلال فترة عشر سنوات لم تتمكن من تحقيق الغايات الأساسية المرجوة منها، أي زيادة الادخار الكلي بشكل يمكن من القيام بمشاريع استثمارية حقيقية قادرة على زيادة الناتج الحقيقي وامتصاص قوة العمل المتزايدة، ولكن ساهمت في زيادة الاستهلاك والاستثمار في العقارات والأبنية، الأمر الذي ساهم بدوره في ارتفاع معدل التضخم ، وبناء على ما سبق، تقترح الباحثة أن ترتكز السياسات والإجراءات الحكومية في معالجة العجز على الاتى : التأكيد أن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاءه، بل قد يكون من الأجدى وجود حجم معين من العجز وفقا لمقدرات الاقتصاد الوطني، بحيث يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ،والتركيز على زيادة حجم اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وبالأخص

2.ايمان غسان شحرور (2013م) عجز الموازنة العامة فى سورية واثارة الاقتصادية ، بحوث اقتصادية عربية ، سوريا .

زيادة الإنفاق الاستثماري الفعلي وتوجيهه إلى مشاريع البنية التحتية أو المشاريع الإنتاجية التي تتجاوز إمكانات القطاع الخاص.

دردوري لحسن (2013)[1]

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من اهم المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله الموازنة من اهمية في الاقتصاد الوطني ، وتتناول هذه الدراسة عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي بالجزائر، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج ومن اهمها النتائج ان زيادة الانفاق العام وقلة الايرادات هي السبب في زيادة العجز وتوصي الدراسة بضرورة توجيه النفقات العامة الى المجالات المهمة والضرورية التي تعود على الدولة بالنفع .[2]

باسل كاكو(2011)هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة عجز الموازنة العامة فى سورية من حيث تطوره واسبابه ومصادر تمويله ، واثر عجز الموازنة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وتقويم نتائج سياسات الاصلاح المالي التى انتهجتها الحكومة خلال فترة الدراسة ومدى ملاءمتها لمعالجة عجز الموازنة العامة فى سورية ، وأهم الاستنتاجات من الدراسة هي: عجز الميزانية (كمتغير مستقل) لديه تأثير كبير على التضخم في سوريا، العجز في الميزانية (كمتغير مستقل) لديه تأثير كبير على الاستثمار الخاص المتغير التابع في سوريا، العجز في الميزانية (كمتغير مستقل) لديه تأثير كبير على ميزان المدفوعات ، توصي هذه الدراسة بأن على الحكومة أن تتبنى سياسة مالية تقشفية مما يساعد على خفض العجز في الميزانية مثل الحد من النفقات الحكومية ، وخاصة النفقات الجارية وزيادة الإيرادات المحلية ،وخاصة الإيرادات الضريبية

دراسة وجدان مهدي (2009)[1]

تناول هذا البحث موضوع التمويل عن طريق احداث العجز في الموازنة العامة للدولة باعتبارها من السياسات التي نادى باستخدامها الاقتصادي كينز وعول عليها كثيرا في علاج مشكلة البطالة، وتتلخص المشكلة في هذه الدراسة على معرفة اثر التمويل بالعجز في الموازنة العامة للدولة واثر ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتتلخص نتائج الدراسة بأن التمويل التضخمي له آثار ضارة بالنشاط الاقتصادي وتوصي الدراسة بتوجيه التمويل إلى أنشطة إنتاجية.

1..دردوري لحسن (2013) عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجة في الاقتصاد الوضعي ، جامعة بسكرة ، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 14 ، الجزائر .

باسل كاكو (2011م)عجز الموازنة العامة واثره فى المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجمهورية العربية السوريه) رسالة ماجستير غير منشوره ،جامعة حلب ، سوريا.

2.وجدان مهدي (2009) سياسة احداث العجز في الموازنة العامة للدولة دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستيرغير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

[2]Almahdi Musa Attahir (2014)

تناولت الدراسة نموذج قياسي لتقدير العوامل المحددة للتضخم في الاقتصاد السوداني في الفترة 1990-2012 وركزت الدراسة على عرض النقود ، الرقم القياسي لأسعار الواردات ، وتكلفة التمويل وسعر الصرف وعجز الموازنة ، وهدفت الدراسة الى توضيح العوامل المحددة للتضخم في السودان وتبيان اثرها على التضخم ، وتوصلت الدراسة الى ان زيادة كل من عرض النقود والرقم القياسي لا سعار الواردات وعجز الموازنة وتكلفة التمويل تؤدي الى زيادة معدل التضخم في السودان ، كما ان تخفيض سعر الصرف يقود الى ارتفاع معدل التضخم ، واوصت الدراسة بأن على الدولة ان تتبنى سياسة اقتصادية فاعلة من شأنها العمل على خفض معدل التضخم واحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي .

B.O.Osuka(2014)[1]

تتناول هذه الدراسة اثر عجز الموازنة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد النيجيري في الفترة 1981 -2012 ، تناولت هذه الدراسة العلاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في نيجيريا وبأختبار سكون سلسلة المتغيرات اتضح ان جميع المتغيرات ساكنة في الفرق الاول وباختبار التكامل المشترك اوضحت نتائج الدراسة بأن المتغيرات متكاملة ولها علاقة توازنية في الاجل الطويل وهي(الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الفائدة ، وسعر الصرف والتضخم) ، ومن خلال نتائج السببية اتضح بان هنالك علاقة ذات اتجاهين بين الناتج والعجز ولا توجد علاقة بين العجز من جهه والتضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة من جهه اخرى ، وان عجز الموازنة ذو اثر معنوي على المتغيرات الاقتصادية في نيجيريا ، توصي الدراسة بتشجيع الاستثمار وتخفيض سعر الفائدة .

Nurhayati Abdrahman (2012) [4]

هدفت الدراسة لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في ماليزيا واستخدم اسلوب الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة الى انه لاتوجد علاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل في ماليزيا وهذا يتوافق مع نظرية التكافؤ لريكاردو والتي تقول هنالك علاقة محايدة بين العجز المالي والموازنة العامة .

Fatma Turan (2014)

1. [1]Almahdi Musa(2014) Determinant Factors of Infalation in Sudan an Econometrics Approach University of Bakhat alruda, Scientific journal ' issue NO .13 .SUDAN

2. B.O.Osuka(2014) , The Impact of Budget Deficit on Macro – Economic Variable in the Nigerian , International Journal for Innovation Education and research , vol . 2-113pg .164.

3.Nur Hayati Abd Rahman(2012) ، The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from

4.Malaysia's ، *International Conference on Economics* ، Faculty of Business Management, Universiti Teknologi MARA Terengganu, *IPEDR vol.38* ، Pp (55) Malaysia.

تبحث الدراسة في اثر عجز الموازنة وعرض النقود والتضخم في تركيا وتستخدم بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة 1987–2013 اوضحت نتائج الدراسة بأن التضخم ظاهره نقدية ، وان عجز الموازنة يسبب التضخم وذلك بسبب تمويل العجز من البنك المركزي يزيد من معدلات السيولة مما يؤدي الى ازدياد عرض النقود ، توصي الدراسة بالبحث عن وسائل بديلة لتمويل العجز . [1]

Omneia .A . Helmy (2008)

تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله ومعدل التضخم في مصر ، ومدى تأثر هذه العلاقة بالتفاعل الديناميكي بين تلك المتغيرات في الاجل القصير باستخدام بيانات سنوية ، وتشير نتائج الدراسة في الاجل الطويل بارتباط عجز الموازنة بمصادر تمويله والتضخم ، كما تشير النتائج بوجود تفاعل متبادل بين عجز الموازنة وسعر الصرف والتضخم في مصر، وتخلص الدراسة بأن عجز الموازنة ومصادر تمويله من العوامل المهمة التي تغذي الضغوط التضخمية في مصر ، وتوصي الدراسة على اهمية تقوية الوضع المالي من خلال تخفيض عجز الموازنة وصافي الدين الحكومي وتعزيز النمو الاقتصادي واضفاء مزيد من المرونة على سعر الصرف .

Humera Nayab (2015)[3]

تتناول هذه الدراسة اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في باكستان اثناء الفترة (1976–2007م) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ومنهجية الانحدار الذاتي والعلاقات السببية، وتوصلت نتائج الدراسة بأن المتغيرات متكاملة معا ، وكما توصلت الدراسة بعدم وجود اثر معنوي بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في باكستان ، وكما توصلت نتائج الدراسة بأن الناتج يسبب الاستثمار والاستثمار يسبب العجز وان اتجاه العلاقة موجبة بين العجز والنمو الاقتصادي .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

هذه الدراسة تناولت المتغيرات الكلية ، كما عملت على اظهار متغيرات لها اثر على واقع الاقتصاد السوداني لم تتناولهاالدراسات السابقة كمعدلات النمو وسعر الصرف والبطالة ولذلك نجد ان هناك اختلاف

1.Fatma turan(2014), Causality Network Between Budget Deficit , Money Supply and Inflation in turkey , anadolu university International Journal of Business and social science , vol (5)

2. Omneia .A . Helmy (2008) The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt ,phd , cairo university .

3. Humera Nayab (2015),Therelation Ship Between Budget Defict and Economic Growth of pakistan ,Journal of Economics and Sustainable Development ,vol.6.no.11. pashawar,Pakistan .

بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ، حيث نلاحظ ان معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع عجز الموازنة وتأثيره علي متغير واحد مثل الدين الخارجي، بينما ركزت هذه الدراسة على المتغيرات الاقتصادية الكلية اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام منهجية التكامل المشترك بينما اختلفت في استخدام اختبارات الحدود ، بالإضافة الى تحديد الفجوات الزمنية وقياس اثر التوازن في الاجل الطويل والقصير باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة والتي تتضمن اثر الفترات السابقة خلاف بقية الدراسات ، ونموذج تصحيح الخطأ ، كما ان الدراسة شملت سلسلة زمنية طويلة غطت تطورات عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية ، وما يميز هذه الدراسة من بقية الدراسات تناولها لمتغيرات نوعية لها تأثير على واقع الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة ، كانفصال جنوب السودان ، كما تختلف الدراسة عن بقية الدراسات من حيث المنهجية حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي خلاف الدراسات السابقة التي تناولت عجز الموازنة من زاوية اخرى وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان ، فضلا من ان الدراسة الحالية تعتبر من اكثر الدراسات حداثة في موضوع عجز الموازنة من واقع الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة .

2-1 الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعه من الاهداف السياسية والاقتصادية كما ان لها اهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي .

2-1-1 مفهوم الموازنة العامة :

للموازنة العامة عدة تعريفات إلا إنها قد تختلف في صياغتها ولكن من حيث المضمون فأنها متشابهة ومن بين هذه التعريفات :

الموازنة العامة عبارة عن نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة .

الموازنة العامة هي عبارة عن بيان تقديري لنفقات الحكومة خلال فترة قادمة محددة من الزمان وإجازة هذا البيان من السلطة المختصة .[1]

وتعريف اخر للموازنة :

بأنها برنامج عمل متفق علية مبين فيه تقدير لانفاق الدولة ومواردها خلال فترة مقبلة وتلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه ، ومن خلال التعريفات أعلاه نستخلص بعض الاسس التي يقوم عليها مفهوم الموازنة العامة وهي:

1- إن الموازنة العامة موضوعها الايرادات العامة التي تتوقع الدولة ان تجبيها والنفقات العامة المتوقع إنفاقها والجهة التي تنفق عليها.
2- الموازنة العامة توضع لمدة محددة غالبا سنة.
3- ان ارقام الموازنة العامة تقديرية لم تتحقق بعد.
4- يجب اجازتها من السلطة المختصة .

1. فاروق احمد عيسى العزام (1990م) عجز الموازنة العامة واثرة على الاقتصاد الاردنى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن.
2. خليل النمورطي وآخرون، (2016)، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 24، غزة فلسطين ، ص 46 .

2-1-2 نشأة فكرة الموازنة :

نشأت فكرة الموازنة العامة خلال القرون الوسطى وذلك عندما أصبحت الحكومات تقوم بفرض الضرائب بمعدلات مرتفعة مما جعل الشعوب تطالب هذه الحكومات بحق مناقشتها.

2-1-3 أهمية الموازنة العامة :

للموازنة العامة أهمية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .

فمن الناحية السياسية : هى وسيلة للسلطة التشريعية يمكنها من خلالها مراقبة السلطة التنفيذية.

ومن الناحية الاقتصادية :

نابعة من الدور الذى تلعبه الحكومات فى التاثير على الحياة الاقتصادية ، مثلا الدور الذى تلعبة الحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومى ومواجهة التقلبات والازمات الاقتصادية وذلك من خلال التحكم فى مستوى الطلب الفعلي فى اوقات الكساد تلجأ الدولة الى زيادة انفاقها، وفى حالة التضخم تلجأ الدولة الى تخفيض الطلب من خلال زيادة الضرائب او تخفيض الانفاق الحكومى

اما من الناحية الاجتماعية :

تلعب الموازنة دورا هاما من خلال توزيع الدخل القومى وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية كالنفقات على التعليم والصحة وزيادة الرواتب والاجور .

2-1-4 أنواع الموازنة العامة :

نتيجة تعدد وظائف الموازنة وأهدافها الاجتماعية والاقتصاد والسياسة والتغيرات في طبيعة السلطة الممنوحة للموازنة العامة أدى إلى ظهور أنواع أخرى للموازنة العامة منها :

1/ موازنة الأداء والبرامج :

ويعرف هذا النوع من الموازنات بأنه مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنيه معينه بعد تفصيلها تبعاً لبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برامج وأنشطته وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على

المخرجات المراد الوصول إليها والاهداف المطلوب تحقيقها واثرها على المجتمع ، وتساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة المخرجات وتكلفتها المالية .

2/ الموازنة الصفرية : تعد على أساس توفير المال اللازم لتمويل البرامج دون الأخذ بعين الاعتبار لما تمه إنفاقه سابقاً وبشكل فعلى على تلك البرامج وتكون البداية من نقطة الصفر

3/ موازنة البرمجة والتخطيط :

تعتمد هذه الموازنة على تحديد الامكانات والقدرات المتاحة في المستويات المختلفة للاجهزة الحكومية على ضوء الاهداف العامة .

4/ الموازنة التقليدية :

ويتم في هذا النوع من الموازنات تصنيف ايردات ونفقات الموازنة حسب نوع الايراد والنفقة وهذا يساعد على الاشراف والرقابة المالية في تنفيذها حيث تحول دون تجاوز الاعتبارات والاعتمادات[1]

2-1-5 مبادئ واسس الموازنة العامة :

1- مبدأ سنوية الموازنة ، تعد الميزانية لفترة مقبلة تقدر بسنة .
2- مبدأ علانية الموازنة العامة ، ضرورة طرح مختلف الخطوات التي تمر بها الموازنة على الراى العام .
3- مبدأ وحدة الموازنة ، تجمع جميع ايرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة .
4- مبدأ توازن الموازنة ، تعني هذه القاعدة بصفه عامة آن تتساوى نفقات الدولة العامة مع ايراداتها .
5- قاعدة عدم التخصيص ، تعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الايردات للانفاق منه على وجه معين من اوجه النفقات .

فلا يجوز مثلا تخصيص حصيلة الضرائب الاضافية على وقود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق.

عبد الله ابو القمصان (2015) العوامل الاقتصادية المؤثرة على عجز الموازنة العامة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين .

2-1-6 مراحل أعداد الموازنة العامة :

اولاً : مرحلة اعداد وتحضير الموازنة

يعتبر اعدادها عملاً ادارياً بحتا وذلك ينبغي أن تهتم به السلطة التنفيذية وحدها

ثانياً : مرحلة اعتماد الموازنة :

بعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث ومناقشة مشروعات الموازنات لجميع الوزارات والهيئات العامة ، تتولى اعداد الإطار النهائي للموازنة ويقدم وزير المالية مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة القادمة لمجلس الوزراء ، يقدم مجلس الوزراء الموازنة للمجلس التشريعي لمراجعتها واقرارها واصدارها في قانون .

ثالثاً : مرحلة تنفيذ الموازنة :

حتى يصبح قانون الموازنة واجب التنفيذ بعد اقرارة من قبل السلطة التشريعية يجب أن يصادق عليه رئيس السلطة التنفيذية .

2-1-7 مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة :

تتحقق رقابة الموازنة من خلال المتابعة والتقييم ويعنى ذلك قياس مدى تحقيق الاهداف المرسومة سواء ما يتعلق بالانفاق او الايراد وتنقسم الى الاتي:

1- الرقابة الادارية :

تقوم بها السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة المالية ووحدة الرقابة المالية بتدقيق الايراد والانفاق.[1]

2- رقابة ديوان الرقابة المالية والادارية .

2-1-8 هيكل الموازنة العامة :

تتكون الموازنة العامة من مكونين اساسين هما :

1. المرجع السابق ، ص 38

الايرادات العامة والنفقات العامة ، وتنقسم الايرادات والنفقات الى بنود فرعية كما هو موضح في الجدول التالي :

اجمالي النفقات العامة	صافي الايرادات العامة
- الانفاق الجاري	الايرادات العامة
- الفصل الاول (تعويضات العاملين	- الايرادات غير الضريبية
- الفصل الثاني (التسيير)	- الايرادات الضريبية
- الفصل الثالث (التنمية القومية)	
- التحويلات	
- العجز	
- التمويل	
+	+

المصدر :الاقتصاد السوداني (2013) احمد مجذوب ، هيئة الاعمال الفكرية ،ط1 ،ص 83

2-1-9 عجز الموازنة

تمثل مشكلة عجز الموازنة العامة على مستوى العالم واحدة من اهم المشكلات المحورية لما لها من اثار مباشرة على اداء النشاط الاقتصادى بصفه عامة ،وخاصة بعد تزايد العجز وما صاحبة من ارتفاع مستمر في الدين العام الذى ادى الى التزايد في حدة الضغوط التضخمية ،كل ذلك يؤدى الى استنزاف الاحتياطات الخاصة بالقطاع الأجنبي الامر الذى يؤدى الى ظهور ازمات مالية حقيقية ، وتواجه جميع الدول سواء المتقدمة منها او النامية على السواء قضية عجز الموازنة، وقد نالت مشكلة عجز الموازنة اهتماما كبيرا على مستوى الدول وخاصة الدول النامية التى ظلت تعانى من عجز فى الموازنة لفترات طويلة، وجاء هذا الاهتمام بعد ما اصبح العجز سمة اساسية من سمات اقتصاديات الدول ومؤشرا هاما بالنسبة لخبراء المالية العامة .

2-1-10 مفهوم عجز الموازنة :

هو انعكاس لعدم قدرة الايرادات على تغطية النفقات بمعنى زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة فى الدولة .

بمعنى اخر :[1]

هو قصور الايرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة ، فهو عبارة عن رصيد موازى سالب تكون فية نفقات الدولة اعلى من ايرادتها ، يحدث عجز الموازنة العامة عندما يتجاوز الانفاق الحكومي على السلع والخدمات الايرادات الحكومية .

2-1-11 انواع العجز فى الموازنة العامة :

لعجز الموازنة العامة للدولة عدة انواع نذكر منها مايلى :

1- **العجز الجاري** :يعبر العجز الجاري عن صافى مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذى يجب تمويله بالاقتراض ، أي هو الفرق بين الانفاق العام الجاري والايرادات العامة الجارية ، ويهدف هذا المقياس الى التعرف الى احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض
2- **العجز الشامل** :هوعبارة عن توسيع مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع الكيانات الحكومية والمؤسسات والهيئات والمشروعات المملوكة للدولة بعين الاعتبار .
3- **العجز الأساسي** :يستند هذا العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون ، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة للنشاط المالي الحالي ، ويهدف هذا المقياس لمعرفة مدى التحسن او التدهور الذى مر على المديونية الحكومية نتيجة لسياسة الميزانية الجارية ، ولكن يؤخذ علية استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز فى الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية .
4- **العجز التشغيلى** :هو العجز الذى يحاول ان يقيس العجز فى ظروف التضخم .

1.رمزى زكى (2000) انفجار العجز ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق .
2. منال عبد الله (2011م) العجز فى الموازنة العامة واثرها ، جامعة عدن ، كلية الاقتصاد ، اليمن .
3.عبد الله عبد اللطيف عبد الله (2006) دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة ، ، الادارة المركزية للبحوث المالية ،جمهورية مصر العربية.

5- العجز الهيكلي :يظهر العجز الهيكلي نتيجة عيب فى الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد ، وهو يظهر فى شكل عجوزات مالية ضخمة متتالية لا تعالجها الحلول التي تتبناها الدولة لا قامة التوازن وهذا النوع اكثر خطورة لعمق جزوره فى مالية الدولة .

2-1-12 تطور مفهوم عجز الموازنة فى المدارس الاقتصادية :

المدرسة الكلاسيكية :اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الكلي هدفا يجب تحقيقه فى جميع الظروف أي تساوي النفقات العامة مع الايرادات العامة ، اما الاقتراض فهو مرفوض الا فى الحالات الاستثنائية .

المدرسة الكينزية: يرى كينز انه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنويا ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية (8-10سنوات) ، وانطلاقا من هذه النظرية قدم وليم بيفرج نظرية حول العجز المقصود ، والتي تقول بانه يمكن للدولة ان تحدث عجزا مقصودا فى الموازنة العامة لتحقيق بعض الاهداف كالتشغيل الكامل لعوامل الانتاج مع خفض ذلك عندما يصل الاقتصاد القومي الى مرحلة التوظف الكامل [1]

المدرسة النقدية : مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ، ازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب اتباعها لتمويل العجز وعلاجه ، وظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي فريد مان وتقوم على تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادي ، وترى ان السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياستها المالية فى النشاط الاقتصادي والذى سبب ازمة كساد وتدهور فى النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم .

2-1-13 اسباب العجز فى الموازنة العامة ويشمل الاتي :

1- إتباع بعض الدول سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان وزيادة الاصدارات النقدية .
2- الانفاق الحكومي الضخم وخاصة فى المجالات العسكرية اضافة الى بعض السلع .
3- تدهور القوة الشرائية للنقود .
4- الزيادات فيما يخص الرواتب والاجور .

1. ايمان غسان شحرور، 2013م، عجز الموازنة العامة فى سورية واثارة الاقتصادية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، سوريا ، ص 96 ص97.

5- زيادة خدمة (فوائد) الديون العامة .

6- زيادة الانفاق الحكومي بشكل عام (**مباني ، سيارات ، مكاتب**).

2-1-14 اثار عجز الموازنة العامة :

أولاً: أثر التمويل بالتضخم على عجز الموازنة :

إن الآثار الناتجة عن التمويل بالتضخم تحدث عندما تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي وذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وعلى هذا الأساس توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي ، لان تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات ، وهذا ينجم عنه عجز في الموازنة وتمويله بإصدار جديد مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار ، وعليه فأن تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية .

ثانياً: اثر تمويل عجز الموازنة بالقروض الداخلية ((إذوانات الخزانة)):

إن التمويل عن طريق القروض الداخلية ((إذوانات الخزانة)) تؤدي الى العجز في الموازنة العامة نتيجة لدفع فوائد الدين العام وهي لاتؤدي الى التضخم لأنها قروض محلية وإنما سوف تؤدي الى سحب القوة الشرائية الزائدة وهناك أثار أخرى قد تكون اجتماعية وهي لا تؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة لسنوات قادمة لان الحكومة تدخل كمنافس للقطاع الخاص في سوق رأس المال، وزيادة عرض النقود يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري حيث تقل القدرة التنافسية لصادرات الدولة[1].

ثالثاً:اثر القروض الخارجية:

عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج تنخفض أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة،ولان المتغيرات الاقتصادية الكلية متبادلة التأثير تجاه بعضها البعض، يمكن القول بل التغيرات الثلاث السابقة تنعكس على تدهور سعر الصرف من جهة أخرى كما يلي:

1. المرجع السابق ، ص 96.

1. انخفاض قيمة العملة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية بتأثير كمية النقود الزائدة.

2. انخفاض احتياطيات البلد من العملات الأجنبية نتيجة تسرب النقد الأجنبي إلى الخارج البلد في ظل تزايد الواردات.

3. انخفاض أسعار الفائدة ويترتب عليه ارتفاع الطلب على العملة المحلية لإتمام المعاملات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة.

سيتم التطرق إلى القروض الخارجية في مشكلة عجزالموازنة وعلاقتها بعجز ميزان المدفوعات:

لتوضيح العلاقة التي تنشأ في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ينبغي التفريق بين مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محلياً وبين إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الأجنبية لان السلع والخدمات التي تنتج في الخارج فإن الدولة تقوم بشرائها بعملة أجنبية لان عملتها غير قابلة للتحويل ونفترض إن لدينا عجز في الموازنة العامة للدولة وهذا العجز يمكن تمويله من خلال مصادر محلية أومن خلال مصادر خارجية، نستنتج ما يلي:

1- إن العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الحصيلة الضريبية المستمرة وزيادة الإنفاق العام ،هذا العجز يمكن تسويته من خلال موارد محلية مثل زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة حصيلة الضرائب.

2- إما العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن عدم كفاية العملات الأجنبية فإن تسوية هذا العجز لابد إن تتم من خلال الحصول على أموال خارجية إما استثمارات أو قروض أو إعانات.

2-1-15 طرق علاج عجز الموازنة :

توجد رؤيتان يمكن للدولة ان تتبعها لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد وهما :

1- **المنهج الانكماشي** :يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الافكار النيوكلاسيكية التي ترى ان اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) التي تعانيه الدول النامية انما يرجع فى النهاية لوجود فائض طلب فى الاقتصاد يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلى ، وبهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي

تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية وتشمل خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري واضافة لزيادة الموارد المالية للدولة .[1]

2- المنهج التوسعي :يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة ، حيث يرى مؤيدوا هذا المنهج ان تحقيق التنمية الوطنية بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دوراً هاما في تحقيق التنمية دون استبعاد القطاع الخاص المنتج واعادة توجيه هيكل الانتاج ومسار التصنيع في اتجاه اشباع الحاجات الاساسية من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة .

2-1-16 اساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة :

اولا : استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة :

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بواسطة العديد من الطرق والوسائل من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي حيث انه عندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي وتنشأ أزمة ومشكلة في اقتصاد الدولة وعندما تعاني الدولة من عجز في الموازنة العامة تقوم بمواجهة هذا العجز ومحاولتها على الاقل للتخفيف منه بالتأثير في نفقاتها العامة سواء بتخفيضها والقيام بترشيدها من اجل انقاص العجز .

1- تخفيض النفقات العامة :

إن من بين الاسباب الرئيسة والاساسية التي ادت الى اختلال التوازن الداخلي الوقوع في عجز الموازنة العامة ، هو وجود فائض في الطلب يفوق كثيرا المقدرة الحقيقية للعرض .

2-1-17 السياسات التي تهدف الى تخفيض الانفاق العام :

اجراء تخفيض في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي .

دعم اسعار السلع التموينية .[2]

تخفيض الاجور ويكون ذلك عن طريق وضع حد اقصى للأجور وكحد العلاوات الاجتماعية .

المرجع السابق ، ص 98

المرجع السابق ، ص 107

التخلص من الدعم الاقتصادي : ويكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات انتاجية في القطاع العام تحقق خسارة حيث انه لابد من التخلص من هذه الوحدات وتصفيتها او بيعها للقطاع الخاص.

2-1-18 الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة :

لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للأنفاق العام وذلك بشقية الجاري والاستثماري ، حيث انه لابد من التخفيض في الانفاق الاستثماري مثل التوسع في بناء المرافق التعليمية والصحية .

تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف : وذلك لتخفيض الاجور والمرتبات في الموازنة .

امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية وخصوصا المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي او الاجنبي وان تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بتشييد شبكة البنية التحتية ، وتلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص .

ترشيد الانفاق العام : يعتبر ترشيد الانفاق العام وترتيب اولوياته من ابرز المسائل التي تهتم بها الدولة وذلك لما له من اهمية في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

ويمكن تعريف ترشيد الانفاق العام بأنه زيادة الكفاءة الانتاجية للانفاق العام وهو يمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة او السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاية ، لنجاح ترشيد الانفاق العام لابد من وضع معايير معينة يجب الالتزام بها حيث لابد ان لا يتعدى معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي ،لابد من الوصول بشكل تدريجي الى تلك الحالة التي تتساوى فيها صرف مجالات الانفاق العام الجاري مع الايرادات الجارية .

2-1-19 اعادة ترتيب اولويات الانفاق العام : [1]

كثير من الاساليب والانماط التي تتبعها الدولة من الاشياء غير المهمة وغير الضرورية والتي ليس لها تأثير على مهام الدولة ووظائفها حيث انها لا تؤثر على كفاءة اداء اجهزة الدولة ولا تؤثر على التنمية ، من الجوانب المهمة هو الجانب المتعلق بالمشاريع الاستثمارية (النفقات الرأسمالية) ، حيث نجد العديد من

المرجع السابق ، ص 110

المشـــاريع غيـــر الهامـــة او تلـــك المشـــاريع الخاصـــة بالترفيـــه وذلـــك فـــي حـــالات الازمـــة الماليـــة ، كمشـــاريع اعـــادة تجميـــل المـــدن ، وانجـــاز المبـــاني الحكوميـــة الفـــاخرة ، بحيـــث انـــه عنـــدما تقـــوم الدولـــة فـــي اعطـــاء الاولويـــة للمشـــاريع الاســـتثمارية المنتجـــة والضـــرورية وتوجيـــه النفقـــات العامـــة لهـــذه المشـــاريع ســـوف يقلـــص مـــن عجـــز موازنتهـــا العامـــة او القيـــام بتأجيـــل إنشـــاء المشاريع الترفيهية .

2-1-20 استخدام الايرادات في علاج عجز الموازنة العامة :

تعتبـــر الايـــرادات العامـــة للدولـــة اهـــم مصـــدر تقـــوم بـــه الدولـــة لتمويـــل نفقاتهـــا العامـــة ولكـــن عنـــدما تقـــع الدولـــة فـــي عجـــز وذلـــك جـــراء الزيـــادة فـــي نفقاتهـــا العامـــة تضـــطر الـــى الزيـــادة فـــي ايرادتهـــا مـــن اجـــل تغطيـــة وتمويـــل هـــذه الزيـــادة فـــي النفقـــات العامـــة وذلـــك بتنويـــع مصـــادر ايرادتهـــا ، ومـــن ابـــرز هـــذه الايـــرادت ، القـــروض العامـــة ، الضـــرائب ، والاصـــدار النقـــدي الجديد .

مـــن بـــين الوســـائل والطـــرق التـــي تلجـــأ اليهـــا الدولـــة مـــن اجـــل تمويـــل عجـــز الموازنـــة والتخفيض فيه هو الاقتراض بجميع انواعه سواء كان دلخليا او خارجيا .

2-1-21 تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض :

الاقتـــراض الـــداخلي المحلـــي : وهـــو الاقتـــراض مـــن البنـــك المركـــزي والبنـــوك التجاريـــة والاقتراض من الجمهور .

الاقتـــراض الخـــارجي : يعتبـــر الاقتـــراض الخـــارجي مـــن اهـــم الوســـائل التـــي يمكـــن للدولـــة ان تلجـــأ اليهـــا مـــن اجـــل تغطيـــة جـــزء مـــن عجـــز موازنتهـــا العامـــة خصوصـــا النفقـــات المتعلقـــة بالنقد الاجنبي اضافة الى التمويل بواسطة التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية

2-1-22 تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب :

اضـــافة الـــى قيـــام الدولـــة بتمويـــل عجـــز الموازنـــة العامـــة بـــالقروض العامـــة فهـــي ايضـــا تســـتخدم وســـيلة اخـــرى تعتبـــر مـــن ابـــرز الوســـائل فـــي تمويـــل عجـــز الموازنـــة وهـــي الضـــرائب ، تلجـــأ الدولـــة الـــى هـــذه الوســـيلة بســـبب الزيـــادة فـــي الانفـــاق العـــام وبالتـــالي تضـــطر الـــى الزيـــادة فـــي معدلات الضرائب بعدة طرق اهمها :

اصلاح النظام الجبائي .

تحقيق العدالة الضريبية .

القدرة على استخلاص الضرائب .

تبسيط النظام الضريبي .

فعالية النظام الضريبي.

2-1-23 زيادة الامكانيات الضريبية : [1]

يمثل التوسع في الاوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة .

اهم الضرائب التي بواسطتها يمكن زيادة الايرادات :

الضريبة على الدخل .

الرسوم على الصادرات .

الضرائب على الارباح .

الضرائب العقارية .

الرسم على القيمة المضافة .

2-1-24 تمويل عجز الموازنة بواسطة الاصدار النقدي الجديد :

تلجأ الكثير من الدول الى عملية الاصدار النقدي الجديد وذلك من اجل تمويل التنمية او من اجل تحريك الانشطة الانتاجية ، وذلك من اجل زيادة الانتاج وتوفير فرص العمل .

ومن بين الاسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء للاصدار النقدي هو تغطية عجز الموازنة حيث يعتبر الاصدار النقدي الجديد المصدر الاخير للايرادات العامة ، حيث لايمكن وصفه بالمورد المستقر للايرادات لما له من نتائج سالبة .

وهو ما يسمى ب (نقدنة عجز الموازنة) حيث تقوم الحكومة باستخدام عملية الاصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من اجل تأمين ايرادات اضافية للميزانية العامة حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على الايرادات من اجل تغطية النفقات بمبدأ (السيادة) حيث ان الحكومة لها الحق في زيادة ايراداتها وذلك بواسطة سيادتها وحقها في خلق النقود.

---

[1] المرجع السابق ، ص 114

2-2 محددات عجز الموازنة

مؤشرات الاقتصاد الكلى او العناصر المتغيرة تتكون من معدلات التضخم وسعر الصرف وموقف الحساب الجاري ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وكما إن التطورات السالبة فى العناصر المتغيرة تؤدى الى تشوهات فى الاقتصاد خاصة فى توظيف الموارد ، كذلك مؤشرات الاقتصاد الكلى هى المرآه التى تعكس التفاعل بين العرض والطلب الكليين واى انحراف فى أى من هذه المتغيرات يؤدى الى اختلال فى التوازن وينجم عن ذلك عدم استقرار فى الاقتصاد نتيجة للتراجع فى معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار فى سعر الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس فى الاسواق الخارجية فينعكس ذلك على الحساب الجاري وتدهور فى البنيات الاساسية وتراجع فى البنيات الاساسية وزيادة معدلات الفقر ولأهمية تلك المؤشرات رأينا من المفيد ان نتناولها من الناحية النظرية وعلاقتها بعجز الموازنة .[1]

2-2-1 النمو الاقتصادى :لايمكن تحقيق المستوى المستهدف لحجم العرض الكلى دون تحقيق معدل نمو موجب فى الناتج المحلى الاجمالى وعلية فإن تحريك جمود الاقتصاد وتحقيق الاستقرار فى مؤشرات الاقتصاد الكلى يعتبران من أهم متطلبات النمو الاقتصادى المستدام .

تعريف النمو الاقتصادى : توجد عدة تعريفات للنمو الاقتصادى ويمكن تعريفة عموما بالزيادة المستمره فى كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد فى محيط اقتصادى معين ويعرف بالزيادة فى اجمالى الدخل للبلد مع كل ما يحققة من زيادة فى نصيب الفرد .

2-2-2 خصائص النمو :

1- يجب ان يترتب على الزيادة فى الدخل الزيادة فى دخل الفرد الحقيقى.

2- يجب ان تكون الزيادة فى الدخل على المدى الطويل.

قياس النمو : إن قياس النُّمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي.

1.عبد الوهاب عثمان (2012م) منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان ، الجزء الاول ، المكتبة الوطنية للنشر ، السودان .

ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان، يقتضى تحقيق النمو الاقتصادى الزيادة فى الناتج الحقيقى وفى الدخل الفردى فإن قياسة يتعلق اساسا بنمو الناتج والدخل الفردى.

2-2-3 عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده

أما العناصر فيمكن حصرها في الاتي :

العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

رأس المال: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية [1].

2-2-4 فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة .

2-2-5 مقاييس النُّمو الاقتصادي :

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا

1. أشواق بن قدور (2013م) تطور النظام المالى والنمو الاقتصادى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن ،الطبعه الاول ،ص63

يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها

متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

– طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

– طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

معدلات النمو :[1]

1- معدلات النمو السنوى : يمثل التغيير الذى يحدث فى مستوى الدخل منسوبا الى قيمة الدخل من سنة الى اخرى ويستخدم هذا المعدل فى الفترات القصيره

2- معدل النمو الكلى : يمكن تعريف معدل النمو الكلى للدخل خلال فترة معينة تأخذ فترة اكثر من سنة.

3- معدل النمو السنوى المتوسط : ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة اخذا فى الاعتبار تلك التذبذبات السنوية .

انواع النمو : النمو الاقتصادى الموسع : ويتمثل فى اذا كان نمو الدخل يعادل نمو السكان وعلية فإن دخل الفرد ساكن .

النمو الاقتصادى المكثف : فى هذا النوع من النمو يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالى فان دخل الفرد يزداد .

2-2-6 نظريات النُّمو في الفكر الاقتصادي

1 – النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

1. المرجع السابق ،ص63

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

– سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

– التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

– الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

• تجاهل الطبقة الوسطى.

• إهمال القطاع العام.

• إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

3 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز الذي تمكن من وضع الحلول لهذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

4 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار .

5 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات .

6 – نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر .

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

7 – نظرية مراحل النُّمو عند روستو:

أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

– مرحلة المجتمع التقليدي.

– مرحلة التهيؤ للانطلاق.

– مرحلة الانطلاق.

– مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.

– مرحلة الاستهلاك الوفير.

2-2-7 الدين الخارجي :

تلعب القروض الأجنبية والمنح دورا مقدرا فى تحريك جمود اقتصاديات الدول النامية وغالبا ما تلجأ الدول للاستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية لاسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنيات التحتية وتوسيع الطاقات الإنتاجية ومعالجة مشاكل الحساب الجاري .[1]

يعرف الدين العام الخارجي بأنه تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الافراد والمؤسسات والحكومات الاجنبية او من المؤسسات الدولية والاقليمية الخارجية .وايضا هي تلك القروض التيتحصل عليها الدول من الحكومات الاجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج .

نشأة المديونية الخارجية : بدأت مشكلة المديونية الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أي خلال الفترة التي كانت فيها الرأسمالية العالمية فى المنافسة الحرة كانت العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاقل تقدما تتخذ شكل مبادلات سلعيه متعددة وتتميز بقدر كبير من حرية التجارة وبخضوع هذه المعاملات للتسوية طبقا لقاعدة الذهب كانت البلاد الاقل تقدما تصدر للخارج.

[1] عبد الله الشريف عبد الله الغول(2007م) موضوعات فى الاقتصاد الكلى ، المكتبة الوطنية ، شركة مطابع العملة المحدودة ، ص 185

المنتجات الزراعية كالمواد الغذائية والمواد الخام وتستورد فى مقابلها منتجات صناعية استهلاكية من الدول الرأسمالية.

إن ظاهرة اقتراض الدول الاقل تقدما من العالم الخارجي كانت موجوده خلال فترة الرسمالية حيث قامت بعض الدول بإعطاء قروض مختلفة وبشروط مجحفة للغاية لحكومات الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات اقتصادية واسعه وذلك لتمويل بعض المشروعات ولعلاج بعض مشاكلها الداخلية.[1]

2-2-8 انواع القروض :

قروض محدودة الاجل وقروض غير محدودة الاجل :

القروض محدودة الاجل هي القروض التي تتعهد الدولة برد الأصل والفائدةفي ميعاد معين مستقبلا اما تلك التي لا تتعهد فيها الحكومة بتحديد موعد السداد فتسمى قروض غير محدودة الاجل .

قروض مجدولة وقروض غير مجدولة :

القروض المجدولة هي قروض طويلة الاجل اما القروض غير المجدولة فهي الديون التي يتم سدادها خلال نفس العام الذى حصلت فيه الدولة على القرض .

قروض اختياريه وقروض اجباريه :

الاختيارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة طواعية وبدون أي اكراه من المقرضين اما الاختيارية هي القروض التي تصدرها الحكومة في صورة سندات أو اذونات للخزانة العامة وتترك للمؤسسات والافراد حرية الاكتتاب .

اما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستخدم فيها الدولة مالها من سلطه اجبار المقرضين من افراد ومؤسسات خاصه على اقراض الدولة قد تلجأ الدولة الى الاقتراض جبرا من بعض المؤسسات كصندوق المعاشات كما تلزم مؤسسات الاعمال بتخصيص نسبه من فوائضها لشراء سندات حكومية .[2]

---

1 .المرجع السابق ، ص 185

2 عبد الرحمن حسن على حمد (2014م) اقتصاديات المالية العامة ، الخرطوم ، لينا للطباعة والنشر

2-2-9 اسباب الاقتراض :

تترتب على الاوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية حاجاتها المتزايدة الى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بالذات ومشروعات البنيه الاساسية وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات الى اللجوء الى التمويل الخارجي ومن ذلك الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية .

الاسباب التي ادت الى تطور أجمالي حجم الديون الخارجية في الدول النامية :

عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول بسبب تقلب حصيلة وركود صادراتها من المواد الأولية زيادة مبالغ النقد الأجنبي لخدمة اعباء هذه الديون ولجوء الدول النامية للحصول على هذه المبالغ عن طريق المصارف التجارية .

ومما زاد مشكلة الديون الخارجية تعقيدا عند قيام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار فى مشروعات مشكوك فى جدواها الاقتصادية .

2-2-10 اثار الديون الخارجية :

منذ ان اتجهت الدول النامية الى التنمية كهدف أساسي من اهداف سياستها الاقتصادية احست بالحاجة الى توفير رؤوس الاموال بجانب عناصر الانتاج الاخرى كما واجه كثيرا منها عجزا في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الاموال اللازمة للتنمية سواء بسبب ما تعانيه الدول من نقص في الموارد او بسبب احجام رؤوس الاموال من الاقبال على الاستثمار كما تمكن القروض الدول من استيراد ما تحتاج اليه من مدخلات انتاج.

الاثار الاقتصادية للقروض :

استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد سلع استهلاكيه يعانى السوق المحلى من نقص في عرضها ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلع وبالتالي مع ارتفاع اسعارها [1].

1.عبد الله الغول ، مرجع سبق ذكره ، ص 185

استخدام حصيلة القروض الاجنبية فى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدى الى سرعة تكوين رؤوس الاموال وزيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة الانتاج وزيادة معدلات التوظف الكامل ورفع مستوى الدخل القومي .

اثار الديون على التنمية الاقتصادية :

تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية قد أدى الى ايجاد عثرات حقيقيه امام عملية التنمية وذلك للأسباب الاتية :

اولا: اثر تزايد اعباء خدمة الديون .

ثانيا : تزايد أعباء خدمة الديون واثرها في اضعاف القدرة على الاستيراد .

ثالثا : اثر تزايد اعباء الديون على معدل الادخار المحلى.

رابعا : تزايد العجز في ميزان المدفوعات .

مقترحات مقدمة من المؤسسات المالية والدولية :

بعد تفجر أزمة المديونية العالمية عام 1982 م، وإعلان كل من المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين توقفها عن سداد أعباء ،ديونها الخارجية وتلا ذلك إعلان 22 دولة مدينة، مما أدي إليحالة من الذعر لدى البنوك التجارية المنتشرة في العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأمر الذي حمل معه إمكانية انهيار النظام النقدي الدولي، وكانت نقطة البداية هي إقناع البنوك التجارية الدائنة باستئناف تقديم قروض جديدة للمكسيك لتمكينها من خدمة ديونها بعد التدهور الكبيرفي ميزانها التجاري على أثر الكساد العالمي، ومن ثم طرح صندوق النقد الدولي برامج وسياسات التكييف الاقتصادي باعتبار أن معالجة المشاكل المرتبطة بالسيولة سيقود البلاد إلي استعادة النمو الاقتصادي بالدول النامية ويعالج مشاكل تراكم الديون فيها، وقد اتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بحاجتها إلى مصادر التمويل التي توفرها

هذه البرامج بالإضافة إلى برامج المساعدات الفنية.

نادي لندن للديون التجارية :

تأسس نادي لندن سنة 1976 وهو هيئة خاصة توازي نادي باريس ويعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة ويضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة(تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون)وعدد من الدول الدائنة وينظر نادي لندن في امور اعادة هيكلة الديون . [1]

نادي باريسParis Club

تأسس نادي باريس في عام 1956 م كمحفل غير رسمي تسعي الدول من خلاله إلى تخفيض ديونها الرسمية، ويضم عدد19 دولة معظمها من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أمريكا وروسيا برئاسة وزارة الخزانة الفرنسية ومراقبين من صندوق النقد والبنك الدوليين وممثلين من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون

تم تصميم هذه المبادرة في عام 1996 لدعم سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول الفقيرة المثقلة بالديون تجاه الدائنين الرسميين، وذلك نسبة لترسخ فكرة أن مشكلات الدين هي المعوق الرئيسي للتنمية السريعة في تلك الدول، وأن مشكلة الديون لها آثار سالبة على النمو والاستثمار لان خدمة الديون العالية تقعد الحكومات من تحقيق أهداف الألفية للتنمية. هدفت المبادرة بشكل رئيسي إلى توفير موارد من عملية إعفاء الديون يتم توجيهها بشكل رئيسي لقطاع الخدمات

الاجتماعية مثل الصحة والتعليم لخفض مستويات الفقر في الدول النامية.

2-2-11 التضخم :

يعتبر التضخم من أهم العلل التي تؤدى الى الخلل في الاقتصاد الكلى وبالتالي الى عدم الاستقرار في الاقتصاد أذ تؤثر معدلات التضخم العالية على العناصر المتغيرة الاخرى المحركة للطلب الكلى مثل سعر الصرف والحساب الجاري وعجز الموازنة ،كذلك فأن هذه المعدلات العالية تؤثر بالتالي على العرض

1. عايده عوض (2015) ازمة المديونية في الدول النامية ، مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، العدد 75 ، ص 21

الكلى والانتاج ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة بتراجع النمو وانعدام التناسق الداخلي بين العناصر المتغيرة وبالتالي يحدث الانفلات في سعر الصرف ومعدلات التضخم وتفاقم العجز في الحساب الجاري .ويعزى التصاعد في معدلات التضخم في الغالب الى الزيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد وبما ان تصاعد معدلات التضخم يعنى الزيادة المتكررة والتراكمية في اسعار السلع والخدمات الوطنية فإنه يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادر وبالتالي على الحساب الجاري ومن خلاله على سعر الصرف .[1]

مفهوم التضخم :

التضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الابعاد ناتجة عن اختلال العلاقات بين اسعار السلع والخدمات من ناحية واسعار عناصر الانتاج من جهة اخرى ، وهي ظاهرة عالمية وتمثل مصدرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية ، وتتفاوت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض وتختلف المسببات وطرق العلاج ما بين النظم الاقتصادية .[2]

تعريف التضخم : هو الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار حيث أن ارتفاع الاسعار سوف يؤدى الى ارتفاع الاجور بالإضافة الى زيادة المديونية الخارجية وأسعار المستلزمات الإنتاجية للمشروع الاستثماري وبالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى وكذلك انخفاض الارباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثماري ، كما عرف البعض التضخم بأنه الزيادة النسبية فى المستوى العام للأسعار، أي انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار .كما يشير تعريف اخر للتضخم بانه ارتفاع متواصل في الاسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلى على العرض الكلى

نظريات التضخم : تعددت النظريات المفسرة الى التضخم الاقتصادي ، والفكر الاقتصادي الكلاسيكي يشيرلوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم ، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود ، وقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للاسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي ، كما استند على التقلبات التي تحدث في الانفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري .

1. مايكل ابدجمان (1988) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور ، الرياض ، دار المريخ ، السعودية .

وان كان الاقتصادي الامريكي ميلتون فريدمان مؤسس المدرسة النقدية قد اكد في مقولته الشهيرة على ان التضخم اينما كان وفي أي وقت هو ظاهره نقدية الا ان هناك اشارات واضحة في الادبيات الاقتصادية الى ان العجوزات المالية المتزايدة يمكن ان تكون مصدرا للسياسة المالية التضخمية ، فعندما تعاني الحكومة من العجز المالي وتلجأ الى تمويله بإصدار نقود جديدة او ما يسمى بالنقود عالية القدرة فإن ذلك سيعمل على خلق الضغوط التضخمية ، وذلك لعدة عوامل اهمها عدم كفاءة الادارات الضريبية ، وعدم الاستقرار السياسي ، ومحدودية الاقتراض الخارجي ، وهذه الطريقة لتمويل العجز ستعمل على توليد الضغوط التضخمية من خلال زيادة المعروض النقدي في حالة استمرار العجز المالي . [1]

1- (النظرية النقدية) الكمية الكلاسيكية :

هي مدرسة الفكر الاقتصادي التي تؤكد على دور الحكومات في السيطرة على النقود المتداولة .وتفترض أن التباين في عرض النقود له تأثيرات كبيرة على الناتج القومي في المدى القصير ومستوى

الأسعار على مدى فترات أطول ومن الأفضل أن تلتقي أهداف السياسة النقدية من خلال استهداف معدل نمو المعروض من النقود.

(النظرية النقدية الحديثة" مدرسة شيكاغو:"

هذه النظرية بزعامة ميلتون فريدمان، ترى أن التضخم يحدث إذا كان نمو إصدار النقد يفوق نمو الناتج المحلى وذلك لأن الإنتاج غير مرن على المدى القصير ولا يمكنه الاستجابة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار.

2- النظرية الكينزية :

يعرف التضخم وفقاً لنظرية كينز الاقتصادي البريطاني المشهور بأنه زيادة للطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات، وإن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد

1.هويدا محجوب (2015) تطور اداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2004-2014 ، مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، العدد 80[1]،ص 25

الطلب بمستوى الدخل الذى يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق، وهو مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها: العرض المتاح – والطلب الفعلي – وكمية النقود المعروضة للتداول .

وأسعار الفائدة، إضافة الى مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي.

12-2-2 اقسام التضخم :

1- التضخم الاستهلاكى هو الذى يحدث لاسعار السلع الاستهلاكية الامر الذى يولد ارباحا مؤقتة .

2- التضخم الاستثمارى هو الذى يصيب السلع الاستثمارية .

انواع التضخم : [1]

1- يصنف التضخم من حيث الاشراف على الاسعار الى :

التضخم الطليق :او المفتوح لا يقابل الارتفاع المستمر فى الاسعار تدخلا حكوميا .

التضخم المكبوت : لا يستمر ارتفاع الاسعار بسبب وجود رقابة من الدولة على الاسعار من حيث حدة التضخم .

التضخم الجامح : يظهر بوضوح فى البلدان التى تتسم باختلال فى هياكلها الانتاجية فيحدث ارتفاع كبير فى الاسعار تصاحبه زيادة مماثلة فى الاجور .

التضخم الزاحف : يظهر هذا النوع فى البلدان الصناعية المتقدمة ويتميز بارتفاع طفيف فى الاسعار نتيجة لقدرة الجهاز الانتاجي على الاستجابة لمتطلبات الطلب الكلى للسوق .

2- التضخم المستورد ويحدث بسبب ارتفاع اسعار الواردات من الدول التى تعانى من ارتفاع معدلات التضخم .

3- من حيث مصدر الضغوط التضخمية :

تضخم جذب الطلب : ويحدث نتيجة لوجود زيادة فى الطلب لا يقابله انتاج حقيقي .

تضخم دفع التكلفة : ينشأ بسبب ارتفاع كلفة المعروض من السلع بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج وخاصة المستلزمات الداخلة فى العملية الانتاجية .

[1] مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 361-365

2-2-13 الاسباب التى تؤدي الى نشوء التضخم :

1- تضخم ناشئ عن التكاليف : يواجه المنتجون احيانا تزايدا مفاجئا فى تكاليف عناصر الانتاج وفى بعض المواد الاولية مع رفع مستوى الاجور دون ان يقابل ذلك ارتفاع فى مستوى الانتاجية .

2- تضخم ناشئ عن الطلب : يحدث عند زيادة حجم النقود عن طريق الاصدار ويصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، أي لا يقابله زيادة فى الانتاج مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار .

3- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي : نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي من قبل قوى خارجية ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم :

4- تضخم ناشئ عن زيادة الفوائد النقدية : من احد اكبر اسباب التضخم وينتج عن إضافة الفائدة الى رأس المال المستثمر .

5- التضخم المستورد : ناشئ عن السلع والخدمات المستوردة : الزيادة المتسارعة فى اسعار هذه السلع والتي تأتى من الخارج ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك.

2-2-14 عوامل اخرى تؤدي لارتفاع معدل التضخم :

الحروب او الاحداث السياسية ، و ارتفاع تكاليف الشحن والنقل ، وارتفاع اسعار النفط وزيادة الطلب العالمي والمحلي على السلع اضافة الى الاحوال المناخية وتأثيرها على المنتجات الزراعية ، وارتفاع الدين الخارجي ،والالتزامات المترتبة على سداد الاصل والفوائد ، وزيادة السكان وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك والقروض الخارجية التى تخضع فيها الدولة المقترضة لشروط البنك الدولي أو للدولة المقرضة واحتكار السلع وتخزينها لغرض ارتفاع اثمانها .[1]

اثار التضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس اثارها مباشرة على المجتمع وهذه الاثار تتمثل فى الاتي:

التضخم يتسبب فى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

القدرة الشرائية لذوى الدخول الثابتة ينعكس التضخم سلبيا عليها ، فكلما ارتفعت الاسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع .

[1] المرجع السابق ، ص 25

زيادة البطالة يزيد عدد العاطلين عن العمل فى المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذى يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعا فقيرا .

انخفاض الاستثمار : التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار.

إضعاف ثقة الافراد فى العملة : يترتب على ارتفاع معدلات التضخم اضعاف الحافز على الادخار لانخفاض قيمة النقود والذي يؤدى الى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة .

2-2-15 ادوات وطرق معالجة ارتفاع معدلات التضخم :

يمكن للدولة ان تعالج التضخم باستخدام السياسة المالية او النقدية او كلاهما للتحكم فى خفض معدلات التضخم .

السياسة المالية :

المطلوب هو تخفيض للطلب الكلى من السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلى فعندما تقلل الحكومة من انفاقها فى الميزانية فهى تخفض الانفاق الكلى ، واذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن اثر الضريبة يقع على الافراد ، حيث تسحب الحكومة جزءا من النقود التى فى ايديهم فيقل طلب الافراد على السلع ويقل الطلب الكلى مما يؤدى الى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي الى انخفاض معدل التضخم ،تقوم الحكومة احيانا بطرح سندات الدين العام ليقوم الافراد بشرائها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق ويقلل النقد المعروض ، كما يمكن زيادة الضرائب على السلع الكمالية.

ضبط الإنفاق الحكومي:

زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد من شأنها أن ترفع من عرض النقود .إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو المصارف المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، لذلك تلجأ الحكومة إلى خفضه ولكن بالقدر الذي لا يضر بالإنفاق الاستثماري والنشاط الاقتصادي .

سندات الدين العام :

هي السندات التي لا تحمل فائدة ثابتة ، ففي حال أن كمية النقود المتوفرة الموجودة مع الأفراد أكثر مما تتطلب السياسة النقدية بحيث يؤدى ذلك إلى وجود التضخم فإنها تعمل على طرح سندات الدين العام ليقوم الأفراد بشرائها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق ويقل النقد المعروض[1].

الضرائب:

يمكن زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

السياسة النقدية :

تؤثر السياسة النقدية على عرض النقود ، ففى حالة التضخم تقوم بتقليص كمية النقود المعروضة فى الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة فى ايدي الافراد والبنوك والمؤسسات او بزيادة النقود فى حالة الانكماش ، باعتماد الادوات الكمية والنوعية التالية :

زيادة نسبة الاحتياطي القانوني : هو نسبة قانونية من كل وديعة تحتفظ بها البنوك التجارية لدي البنك المركزي .

سعر او معدل الفائدة : هو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الافراد أي هو ما يحصل علية الافراد مقابل مدخراتهم لدي البنوك التجارية .

رفع سعر اعادة الخصم : هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض .

عملية السوق المفتوحة : يقوم المصرف المركزي بشراء الاوراق المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية فى حالة الحوجة الى ضخ النقود بهدف الرفع من احتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقراض ، وعند ظهور التضخم يقوم المركزي ببيع الاوراق المالية للمصارف التجارية لسحب النقود .

[1] المرجع السابق ، ص 26

الودائع الخاصة : تتمثل فى تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وارصدتها النقدية بالاضافة الى نسب الاحتياطي القانوني بطلب من البنك المركزي بغية تغيير نسب الائتمان والقروض الممنوحة لزيادة الانفاق الكلى فى فترات الكساد وتخفيضه فى فترات التضخم .

2-2-16 سعر الصرف :

نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين الدول نشأ مفهوم سعر الصرف ، إذ لات وجد دولة في العالم مغلقة اقتصاديا ، وعادة ما تتخصص الدول في انتاج السلع والخدمات التي تتوفر مقوماتها بصورة كبيرة وبالتالي فإن التكلفة النسبية للانتاج تكون اقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات ومن هنا نشأت الحاجة الى تخصص الدول في الانتاج الكبير مستفيدة من المزايا النسبية ، ومن ثم يتم التبادل الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول هذا التبادل الدولي يولد مستحقات للدولة المصدرة والدولة المستوردة ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف ، وتأتي اهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لاي دولة من العملات الاجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياطات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي ، ومن اهم العوامل الاقتصادية التي تحدد سعر الصرف ، درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، وهيكل الواردات والصادرات ، وحركة رؤوس الاموال من والى الدولة .[1]

تعريف سعر الصرف :

يعرف بأنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة اجنبية وان استقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر امر مهم جدا للمستثمر الاجنبى لان استقرار سعر الصرف يعنى استقرار العوائد المحصلة من الاستثمارات فى البلد المضيف محولة فى البلد الام ، كما يعرف سعر الصرف بانه النسبة التى يحصل على اساسها مبادلة النقد الاجنبى بالنقد الوطنى او ما يدفع من وحدات النقد الوطنى للحصول على وحدة او عدد معين من وحدات النقد الاجنبي.[2]

1. حيدر عباس واخرون (2005م) محددات سعر الصرف فى السودان ، بنك السودان المركزى اصداره رقم 7 ، ص 7 [1]
2.المرجع السابق ، ص 10

كيفية تحديد اسعار الصرف :

ان سعر الصرف يتحدد تبعا للعوامل المتعلقة بسعر الصرف الاجنبى والطلب عليه نتيجة استيراد وتصدير السلع وانتقال رؤوس الاموال .

1- تحديد سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب وهى تنظيم نقدى بموجبها يحدد وزن العملة مقابل وزن معين من الذهب .
2- تحديد سعر الصرف فى ظل الاوراق المالية فى ظل هذه القاعدة وفى حالة عدم تدخل الدولة يتحدد سعر العملة وفقا لتطبيق نظرية العرض والطلب فى تحديد اسعار السلع .
3- تحديد سعر الصرف وفق نظام صندوق النقد الدولى .

أهداف سعر الصرف :

1- مقاومة التضخم : يؤدى الى انخفاض التضخم المستورد .
2- تخصيص الموارد : يؤدى الى تحويل الموارد الى قطاع السلع المصدرة.
3- توزيع الدخل :وذلك عند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع الصادر.
4- تنمية الصناعات المحلية : يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعة مما يشجع الصادرات.

17-2-2 انواع سعر الصرف :

1- **سعر الصرف الاسمي** :- يُعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر العملة الاجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الاسمي الجاري علماً ان سعر الصرف الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الي يتم العمل به في الاسواق الموازية (السوداء) .
2- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** :- يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية .

3- **سعر الصرف الحالي والاجل** :- يمكن التمييز بين نوعين من اسعار الصرف حسب المدة الزمنية فأسعار الصرف الحالية تعرف بانها معدل الصرف الذي تتم من خلاله المبادلات للعملات بتسليم حاضر حيث يتم الاتفاق على تسليم العملات عند شراءها , اما اسعار الصرف الآجلة يمثل اتفاق حالي وتاريخ استلام مستقبلي مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي سوف تطرأ على اسعار الصرف حيث يبقى ثابتاً حتى مع تغير سعر الصرف اليومي.

4- **سعر الصرف التقاطعي** :- يعرف سعر الصرف التقاطعي على انه سعر عملة مقابل عملة اخرى وارتباط هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما.

5- **سعر الصرف المعدل** :- وهو سعر الصرف الذي يرتبط بواقع ميزان المدفوعات والذي يكون ذات تأثير مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والواردات للبلد .

6- سعر الصرف الزاحف: تأخذ بهذا النوع الدول التى تعانى من معدلات تضخم مرتفعة وهنالك محددات لتحديد الزحف مثل الزحف فى الماضى وما كان علية معدل التضخم وما سيكون علية فى المستقبل .

7- **نظام سعر الصرف الثابت** :- ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لاسعار الصرف حيث اعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من والى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب . [1]

8- **نظام سعر الصرف المرن** :- يختلف هذا النظام عن سابقه في ان البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الاجنبية دون ان تتدخل اسواق الصرف الاجنبية , ففي هذا النظام نجد ان قاعدة اسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض والطلب وبالتالي فان جهاز الاسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فان الطلب على الصرف الاجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر .

[1] المرجع السابق ، ص 10

1- **نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز) :-** اعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في اسواق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الاسعار من خلال استخدام ما لديها من ارصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهمشاير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الافي حدود معينة , ولكي تأخذ اسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت اسعار الصرف اكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطيات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل.

2-2-18 العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من المعروف ان سعر الصرف يكون غير مستقر في اغلب الاحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك بسبب عدة عوامل منها عوامل نقدية وعوامل مالية واخرى تجارية اهم العوامل المؤثرة في اسعار الصرف : -

1- العوامل النقدية :- يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره وسيتم التطرق الى هذه العوامل وهي كالاتي :

أ- **معدلات التضخم :-** ان ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنةً بالدول الاخرى مما يؤدي لاختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الواردات اكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات اسعار منخفضة وبزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى , وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الاجنبية [1].

ب- **سعر الفائدة :-** هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فاذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس , ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر

[1] المرجع السابق ، ص 13

جذب للراس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية , اما اذا حصل العكس وكان هناك ارتفاع في اسعار الفائدة في البلدان الاخرى سيكون حافز على انتقال رؤوس الاموال الى تلك البلدان لكسب الارباح وهذا يعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعني , وبذلك يتبين ان اسعار الفائدة ذات تاثير غير مباشر على اسعار الصرف , فانخفاض سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع الطلب على رؤوس الاموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قوة العملة المحلية تجاه العملات الاخرى.

2- **عرض النقد** :- يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها

3- **العوامل المالية وتشمل الاتي:**

أ- **النفقات العامة** :- تعتبر النفقات العامة الركيزة الثانية مع الايرادات التي تتألف منهما الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الايرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة . فاذا ما زادت النفقات العامة عن الايرادات ادى ذلك الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج باحدى طريقتين الطريقة الاولى :هو الاصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الاستيرادات وقلة الصادرات وحدوث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الاسعار في البلدان الاخرى ، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية , اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور وهذا ما يؤدي الى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الاجنبي

ب- **الايرادات العامة (الضرائب)** :- تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الاعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الاموال الخارجية تتدفق الى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها .

عجز الموازنة الحكومية :- حيث يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف فان هذا يعني انخفاض قيمة العملة وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية .

4- العوامل الحقيقية :- عوامل اخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية كثيرة منها ما يأتي :-

أ- **الناتج القومي (الانتاجية)** :- يؤثر الناتج القومي والمتكون من انتاجية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف ان كان ثابتاً او مرناً، حيث ان زيادة الانتاجية سيرافقها زيادة في الصادرات والتي ترافقها ايضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة اجور العاملين كما ان تصدير الفائض سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار , لكن زيادة الاسعار والاجور مع بقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي الى ضغوط تضخمية اما اذا كان سعر الصرف مرنا فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة .[1]

2-2-19 النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- نظرية تعادل القوة الشرائية : وتنص هذه النظرية على ان سعر صرف اي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية في داخل البلد ومقارنةً بقوتها الشرائية في خارج البلد ، اي ان العلاقة بين عملة بلد معين وبلد اخر تتحدد على اساس مستويات الاسعار السائدة بين البلدين ، تعتبر هذه النظرية محدودة التجربة ، فهي تفترض ان التوازن في سعر الصرف لعملتين يمكن ان يحدث وذلك في حالة ان يكون هنالك توازنا في القوة الشرائية للاسعار المحلية ، وتستند هذه النظرية على اساس ان النقود المحلية تتوقف على مستوى الاسعار السائدة محليا فإذا ارتفعت الاسعار دل ذلك على انخفاض القوى الشرائية للنقود والعكس

2- نظرية ميزان المدفوعات :- ان التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات هي من يحدد القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) حيث ان سعر الصرف يتحدد كما تتحدد الاسعار الاخرى وفقاً لقاعدة العرض والطلب فالكميات المطلوبة والمعروضة هي التي تحدد سعر الصرف

3- **النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف** :- يتم من خلال هذه النظرية تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الارصدة في سوق الصرف الاجنبي , كما ركزت هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لكونه يتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود , حيث ان عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية .

[1] المرجع السابق ، ص8

4- اما الطلب على النقود يتحدد من خلال مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للاسعار وسعر الفائدة .

5- نموذج المحفظة :

يعتبر بديل للمدخل النقدي لسعر الصرف ، هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري ، أي انه كلما انخفض سعر الصرف يؤدي ذلك الى تحسن في الحساب الجاري ، وان الطلب على النقود يؤثر على كل من الدخل الحقيقي ، المستوى العام للاسعار ، وسعر الفائدة ، أي كلما زاد الدخل ازدادت التكلفة البديلة لحمل النقود (الودائع التي لا تحقق فوائد كالودائع الجارية) ، علية فان الطلب على النقود يرتبط طرديا بسعر الفائدة .

6- طريقة المرونة السعرية :

تعتبر هذه النظرية ان سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية ، فإذا تجاوزت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أن هنالك عجزا في الميزان التجاري) فان ذلك يؤدي الى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية في ظل نظام سعر صرف مرن ، الامر الذي يجعل اسعار الصادرات متدنية واسعار الواردات مرتفعة ، وينتج عن ذلك ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن كما ان سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف .

2-2-20 البطالة :

تعتبر البطالة من اكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية ، وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين حيث يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة اجبارية في الاقتصاد ، لانهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الاجور لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل ، ان وجدت بطالة فإنها إما ان تكون بطالة اختيارية او بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لاخرى ، وأشار كينز ان مستوى التشغيل الكامل ماهو الا احد المستويات الممكنة ، ومن الضروري ان تأخذ الحكومة المسئولية من خلال سيادتها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال احداث تغيرات في التشريعات الضريبية .[2]

1. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص :13.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا و تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول الدولالنامية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في هذه الدول على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها.

2-2-21 مفهوم البطالة :

هي الحالة التي يكون عندها حجم القوة البشرية الباحثة عن عمل اكبر من فرص العمل التى ينتجها الاقتصاد .

كما تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما بالرغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، وتقاس البطالة في العادة بنسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوي العاملة إلىإجمالي قوة العمل .

2-2-22 تعريف البطالة:

يقر الباحثون في مصطلح البطالة بإمكانية تعريف البطالة على أنها "عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي.[1]

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و

1.المرجع السابق ، ص13

يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده ".[2] بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:[3]

1- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

2- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

3-العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض و غيرها من الأسباب.

4- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

5- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

6-الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

7- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

8- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. [1]

2-2-23 أسباب البطالة :

ان مشكلة البطالة في الدول النامية لها عدة أوجه تجعلها ظاهره فريدة وتختلف من دولة الى اخرى وبالتالي تحتاج الى أساليب غير تقليدية في التحليل والمعالجة ومهما كانت أبعاد مشكلة البطالة واسبابها في الدول النامية فهي مصحوبة بظروف إنسانية مثل الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ويمكن حصر اسباب البطالة في الاتي :

2.المرجع السابق ، ص 13

1. المرجع السابق ، ص 14

قصور جانب الطلب عن المعروض من القوة العاملة بالإضافة الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

ضعف السياسات المالية والنقدية .

عدم مرونة الجهاز الانتاجي .

زيادة عدد السكان والتقدم والتكنولوجي .

سياسات التحرير الاقتصادي وما يتبعها من عمليات الخصخصة .

زيادة حجم العمالة الوافدة التي تقبل بأجور أقل .

عدم المنافسة الشريفة وزيادة المحسوبية .

2-2-24 انواع البطالة :

1- البطالة السافرة : يقصد بها الحالة التي يوجد فيها بعض الافراد الباحثين عن وظائف ولا يتمكنوا من الحصول عليها.

2- البطالة المقنعة : هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا .

3-البطالة الاحتكاكية : وهى البطالة التى تتوفر فرصة اختيار نوع الوظيفة أي التي تتكون من البطالة الباحثة عن عمل والمنتظرة، وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[1] وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.[2]

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات .

1.جيمس جوارتيني و ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999،ص : 202.

2.رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص 29

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

أ- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

ب- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق.[3]

ج- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

4- البطالة الهيكلية : قد تطرأ خلال الزمن تغيرات على هيكل الطلب الاستهلاكي وعلى التقنية قد تؤدى الى التخلص من بعض العمالة.

وهذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة ،[4]تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها.[5] يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.[1]

البطالة الدورية : ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة ،

3.بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص : 391.
1.البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص: 152.
2.بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سبق ذكره، ص: 393.
3.رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص: 27

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

5- البطالة الموسمية : تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح ،وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[2]تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

2-2-25 تصنيفات أخرى للبطالة

أ-البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

ب-البطالة المقنعة و البطالة السافرة

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية.

ج- البطالة الموسمية و بطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه

1.بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: 380.

بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

د- البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب ، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون هنالك تشغيل كامل للموارد. [1]

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

2-2-26 العوامل المؤثرة على البطالة :

الناتج المحلي الاجمالي : يتوسع أجمالي الناتج المحلى الحقيقي فى الاقتصاد المثالي بمعدلات ثابتة خلال الزمن ويبقى الرقم القياسي للأسعار مستقرا او متغيرا بمعدلات صغيره وينتج عن ذلك الوضع انحسار البطالة

ولكن اثبتت التجارب بأن النمو الاقتصادي المنظم الذى يحقق التوظف الكامل واستقرار الاسعار لا يكون ثابتا عبر الزمن فقد شهدت دول العالم فترات من انخفاض في الناتج المحلى الإجمالي وارتفاع فى معدلات البطالة بدرجات متفاوتة .

2-2-27 قياس البطالة :

يؤدى تعريف معدل البطالة عند التوظف الكامل الى خلق مصاعب ومشاكل عند قياس معدل البطالة ، بعض التعريفات المتعلقة بقياس معدل البطالة :

القوة العاملة المدنية هي جزء من مجتمع القوة العاملة الموظفة والعاطلة

[1] رمزي ذكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

معدل المشاركة = القوة العاملة ÷ مجتمع القوة العاملة ×100 .

الموظفون : هم كل الاشخاص الذين يمارسون عملا او لديهم عملا او وظيفه ولكنهم ليسوا حاليا على رأس العمل[1].

العاطلون : هم كل الاشخاص الراغبين فى العمل من الذين ليس لديهم عمل ولكن كانوا يبحثون بنشاط عن عمل خلال الأربعة اسابيع الماضية .

معدل البطالة = عدد العاطلون / قوة العمل.

2-2-28 الآثار المترتبة عن البطالة

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الدول النامية إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذر يع و ذلك لعدة أسباب مختلفة.

على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة يعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

أ-الآثار الاقتصادية :

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات النامية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة ، منها هجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكريةوالتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذهالهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول. [2]

ب-الآثار الاجتماعية :

[1] رمزي ذكي، مرجع سبق ذكره ،ص 15

2.أحمد الليثي (2005) "البطالة في العالم العربي .. أسبـــاب وتحديات"27 [22] على الموقع الالكتروني www.jobs-gate.com

تبرز إلى السطح ظاهرة من اخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين ، كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها،. أضف إلى ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم .

2-2-29 طرق علاج البطالة :

توجد العديد من السياسات التي يمكن ان تتبعها الدول لتخفيض معدلات البطالة ومنها :

السياسات الكلية : وهي ان تستخدم الدولة سياسات مالية توسعية وذلك لزيادة الطلب الكلي عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب وزيادة الانفاق الحكومي .

وتشمل السياسة الجزئية : برامج تدريب القوى العاملة لمواجهة متطلبات التعليم والمهاره اللازمة

ومكاتب التوظيف العامة .

الحد الادنى للاجور.

زيادة حجم الميزانيات المتاحة للتوظيف .

العمل على موائمة مخرجات نظام التعليم مع احتياجات سوق العمل .

استخدام السياسة النقدية : بغرض تغيير عرض النقود حيث تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود مما يؤدي الى خفض سعر الفائدة حيث يعتبر سعر الفائدة المحرك الرئيس للاستثمار وبالتالي خفض تكلفة الاستثمار يؤدي الى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الانتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدلات البطالة .

2-2-30 جهودالتصدي لمشكلة البطالة :

هناك نوعان من الجهود المبذولة في هذا الشأن للتصدي للظاهرة هما :[1]

الجهود الفردية

تبذل الدول جهودا منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنها في نظر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، ففي مصر تركزت الجهود في تشغيل الشباب بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، و رصدت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة نصفها من موازنتها العامة، و انصب اهتمام الصندوق على دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين بتمكينهم من أراض زراعية مستصلحة .

أما في الأردن، فيتم تشغيل الشباب عن طريق صندوق التنمية و التشغيل، بدعم من صندوق[1]

2-2-31 جهودالتصدي لمشكلة البطالة :

المقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي

تعد البطالة بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، و أيا كانت التجارب العربية للتصدي لها فإن المطلوب هو وضع إستراتيجية وطنية وعربية شاملة آخذة بعين الاعتبار الإجراءين التاليين:

أ- إجراءات الأجل القصير و المتوسط

و الهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية، و عموما يمكن تحديدها فيما يلي:

- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب في مجال المهن اليدوية و نصف الماهرة، خاصة أن مزاولة هذه المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية و الخبرة، و تحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، و يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.

- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي، شريطة أن تتناسب المزايا و الحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

[1] محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004 .
[1] ليثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 2- ص31

ب- إجراءات الأجل الطويل

يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات هيكلية في الظاهرة محل الدراسة، وعليه فإن اقتلاع جذور البطالة ، يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات هيكلية في الظاهرة محل الدراسة، وعليه فإن اقتلاع جذور البطالة بالدول العربية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة أو القواعد التي ستسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد الذين سيدخلون سنويا لأسواق العمل العربية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إستراتيجية للنمو و العمالة، ومهما يكن من أمر فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تتضمن تحقيق المساعي التالية :

- تحسين الأداء الاقتصادي العربي و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج .

2-3 تطور العلاقة بين محددات عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية

2-3-1 العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة:

ان النمو الاقتصادي يخفض عجز الموازنة لأنه يسبب في ارتفاع اسعار الفائدة التى تثبط الاستثمار ، كما يؤثر عجز الموازنة بشكل إيجابي فى الاقتصاد عندما يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي ، ان توجيه العجز المالي في الموازنة نحو المشاريع الانتاجية يؤدى الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي كما تفترض النظرية الاقتصادية ان اثر العجز المالي علي الاقتصاد القومي سيكون في اتجاه زيادة نموه نتيجة الي زيادة

الاستهلاك والادخار والاستثمار الامر الذي ينعكس على زيادة الانتاج والدخل القومي وبالتالي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد بشكل عام .[1]

2-3-2 العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة:

ان عجز الموازنة يسبب التضخم وذلك من خلال تمويل العجز بإصدار دين حكومي كما ان تمويل العجز من مصادر داخليه خاصه من البنوك يؤدى الى مزاحمة الاستثمار الخاص الذى يوجد فرص عمل حقيقيه بالإضافة الى التأثير على مستويات الاسعار ، فإن اهم مؤثر على معدلات التضخم هو اداء الميزانية العامة خاصه حجم عجز الميزانية ومصادر تمويله ، ان اللجوء الى الاستدانة من النظام المصرفي او تسييل الارصدة الاجنبية لتمويل عجز الموازنة يشكل المصدر الرئيسي الذى يؤدى الى معدلات التضخم العالية ، تفترض النظرية الاقتصادية ان زيادة النفقات العامة تؤدي الي زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج وتنخفض الاسعار اذا كان الجهاز الانتاجي مرنا ، اما في الدول النامية التي تمتاز بانخفاض مرونة جهازها الانتاجي فان اثر زيادة الطلب يتجه الي رفع مستوى الاسعار ، اكد (فريدمان) مؤسس المدرسة النقدية على ان التضخم اينما كان وفى اي وقت هو ظاهره نقدية الا ان هنالك اشارات واضحة في الادبيات الاقتصادية الى ان العجوزات المالية المتزايدة يمكن ان تكون مصدرا للسياسات النقدية التضخمية فعندما تعاني الحكومة من العجز المالي وتلجأ الى تمويله بإصدار النقود الجديدة فأن ذلك يعمل على خلق الضغوط التضخمية ، حيث ان هذه الطريقة لتمويل العجز المالي ستعمل على توليد الضغوط التضخمية وذلك من خلال زيادة المعروض النقدي فى حالة استمرار العجز المالي .مما يشير لوجود علاقة موجبة بين العجز المالي والتضخم .

2-3-3 العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة :

ينشأ الدين الخارجي من تراكم عجز الموازنة العامة للدولة فمع زيادة العجز يرتفع الدين وبالتالي سيتم توجيه جزء اكبر من موارد الدولة لدفع فوائد واقساط الدين بدلا من الصرف على المشروعات الانتاجية والتنموية ، كما ان ارتفاع الدين العام يزيد من مخاوف المستثمرين من قدرة الدولة مستقبلا على دفع خدمة هذه الديون ويؤدى الى تراجع الثقة ، تفترض النظرية الاقتصادية ان العجز فى الموازنة العامة قد يوجه الى خدمة الدين العام والخارجي وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد اقساطه وفوائده شريطة ان لا يكون تمويل العجز

1.نداء الصوص ، ربي رشيد (2012) ، العجز المالي واثره على الاقتصاد الاردني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد29 ، الاردن ، ص 107

2.Omneia .A . Helmy (2008) The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt ,phd , cairo university .

عن طريق زيادة المديونية الخارجية اما اذا كان العجز ممولا من الاقتراض فإن ذلك يؤدى الى زيادة المديونية ولا سيما فى الدول النامية التى تفتقر الى الموارد بسبب احتياجاتها فتلجأ الى الاقتراض لتمويل انفاقها العام وما تؤكده النظرية ان زيادة العجز تؤدي الى المزيد من الديون الخارجية وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة .

2-3-4 العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة :

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا فى التأثير على سعر الصرف فإذا ما اتبعت الدول سياسه انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي الذى يؤدى الى الحد من حجم الطلب وانخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط فى معدلات التضخم مما يؤدى الى رفع سعر صرف العملةالمحلية.[1] وتؤكد النظرية العلاقة العكسية بين سعر صرف العملة وعجز الموازنة العامة .

2-3-5 العلاقة بين البطالة وعجز الموازنة:

ترى النظرية الكينزية أن عجز الموازنة يحدث اثارا اقتصادية عديدة فهو يؤثر فى الناتج المحلى الإجمالي ومستوى التشغيل ذلك ان جزءا من هذا العجز الناجم عن الزيادة فى النفقات العامة يحول الى دخول الافراد مما يؤدى الى زيادة مقدرتهم على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات وعلى الادخار،وبالتالي يشجع المنتجين على انتاج مزيد من السلع وتقديم مزيد من الخدمات وتشغيل عمال اكثر، وبذلك يكون عجز الموازنة يؤدى الى رفع مستوى التشغيل والاستخدام[2]وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين عجز الموازنة والبطالة .

2-3-6 العلاقة بين انفصال الجنوب عجز الموازنة:

يتميز جنوب السودان بموارد طبيعيةهائلة تميزه عن بقية اجزاء السودان حيث يتميز بمخزون نفطي وموارد غابية ومستنقعات وامطار غزيره ويتوسطه النيل من الاتجاه الجنوبي الى الشمال وكل ذلك يساهم بنسبه كبيره من الموارد في ميزانية الدولة الام وانفصال هذا الجزء من السودان يؤدي الى تقليل كمية الانتاج وانخفاض في حجم الموارد الطبيعية والبشرية ، وبما ان النفط يساهم في الميزانية العامة بنسبة 50% واغلب حقوله تقع في جنوب السودان ، اذن خروج هذه النسبة تؤدي حتما الى تدني الايرادات العامة وايضا بقية الموارد

1.حقي امين ،عبد الحسين الغالبي (2017) ، العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد21 ، جامعة ، العراق ، ص 18

يمان غسان شحرور ، مرجع سبق ذكره، ص 108

احمد مجذوب احمد (2013) الاقتصاد السواني بين النظرية العلمية والاختيارات السياسية دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000/ 2010 ، ط1 ، الناشر هيئة الاعمال الفكرية ، الخرطوم ، السودان .

التي تساهم بنسبه مقدره في الناتج المحلي الاجمالي كالصناعات الغابية والثروة الحيوانية والموارد البشرية ، كل ذلك له تأثيره على مجمل الميزانية ويضعف من حجم الايرادات مع الزيادة في الانفاق العام ويؤدي الى عجز في الموازنة العامة ، وهذا بدوره يؤدي الى العلاقة الطردية بين الانفصال والعجز ، أي ان انفصال الجنوب يؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة .

3-1 نموذج الفجوات الموزعة

تشكل النماذج القياسية عاملا اساسيا في تقييم السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول ، وشهدت النماذج تطورات هائلة خلال السنوات الماضية سواء على توصيف معادلات النموذج استنادا على النظرية الاقتصادية او التطبيقات العملية للنماذج كالتنبؤ وتحليل السياسات.

نظرة تأريخيه للنماذج :

بدأ استخدام النماذج القياسية في ثلاثينيات القرن الماضي بهدف تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية عندما بدأت المحاولات الاولى لتنبرغن عام 1937م عندما اسس نموذج لاقتصاد

هولندا مستندا على النظرية العامة لكينز وبعدها تطورت عمليات النمذجة في الولايات المتحدة وادى هذا النجاح النسبي الى انتشار النمذجة في اوربا الغربية وفي بقية انحاء العالم .[1]

شهدت نظرية النمذجة في الاقتصاد القياسي تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي تمثلت في تحولها من التحليل الاقتصادي الساكن إلى التحليل الديناميكي للعلاقات الاقتصادية، مما أهلتها للعب دور أكثر أهمية في تقييم وتحليل السياسات واتخاذ القرارات لذا سيتناول هذا الفصل منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة(ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model كأحد منهجيات الحديثة في سياق الاقتصاد القياسي الديناميكي وذلك في ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول نبذة عن نماذج الاقتصاد القياسي الديناميكية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بمنهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة، فيما يتم تناول الاختبارات اللازمة لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة في المبحث الثالث.

3-1-1 نبذة عن نماذج الاقتصاد القياسي الديناميكية

بدأ استخدام النماذج القياسية الكلية في تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية منذ 50 عاماً تقريباً، وترجع المحاولات الأولى للنمذجة لتنبرغن (1937) Tinbergen الذي استوحى نموذج لاقتصاد هولندا من أعمال كينز (1929) حول النظرية العامة وسرعان ما تطورت هذه العملية في الولايات المتحدة بفضل Klein و Goldberger وأعمال Wharton School والمعهد القومي للأبحاث الاقتصادية، ثم انتشرت حركة النمذجة في اوربا الغربية وبقية أنحاء العالم حيث أصبح بحلول عام 1992 وجود أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية [(1)]وكانت النماذج التي طورت بعد الحرب العالمية الثانية مستوحاة من النظرية الكينزية وبالتالي ركزت على جانب الطلب مع أخذ العرض كمعطى لذا تم انتقادها من قبل الكلاسيكيين الجدد الذين يفسرون السلوك الإنساني وفقاً للمنهج الحدي القائم على تعظيم الرفاه تحت قيد الموارد المحدودة، مما أدى إلى ظهور نماذج تنافس النماذج الكينزية وتعطى تفسيراً مغايراً لتطورات الاقتصاد الكلي حيث تكون فيه الأهمية لدور الأسعار النسبية في تفسير التعديلات التي تحدث في العوامل الاقتصادية، كما أن ظهور نظرية التوقعات العقلانية ل Muth (1961)، وانتقادات Lucas 1976واتساع

1. بلقاسم أبو العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية ، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية الكويت، العدد الاربعون، 2005، ص2.[1]

[(1)] المرجع السابق ، ص 2.

الأدبيات حول السلاسل الزمنية عززت من التطورات الحديثة لتقنيات التقدير والاختبار وتقويم السياسات والتشديد على هيكل البيانات الزمنية ، أما نماذج الثمانينات قد أولت الأهمية للعلاقات ما بين النظرية والواقع لإضفاء غطاء نظري متسق ، مع التوصيف وإجراء إختبارات متعددة للكشف عن مشاكل التوصيف القياسية وكذلك أدت التطورات إلى التوفيق بين النماذج وإخضاع البيانات لتحليل السلاسل الزمنية ، فاستمرت مجهودات وإسهامات علماء الاقتصاد القياسي في تطوير النمذجة في الاقتصاد القياسي التطبيقي من خلال الاستفادة من الإنتقادات الموجهة للطرق السابقة حيث تبلورت هذه المساهمات الاقتصادية الساكنة إلى نماذج متحركة من خلال وضع عنصر الزمن في الاعتبار كنماذج فترات[2]، الإبطاء الموزعة Distrbuted Lag Model، ونماذج الإنحدار الذاتي Auto-regressive Model، ونموذج الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة الذي طور من قبل بيساران وآخرون (2001) Pesaran et al والتي أثبتت فائدتها الكبيرة في المجال الاقتصاد التطبيقي.

3-1-2 السلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد او اكثر مرتبه حسب الزمن ورياضيا نقول ان متغير الزمن المستقل (t) والقيم المناظره له المتغير التابع (y) ، أي ان y دالة في t

$$Y=f(t)$$

ومن اهم السلاسل الزمنية تلك الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والتغير الذي يحدث في قيم متغير السلسلة الزمنية او قيم متغيراتها يعتبر دالة في الزمن .

مكونات السلسلة الزمنية :الاتجاه العام ، التغيرات الموسمية ، التغيرات الدورية ، التغيرات العرضية .

3-1-3 تحليل السلاسل الزمنية :

تفترض كل الدراسات التى تستخدم بيانات سلاسل زمنية استقرار وسكون السلسلة ومن الخصائص التى تحدد صفة السكون كبر معامل التحديد وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات مع وجود ارتباط ذاتى .[1]

وفى حالة غياب الاستقرار فإن الانحدار الذى نحصل عليه بين متغيرات السلسله غالبا ما يكون زائفا .

ومع وجود عدم سكون السلسلة يرجع ذلك الى ان البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذى يعكس ظروفا معينه تؤثر على جميع المتغيرات بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما .

ملاحظة : انه فى حالة وجود اتجاه عام بالتزايد او التناقص فى بيانات السلسلة الزمنية فإنه من الصعب الاعتماد على قيمة المتوسط فى التنبؤ كما أن الاتجاه العام يتولد عن وجود ارتباط ذاتي قوى بين قيم نفس المتغير لذا عندما ينعدم الارتباط الذاتي مع زيادة الفجوة الزمنية هذا يساعد على استقرار وسكون السلسلة

3-1-4 الجوانب المختلفة لتحليل السلاسل الزمنية

الاستقرار والسكون .

التكامل المشترك[2].

خصائص صفة الاستقرار :

تعتبر السلسلة الزمنية مستقره اذا توفرت فيها الخصائص التالية :

ثبات متوسط القيمة عبر الزمن$E(y)=u$.

ثبات التباين عبر الزمن$ar(y)=e(y-u)^{2=}ь^2v$.

[1] عبد القادر عطية (2009) الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية الاسكندرية ، ط3، ص644-689

[2] المرجع السابق ، ص 648

ان يكون التغاير بين اى قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن .

اختبار الاستقرار (السكون) : يوجد هناك عدد من المعايير التى تستخدم فى اختبار صفة الاستقرار او السكون فى السلسلة .

دالة الارتباط الذاتىAcf[1]

اختبار جذر الوحدة للاستقرار :ويختبر بنموذج الانحدار الذاتى من الرتبة الاولى ar(1)

,وعند تقدير الصيغة اعلاه يكون لها جذر وحده ويعانى من مشكلة الاستقرار وعدم السكون وتعرف السلسلة التى يوجد بها جذر مساوى للوحدة بسلسلة السير العشوائي واذا كانت سلسلة الفروق الاولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة او مستقرة فإن السلسلة الاصلية تكون متكاملة من الرتبة الاولى ، اما اذا كانت السلسلة ساكنة او مستقرة بعد الحصل على الفروق الثانية فإن السلسلة الاصابة تكون متكاملة من الرتبة الثانية اما اذا كانت السلسلة الاصلية مستقره يقال انها متكاملة من الرتبة صفر .[2]

ويوجد هناك عدد من الاختبارات التى يمكن استخدامها للتأكد من وجود او عدم وجود جزر الوحدة اى لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية .

1 – اختبار ديكي فولار: ويحتوى على مجموعة من الصيغ

صيغة السير العشوائى .

اختبار ديكي فولار الموسع .

ويعتمد اختبار ديكي فولار الموسع على نفس العناصر الثلاثة التى سبقت الاشارة اليها فى حالة اختبار ديكي فولار البسيط وهى صيغ النموذج المستخدم ، وحجم العينة ، ومستوى المعنوية .

3-1-5 التكامل المشترك

[1] المرجع السابق ، ص 466

اذا كـان هنـاك سلسـلتان (x،y) غيـر مسـتقرتان فلـيس مـن الضـرورى ان يترتـب علـى اسـتخدامهما فـى تقدير علاقة الحصول على انحدار زائف وذلك اذا كانا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك .

تعريف تكامل السلاسل الزمنية :

اذا كـان هنالـك متغيـر مـا (y) مسـتقرا فـي صـورتة الاصـلية قبـل اجـراء اى تعـديلات عليـة يقـال انـه متكامل من الرتبة صفر وهكذا الرتبة الاولى والثانية .[1]

3-1-6 خصائص التكامل المشترك

1- اذا كان هنلك متغيران x و y وكانت رتبة تكامل كل واحد منهما

X I(0)

Y I(1)

فإن السلسلة (Z) التى تشير الى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الاولى

2- لا يؤثر اضافة حد ثابت او حذفه فى سلسلة زمنية على رتبة تكاملهما .

3- يترتـب علـى طـرح سلسـلتين متكـاملتين مـن رتبـة واحـده الحصـول علـى سلسـلة جديـدة متكاملـة مـن نفس الرتبة .

4- اذا قمنـا بتقـدير علاقـة بـين متغيـرين وكـان كـل منهمـا متكامـل مـن الرتبـة الاولـى نحصـل علـى بواقى متكاملة من الرتبة الاولى .[2]

مـن خـلال الخصـائص السـابقة يمكـن تعريـف التكامـل المشـترك بأنـه تصـاحب بـين سلسـلتين زمنيتـين اواكثـر بحيـث تـؤدى التقلبـات فـي احـدهما لالغـاء التقلبـات فـى الاخـر بطريقـة تجعـل النسـبة بـين قيمتهما ثابتة عبر الزمن .

ملحوظة :

بيانـات السلاسـل الزمنيـة قـد تكـون غيـر مسـتقرة اذا مـا اخـذت كـل علـى حـده ولكنهـا تكـون مسـتقرة كمجموعـة ،ومثـل هـذه العلاقـة طويلـة الاجـل بـين مجموعـة المتغيـرات تعتبـر مفيـدةفي التنبـؤ بقـيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة .

[1] المرجع السابق ، ص 669

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة ان تكون السلسلتان (X ,Y) متكاملتان من الرتبة الاولى كل على حده ان تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة (صفر).

3-1-7 اختبارات التكامل المشترك

يوجد العديد من الاختبارات للتكامل المشترك نختار منها ما يلى :

1- اختبار انجل غرانجر

2- اختبار الانحدار المتكامل ليدربن واتسون

كيفية ازالة عدم السكون فى السلسلة

اهم ملامح عدم السكون : تغير ملامح السلسلتين ، وجود اتجاه عام ، وجود نمط متكرر للتقلبات الموسمية عبر الزمن [1].

3-1-8 عدم ثبات التباين :

من اهم التحويلات المستخدمةفي تثبيت تباين السلسلتين الحصول على اللوغاريثم الطبيعي او الحصول على الجزر التربيعي لبيانات السلسلة .

ازالة الاتجاه العام : الذى يتمثل في وجود تغير منتظم في مستوى السلسلة الزمنية في اتجاه محدد ، ومن طرق ازالة الاتجاه العام ، طريقة الانحدار ، وطريقة الفروق ، وتستخدم طريقة الفروق من الرتبة الاولى ، او الرتبة الثانية لإزالة الاتجاه العام .

3-1-9 نموذج تصحيح الخطأ :

ندرس الحالة التي يكون بينy, x تكامل مشترك حيث ci (1,1) ---- x,yفى هذا النوع من النمزجة بين السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكلة التقدير ، المعنوية الاحصائية للنموذج هي السبب في ان السلسلتين غير مستقرتين (اى هنالك تكامل مشترك) .

ان استعمال الانحدار المباشر ل y على x يعتبر غير ممكن باعتبار ان العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين .

1.المرجع السابق، ص674

يكمن المشكل الاساسي فى سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهه ومن جهه احرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، فهو يجمع بين النموذج الساكن والنموذج الحركي ، اضافة الى العلاقة طويلة المدى ، يسمح نموذج تصحيح الخطأ فى دمج التقلبات قصيرة المدى الذى ينبغى ان يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى . [1]

3-1-10 التكامل المشترك وتصحيح الخطأ :

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التى اقترحها Engle and granger(1987)

وهى طريقة على مرحلتين :

الخطوة الاولى : اختبار درجة تكامل المتغيرين ،الشرط الضروري للتكامل يتمثل في ان السلسلتين ينبغي ان تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة) اذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة) فهذا يعنى انهما لا يحققان خاصية التكامل المشترك .

لابد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت او عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل للسلسلتين اذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة) فهناك تكامل مشترك بينهما.

الخطوة الثانية : اذا كان الشرط الضروري محققا فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين$\gamma = \acute{a}x + \acute{a} + e$ بطريقة المربعات الصغرى العادية من اجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب ان تكون سلسلة بواقى التقدير (e) مستقرة .

اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار ديكي فولر وفيليبس برون او تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقى ، حيث$E = \tilde{a} - \acute{a}X - \acute{a}$فى هذه الحالة لايمكن استخدام ديكيفولار فالاختبار يتم على البواقى انطلاقا من العلاقة الساكنة وليس على البواقى الحقيقية من علاقة التكامل المشترك ، قام Mackinnon(1991) بمحاكاة الجداول التى تعتمد على عدد المشاهدات وعدد المتغيرات التى تظهر فى العلاقة الساكنة ، اذا كانت البواقي مستقرة يمكن اذن تقدير نموذج تصحيح الخطأ

[1] المرجع السابق ، ص 685

،عنـدما تكـون السلسـلتان غيـر مسـتقرتين وتحمـل صـفة التكامـل المشـترك فلابـد مـن تقـدير العلاقـة انطلاقا من نموذج (Ecm) لتكن السلسلتان y , x متكاملتين من الدرجة الاولى .[1]

تقدير العلاقة طويلة المدى تشير الى استقرارية البواقى .[2]

3-1-11 خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الخطوه الاولى تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة ols .

$$\gamma = \alpha + \beta x + e$$

الخطوة الثانية تقدير العلاقة قصيرة المدى النموذج (الديناميكي) بطريقة ols

$$\nabla y = \acute{a}\nabla x + a2\, e + u \text{ ،} a2 < 0$$

يجـب ان يكـون معامـل $\alpha 2$ معنويـا سـالبا اذا لـم يكـن كـذلك يجـب رفـض نمذجـة (Ecm) ميكـانزيم تصـحيح الخطـأ الـذى يـؤدى الـى العلاقـة طويلـة المـدى يـذهب فـى الاتجـاه المعـاكس ويبتعـد عـن الهـدف طويـل المـدى تعطـى التقنيـة علـى مـرحلتين مقـدارا متقاربـا لمعـاملات النمـوذج والاخطـاء المعياريـة للمعـاملات تفسـر بطريقـة كلاسـيكية ، يمكـن القـول ايضـا ان نمـوذج (Ecm) لا يطـرح اى مشكلة خاصة ويحتاج فقط الى طريقة OLS .

3-1-12 استخدام نموذج تصحيح الخطأ :

يسـتخدم نمـوذج تصـحيح الخطـأ للتوفيـق بـين السـلوك قصـير الاجـل وطويـل الاجـل للعلاقـات الاقتصـادية فـالمتغيرات الاقتصـادية تفتـرض انهـا تتجـه فـى الاجـل الطويـل نحـو حالـة الاسـتقرار يطلـق عليهـا وضـع التـوازن ، وقـد تنحـرف احيانـا ولكـن لا يطلـق عليهـا صـفة الاسـتقرار الا اذا كانـت متوازنـة فـى الاجـل الطويـل ، ويلاحـظ عمومـا انـه حتـى اذا كانـت السلاسـل الزمنيـة غيـر مسـتقره كـل علـى حـده ولكنهـا تتصـف بخاصـية التكامـل المشـترك كمجموعـة يصـبح النمـوذج الملائـم لتقـدير العلاقـة نمـوذج تصـحيح الخطـأ ولا يترتـب علـى قيـاس العلاقـة بينهـا فـى هـذه الحالـة الحصـول علـى انحدار زائف .

[1] المرجع السابق ، ص 686

3-1-13 صيغة نموذج تصحيح الخطأ :

تأخذ صيغة تصحيح الخطأ في الاعتبار العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل اذا احتوت على متغيرات ذات فجوات زمنية تأخذ العلاقة طويلة الاجل ، اما اذا تم ادراج فروق السلاسل الزمنية التي نعبر عن التغير بين القيم من يوم لأخر او اسبوع لأخر او من شهر لأخر ، ففى هذه الحالة تعبر عن العلاقة قصيرة الاجل .

الصيغة البسيطة للنموذج :

$$\gamma = \alpha + \beta x + e$$

وبإضافةالبواقي يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ .

3-2 نماذج الانحدار الذاتي Auto- regressive Model :

ظهرت نماذج الانحدار الذاتي لكويك Koyck كنتاج للانتقادات التي وجهت لنماذج القيم الموزعة متأخراً في سياق التطور الطبيعي لنماذج الاقتصاد القياسي الديناميكي ويعرف نموذج الانحدارالذاتي بأنه النموذج الذي يحتوي على قيمة أو أكثر متأخرة للمتغير التابع تؤخذ على إنها متغيرات مفسرة ويأخذ نموذج الانحدار الذاتي الصيغة التالية:

$$yt = a + bxt + \tilde{a}\, yt - 1 + \grave{\imath}t$$

حيث يشير الدليل السفلى(t) في تحليل السلاسل الزمنية إلى عنصر الزمن أو على مدى الفترة الزمنية لنفسها[1]وبالرغم من أن هذين النموذجين تم استخدامهما كثيراً في تحليل الاقتصاد القياسي الديناميكي، إلا أنهما في ظل الانتقادات التي وجهت إليهما بسبب فشلهما في العمل عندما تكون هناك متغيرات درجة سكونها متباينة أي مختلفة، ظهرت مساهمات محمد هاشم بيساران (1999) M.Hashempesaran الذي نجح في أن يدمج مجهودات كل من ملتون وكويك في نموذج واحد سمى بنموذج الإنحدار الذاتي ذى الإبطاء الموزعة Auto regressive Distributed Lag Model ثم طوره بيساران وآخرون(2001) Pesaran et al باقتراح اختبار سمى باختبار الحدود Bounds Testللتكامل المشترك وفق منهجية الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة لسد أوجه

1. دامو دار جيجاراتى الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، [1] 2015، ص ص 851- 875.

القصـور التـي صـاحبت إختبـارات التكامـل المشـترك الأخـرى فـي كشـف وجـود علاقـة توزانيـة طويلـة الأجل من عدمه في حال وجود متغيرات درجة تكاملها مختلفة أي غير متساوية رتب التكامل.[1]

3-3 نماذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة

3-3 الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة :

هـو الاسـلوب الاكثـر تطـورا مـن الاسـاليب المسـتخدمة فـي معالجـة النمـاذج المبنيـة علـى قواعـد بيانـات سلاسـل زمنيـة ولقـد تـم تطـوير هـذا النمـوذج لتجـاوز المشـاكل التـي قابلـت نمـاذج التكامـل المشـترك

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 251

ونماذج تصحيح الخطأ ، ومن هذه المشاكل اذا كان هنالك اكثر من متجهة للتكامل المشترك لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، وايضا اختلاف رتب استقرار المتغيرات ومن الاشتراطات الاساسية لنماذج تصحيح الخطأ ان تكون المتغيرات مستقرة في رتبه واحده ، اذن هنالك مشكلة اساسية اذا اختلفت رتب استقرار السلاسل الزمنية لا يمكن التقدير عن طريق نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ويمكن التقدير عن طريق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة الذي طوره paseran and chin عام 2001م وهو ما يسمى بـ (ARDL)اواختبارات الحدود ، وبدأ الاهتمام من قبل الدارسين والمهتمين ودارسي الاقتصاد الكلي باستخدام اسلوب (ARDL) كأفضل اسلوب لتقدير النماذج كأسلوب جديد يسمح بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في حالة ان تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى والبعض الاخر متكامل من الدرجة الصفرية ، فضلا عن ذلك فإن اسلوب (ARDL) للتكامل المشترك هو اسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة ان تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج وايضا من ميزاته انعدام مشكلة الامتداد الخطي المتعدد ولا يتأثر بصغر حجم السلسلة . [1]

الصورة العامة لنموذج (ARDL) :

مع وجود متغيرين (y) المتغير التابع و(x) المتغير المستقل

$$d(y_{t-1}) = c + ëy_{t-1} + bx_{t-1} + \sum_{i-1}^{m} a_1 * d(y_{t-1)} + \sum_{i-1}^{抏} a_2 * d(\quad_{t-1)} + \epsilon_t$$

λ = معامل تصحيح الخطأ تنطبق فيها شرطين لازم وضروري، وهما ان تكون سالبة ومعنوية وهي نسبه مئوية تدل على امكانية الرجوع الى الوضع التوازني طويل الاجل .

الجزء الاول من المعادلة خاص بمعادلة الاجل الطويل ، والمعادلتين الأخيرة تعبر عن إبطاء المتغير التابع والمستقل وهي معادلة الاجل القصير .

3-3-2 خطوات اسلوب (ARDL) :

الخطوة الاولى : اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

1.عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1996، ص 251.

الخطوة الثانية : اختبارات الحدود لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه مستقرة في الاجل الطويل.

الخطوة الثالثة : اختبار الحجم الامثل لفترات التباطؤ .

الخطوةالرابعة : تقدير النموذج .

الخطوة الخامسة : مرونات الاجل الطويل .

الخطوةالسادسة : تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

نبعت فكرة نماذج ذات الفجوات الزمنية لميلتون فريدمان Milton Friedman من دراسته التي أجراها بعنوان نظرية دالة الاستهلاك والذي عالج من خلالها أوجه القصور الذي صاحب معظم نماذج الانحدار الخاصة بالسلاسل الزمنية التي تفترض أن أثر المتغير المستقل مباشر وفوري على المتغير التابع، دون الأخذ في الاعتبار أثر الفترة السابقة، في حين يشير واقع الحال إلى أن أثر الفترة السابقة قد تمتد إلى أكثر من فترة زمنية واحدة [1] ويعرف نماذج فترات الإبطاء بإنها النماذج المتضمنة لقيم مبطأة زمنياً للمتغيرات المستقلة ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة [2] لذلك يطلق على المتغيرات التي ترتبط بنفسها كمتغيرات متباطئة زمنية أو متغيرات تحتوي على فجوات زمنية، وتأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \acute{a} + \hat{a}_\circ xt + b1\ xt-1 + \cdots + bk\ xt-n + ut$$

حيث أن:

B_O : يعرف بتأثير الأجل القصير ويعبر عن التغير في القيمة المتوسطة للمتغير التابع(y_t)

للتغير في المتغير المستقل(X_t) بمقدار وحدة في نفس الفترة الزمنية.

أما التأثير في الأجل الطويل نحصل عليه من خلال:

$$\sum_{i=0}^{k} bi = b0 + b1 + b2 + \cdots + bk$$

1. المرجع السابق ، ص 252

[2] Kousayiannis Theory ofEconometrics, 22Edi on,1977,pp249

تـأتي فكـرة منهجيـة الإنحـدار الـذاتي ذو الإبطـاء الموزعـة Auto regressive Distributed LagARDL Modelفـي سـياق تطـور نظريـة النمذجـة فـي الاقتصـاد القياسـي مـن نمـاذج التحليـل الاقتصـادي السـاكن إلـى نمـاذج التحليـل الاقتصـادي الـديناميكي وذلـك بإستصـحاب تـأثير عنصـر الـزمن التـي تتسـم بهـا طبيعـة معظـم متغيـرات الاقتصـاد الكلـي مـن جهـة، ومعالجـة أوجـه القصـور التـي صـاحبت اختبـارات التكامـل المشـترك التقليديـة فـي إسـتيعاب متغيـرات متباينـة درجـة تكاملهـا مـن جهـة أخـرى ، حيـث تـم تقـديم منهجيـة ARDL مـن قبـل بيسـاران وطـوره بيسـاران وأخـرون (pesaran shin, 1999; pesarn et al. 2001) كمـنهج جديـد مـن خـلال دمـج نمـاذج الإنحـدار الـذاتي Auto regressive Modelونمـاذج فتـرات الإبطـاء الموزعـة Distributed Lag Modelفـي نمـوذج واحـد عـرف بمنهجيـة الإنحـدار الـذاتي ذو الإبطـاء الموزعـة Auto regressive Distributed Lag Model(ARDL) .

اختبـار وجـود تكامـل مشـترك (علاقـة توازنيـة طويلـة الأجـل)، وذلـك باسـتخدام نمـوذج تصـحيح الخطـأ غيـر المقيـد(UECM) Unrestricted Error correction Modei المشـتق مـن الصـيغة العامـة للمنوذجARDL والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$y = \acute{a} + \sum_{i-1}^{\tilde{n}} \ddot{e} yt - 1 + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{qj} xjt - i\hat{a}i + \mathcal{V}t$$

3-3-3 الصيغة العامة لنموذج (ARDL) :

a = متجهة الحد الثابت

Y= تضم المتغيرات الداخلة في النموذج

λ = معامل التأثيرات المباشرة

$B_{J\,I}$ = مصفوفة المعاملات المقدرة

P = عدد مدد التباطؤ الزمنى للمتغير التابع

Qj = عدد مدد التباطؤ الزمنى للمتغيرات المستقلة

Xj = المتغيرات المفسرة التي ليس لها مدد تباطؤ زمني

X_{t-i}= المتغيرات المفسرة التي لها مدد تباطؤ وتسمى بالمتغيرات الديناميكية

e_i = متجهة الاخطاء العشوائية التي لها وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت وليس لها ارتباطات ذاتية .

Д : الفروق الأولى للمتغيرات.

e_t : حد الخطأ العشوائي

$B_{i،y_i}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_{2\ ،\ \alpha_1}$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

3-3-4 اختبار الحدود للتكامل المشترك :

ويتم التحقق من وجود تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود Bounds Test حسب إجراء Pesaran et al (2001) اختبار testWald(F):[1]

فرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك.

مقابل فرض البديل: وجود تكامل مشترك.

وعليه رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة(F) المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة Critical Boundsالمقترحة من قبل Pesaran et al(2001) حيث يتكون الجدول من حدين، قيمة الحد الادنى Lower criticl Bound, LCB تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيمة الحد الاعلىBoun, UCB Upper Critial وتفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) لذلك إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة(وجود تكامل مشترك)، على نقيض ذلك، إذا كانت قيم F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرض العدم.[2]

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ،ص 251-ص 275

1.طارق محمد الرشيد (2018) مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج [2]EVIEWS ، مطبعة اميسا الحديثة ، الخرطوم .

3-3-5 خصائص منهجية (ARDL)

تمتاز منهجية (ARDL) بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها في الاتي :

1- تمتاز بامكانية جمع متغيرات ذات اكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1) ولا يشترط ان تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوى مثل I (0) والشرط الوحيد هو ان لا تكون المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية I (2)

2- من خلال منهجية (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع من المتغيرات المستقلة في المدي القصير والطويل بالاضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على التابع .

3- تعتمد منهجية (ARDL) على خاصية (SBC) والتي تستخدم لتحديد الحد الامثل من الابطاءات الزمنية .

4- يعطي منهجية (ARDL) نتيجة تصحيح الخطأ ECM والتي تقيس قدرة النموذج في العودة الى التوازن بعد حدوث خلل او اضطراب .

5- تعمل منهجية (ARDL) على ازالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي وبالتالي النتائج التي تحصل من التقدير تعد نتائج كفؤه وغير متحيزة .

6- تمتاز المنهجية بأنها يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم .

3-3-6 خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة :

هنالك عدد من الخطوات يجب اتباعها عند تطبيق منهجية (ARDL) يمكن تلخيصها في الاتي:

الخطوة الاولى: اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل) .

الخطوة الثانية :في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن تقدير معادلة الاجل الطويل باستخدام معادلة الصيغة العامة لنموذج (ARDL) وفيه يتم اختبار مرتبة فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات والتي من خلالها يمكن التخلص من مشكلة الارتباط التسلسلي في الاخطاء العشوائية وذلك باستخدام المعايير الاحصائية المعدة لذات الغرض اختبار FPE ،

2. عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 251-ص 275

AIC ، HQ ، SIC وتكـون فتـرة الابطـاء المثلـى هـي الفتـرة التـي تملـك اقـل قيمـة مـن المعـايير الاحصائية المقدرة اعلاه .

الخطــوة الثالثــة : ديناميكيــة الاجـل القصــير (علاقــة قصــيرة الاجـل) بــين المتغيــرات التفســيرية والمتغير التابع .

يتم بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يأخذ الصيغة التالية :

$$\Delta Y\hat{o} = \acute{a} + \sum_{I=1}^{P} \ddot{e}\, \text{窶}\Delta y\hat{o} - i + \sum_{\text{牒}=0}^{q} \ddot{a}\Delta x\, \hat{o} - \text{i} + \eth ect - 1 + \text{ve}$$

حيث ان :

ECT_{-1}= حد تصحيح الخطأ

π = يمثـل معامـل تصـحيح الخطـأ الـذي يقـيس سـرعة التكييـف التـي يـتم بهـا تعـديل الاخـتلال فـي التوازن في الاجل القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل .

الخطـوة الرابعـة : اجـراء الاختبـارات التشخيصـية وتعـد هـذه الخطـوة مـن الخطـوات المهمـة حيـث يـتم فيهـا اجـراء الاختبـارات التشخيصـية للتأكـد مـن جـودة النمـوذج المسـتخدم فـي التحليـل وخلـوه مـن المشاكل القياسية وذلك من خلال اختبار الاتي :

1 – اختبـار الارتبـاط التسلسـلي : بـين الاخطـاء العشـوائية للكشـف عـن مـدى وجـود مشـكلة ارتبـاط ذاتي لبواقي معادلة الانحدار وذلك من خلال استخدام (LM) .

2– اختبـار ملائمـة الشـكل الـدالي : وذلـك مـن خـلال اختبـار Ramsey RESET الخـاص بـالتعرف علـى مـدى ملائمـة تحديـد او تصـحيح النمـوذج مـن حيـث نـوع الشـكل الـدالي أي خلـوه مـن مشكلة عدم التحديد .

3– اختبـار التوزيـع الطبيعـي : لبـواقي معادلـة الانحـدار لتحقيـق مـن مشـكلة التوزيـع غيـر الطبيعـي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام JarqueBera .

4– اختبـار فرضـية عـدم ثبـات حـد الخطـأ باسـتخدام اختبـار ثبـات التبـاين المشـروط بالانحـدار الـذاتي من خلال استخدام (ARCH) .

الخطـوة الخامســة : اختبــار الاســتقرار الهيكلــي لمعــاملات النمــوذج المقــدر فــي الاجليــين الطويــل والقصـير للتأكـد مـن خلـو البيانـات المسـتخدمة مـن وجـود أي تغيـرات هيكليـة فيهـا عبـر الـزمن وذلـك من خلال استخدام اختبارين هما : [1]

اختبار المجموع التراكمي للبواقي : CUSUM

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ

ويتحقــق الاســتقرار الهيكلــي للمعــاملات النمــوذج اذا وقــع الشــكل البيــاني لاحصــائية كــل مــن CUSUM و CUSUMQ داخـل الحـدود الحرجـة عنـد مسـتوى معنويـة 5% ومـن ثـم تكـون المعاملات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني خارج الحدود عند مستوى معنوية 5%

3-3-7 الاختبارات اللازمة لتطبيق منهجية (A RDL) :

لتطبيــق منهجيــة الانحــدار الــذاتي ذو الابطــاء الموزعــة (ARDL) يجــب التأكــد مــن اســتقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها .

اولا: السكون

وهنالك عدة معايير يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة .

1- اسلوب الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية .
2- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي ACF .
3- اختبار جذر الوحدة .
1) اختبار ديكي فللر.
2) اختبار ديكي فللر المعدل .
3) اختبار فيليبس – بيرون .
4) اختبار KPSS .

3-2-9 اختبار جذر الوحدة مع التقلبات الهيكلية Break point uint root test

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 251-275

طـرق الـتخلص مـن مشـكلة عـدم السـكون فـي السلسـلة الزمنيـة فـي التطبيقـات العمليـة باسـتخدام الاساليب الاحصائية والرياضية التالية :

1- اضـافة متغيـر الـزمن الـى التحليـل متعـدد العوامـل لازالـة الاتجـاه العـام او اضـافة متغيـر وهمـي موسمي .

2- اسـتخدام الاسـلوب الرياضـي لازالـة الاتجـاه العـام عـن طريـق تحويـل البيانـات (التحويـل اللوغريثمي او الاسي وتعتبر من افضل الطرق) .

3- اسـتخدام طريقـة الفـروق للسلسـلة حيـث يـتم الحصـول علـى الفـروق مـن الرتبـة الاولـى او مـن الرتبة الثانية حتى يتم الحصول على سلسلة ساكنة .

4-1 الموازنة العامة في السودان

يتنـاول هـذا الفصـل بالدراسـة والتحليـل اداء الموازنـة العامـة فـي السـودان خـلال فتـرة الدراسـة وتطـورات عجـز الموازنـة ، والمؤشـرات الاقتصـادية الكليـة ابتـداء مـن النمـو الاقتصـادي وتطوراتـه منـذ عـام 1991 الـى 2016م، واسـتعراض اهـم العوامـل المـؤثرة فيـه، كمـا يتنـاول التضـخم فـي الاقتصـاد السـوداني وتطـورات معدلاتـه، بالإضـافة الـى سـعر الصـرف والـدين الخـارجي ومعـدلات البطالـة

وانفصـــال الجنـــوب واثـــاره الاقتصـــادية ، واســـتعراض العوامـــل المـــؤثرة والاتجـــاه العـــام وعلاقـــة تلـــك المؤشرات بعجز الموازنة من خلال التحليل عبر الرسوم البيانية والبيانات الاحصائية.

4-1-1 الموازنة العامة فى السودان خلال الفترة 1991-2016م

الموازنة العامة هي بيان موجز عن ايرادات الحكومة ونفقاتها في مدة عادة سنة وتسجل الايرادات والنفقات بصفه عامة على اساس نقدى ، وتعكس الموازنة التي يتم اعدادها وفق مؤشرات وموجهات الاطار العام للاقتصاد الكلى أنشطة وبرامج الدولة ومصادر تمويلها وهى اداة هامة تمكن الدولة من خلال السياسات المصاحبة لها من تحقيق اهدافها .

4-1-2 اهداف الموازنة العامة فى السودان خلال فترة الدراسة :

زيادة الانتاج ورفع معدلاته ، وتوجيه الموارد نحو الانتاج الزراعي والصناعي، والصادر والاستثمار في مجال استخراج البترول وتأهيل البنيات الاساسية ، وتحقيق معدل نمو في الاقتصاد ، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ، وخفض معدلات التضخم ، واحداث تغير في هيكل ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات واحلال الواردات ، والسعي لتحقيق التنمية الاجتماعية لرفع مستوى المعيشة.[2]

4-1-3 مكونات الموازنة

تتكون الموازنة من الايرادات العامة والنفقات العامة :

اولا : الايرادات العامة

1.عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص220

2. احمد مجذوب احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 65

تتكون الايرادات العامة الذاتية من الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية ،وتتكون الايرادات الضريبية من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وتحتوى الضرائب الغير مباشرة على الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج ،اما الايرادات الغير الضريبية فتتكون من الرسوم المصلحية والايرادات القومية.

الاداء الفعلي للإيرادات :

هنالك مجموعة من السياسات اتبعتها الحكومة فى مجال الإيرادات خلال فترة الدراسة وهى :

اصلاح الضرائب غير المباشرة ، الغاء رسوم الانتاج على عدد من السلع ، تمكين الانتاج الصناعي ، فرض رسوم على بعض السلع المستوردة وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة .

ثانيا : الانفاق العام

يعتبر الانفاق العام احد مكونات الموازنة ويشكل كل من الانفاق الجاري والانفاق التنموي ويتضمن الانفاق الجاري الصرف على الفصلين الاول والثانى من الموازنة ، من اهم السياسات المتبعة فى مجال الانفاق الجاري خلال فترة الدراسة[1]،اصلاحات الانفاق الجاري : تأكيد ولاية وزارة المالية على المال العام ، الاستمرار فى الحد من الاعفاء الضريبي والجمركي ، المتابعة الدورية لتحصيل الايرادات ، انشاء ادارة المراجعة الداخلية وترشيد الطلب الكلى بتوجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية .

ولتوضيح تطور مكونات الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وتقلباتها واستعراض نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي لمعرفة مدى نموها وتطورها.

1.عبدو داوود (2005) اثر تقلبات السياسات الاقتصادية الكلية على الاداء الاقتصادى فى السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة امدرمان [1]الاسلامية ، السودان .

4-1-4 تحليل الإيرادات خلال فترة الدراسة 1991-2016 م

من خلال الجدول رقم(1) والذى يوضح الايرادات العامة ونسبتها الى الناتج المحلى الإجمالي يتضح الاتي:

نجد ان الايرادات ظلت منخفضة فى التسعينات واواسط الثمانينات حيث بلغت في عام 1991 (20.5) ما نسبته (10%) والتي ادت الى عجز بنسبة 1.1% من الناتج المحلى الاجمالى وايضا فى عام (1996) بلغت نسبة الايرادات (15%) مما ادى الى عجز فى الموازنة بلغ (210مليون ج) .

بعد دخول صادرات البترول فى عام 2001 تحسنت الايرادات حيث بلغت (18462.4مليون جنيه) بنسبة 17% من الناتج المحلي ، وظلت في ارتفاع مستمر ما قبل انفصال الجنوب حيث حققت في عام 2008م نسبة 19.8% من الناتج المحلي الاجمالي ، ولكنها انخفضت بعد الانفصال حيث بلغت في عامي 2012م و2013م (9%، 10%) على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي وبعد التوسع فى قطاع المعادن والاهتمام بالقطاع الزراعى فى عامي 2014 و2015 ادى ذلك الى ارتفاع الايرادت وتدنى فى نسبة العجز الكلى فى الموازنة ، حيث بلغت نسبة الايرادات 10.8% من الناتج المحلى الاجمالى في عام 2014م ، وانخفضت نسبة العجز الى 0.9% من الناتج المحلى الاجمالى بينما كان العجز فى 2010 و2011 ، 4.7 و5% من الناتج المحلى على التوالى ،يتضح من خلال تحليل جدول الايرادات ان الاصلاح المالى والضريبى والزيادة فى الايرادات البترولية والاستثمار فى قطاع التعدين ساهمت فى تطور الايرادات .

وبمتابعة نمو الايرادات خلال فترة الدراسة نجدها قد حققت نمو ايجابي ، حيث كانت في عام 2000(3340) مليون جنيه وزادت الى (24707) مليون جنيه في عام 2008 بنسبة زياده قدرها (19.8%) من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما كانت في عام 2000 ،9.9% من الناتج المحلي ،بينما حصل بعض التحسن في الاداء في عامي 2015م و 2016 حيث زادت الايرادات الى (54499.7) مليون جنيه بينما كانت في عام 2010 م (20737.9) مليون جنيه .

و الجدول التالي الذي يوضح الايرادات والنفقات العامة خلال الفترة 1991-2016م .

جدول (1) يوضح النفقات والايرادات العامة في السودان(1991-2016)

البنود/ العام	1991	1992	1993	1994
الايرادات العامة	20.5	30.5	83.6	131.1
% الى الناتج المحلي	10	7	8.8	6.9
الانفاق العام	22.8	64.2	113.7	144.8
% الى الناتج المحلي	11	15	11	7.7

البنود/ العام	1995	1996	1997	1998	1999
الايرادات العامة	284.7	697.8	1085.6	1592	2052
% الى الناتج المحلي		15	6.7	3.2	1.4
الانفاق العام	315.3	907.9	1303.4	1730	2270
% الى الناتج المحلي	8.7	8	7.9	10	10.5

البنود/ العام	2000	2001	2002	2003	2004
الايرادات العامة	3340	3652	4722	7036	10239
% الى الناتج المحلي	9.9	9	9.8	12.6	14.9
الانفاق العام	3522	3902	5178	7362	11039
% الى الناتج المحلي	9.6	10.9	10.8	13	16

البنود/العام	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الايرادات العامة	**12184**	**15075**	**18462.4**	**24707.9**	**20045.6**
% الى الناتج المحلي	**14**	**15**	**17**	**19.8**	**14.8**
الانفاق العام	**13847**	**18253**	**20971.2**	**25985.6**	**24523**
% الى الناتج المحلي	**16.2**	**18**	**19.7**	**20.9**	**18**

البنود/ العام	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الايرادات العامة	**20737.9**	**22766.9**	**22168.1**	**34311.5**	**51214.9**
% الى الناتج المحلي	**12.8**	**12**	**9**	**10**	**10.8**
الانفاق العام	**28324**	**32196**	**29891**	**4110.6**	**55223.4**
% الى الناتج المحلي	**17.5**	**17**	**12.3**	**11.7**	**11.6**

البنود / العام	**2015**	**2016**
الايرادات العامة	**54499.7**	**57,864.6**
% الى الناتج المحلي	**9**	**8**
الانفاق العام	**60866.6**	**69,099.60**
% الى الناتج المحلي	**10**	**9.9**

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام (1991-2016م).

4-1-10 اداء الأنفاق العام فى السودان خلال الفتره 1991-2016م

من خلال الجدول رقم (1) والذى يوضح حجم الانفاق العام فى السودان خلال فترة الدراسة ونسبته من الناتج المحلى الإجمالي يتضح الاتى:

يتكون الانفاق العام من تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات والتحويلات الجارية والتنمية القومية ، يلاحظ انه حدث تطور كبير فى الانفاق العام وتزايدت معدلاته بنسبة كبيره خلال فترة الدراسة ،حيث ارتفع الانفاق من (22.8)مليون جنيه عام 1991 ليبلغ (284.5)مليون جنيه فى عام 1995 وظل خلال فترة الدراسة فى الزيادة المستمرة الى ان بلغ فى عام 2000 (3522 مليون جنيه) ، وظل الانفاق العام ينمو بمعدلات متزايدة من الايرادات العامة خلال فترة الدراسة وذلك يعزي الى الارتفاع فى الانفاق الحكومي والصرف على تعويضات العاملين والصرف على التنمية كل ذلك ادى الى عجز مستمر فى الموازنة العامة وبعد الازمة المالية العالمية فى عام 2008م وانفصال جنوب السودان فى عام 2011م لجأت الحكومة الى استخدام سياسات لتخفيض العجز حيث استخدمت سياسة تخفيض النفقات العامة حيث انخفضت نسبة الانفاق الى الناتج الى فى عام (2009) حيث بلغت (14.8%) ،بينما كانت فى عام (2007) 17%من نسبة الناتج المحلى الإجمالي ،وكذلك زيادة الايرادات من خلال زيادة المنتجات البترولية والاهتمام بقطاع التعدين والقطاع الزراعي وزيادة الضرائب ،وبالتالي فإن هذه السياسات نجحت فى تحفيض العجز الى (1278) فى عام 2008م بنسبة (1%) من الناتج المحلى الاجمالى ، بينما كان في عام 2007م (2509) مليون جنيه ، ومع زيادة النفقات العامة والتي ادت الى زيادة في عجز الموازنة لجأت الحكومة الى استخدام سياسة مالية لتخفيض الانفاق العام ، حيث انخفض الانفاق بنسبة (9.9%) من الناتج المحلى الإجمالي ، بينما كان 10% في عام 2015م، وبعد تعرض السودان الى ضغوط اقتصادية في التسعينات انخفضت الايرادات العامة حتى بلغت (6.9) من الناتج المحلى الإجمالي في عام 1994م ، مما ادى الى تدهور العجز حتى بلغ(210) مليون جنيه عام 1996م ما نسبته (2%) من الناتج المحلى الإجمالي ، وفي نهاية فترة الدراسة ارتفع الانفاق العام الى اعلى قيمة له خلال فترة الدراسة نحو **(69,099.60)** مليون جنيه فى عام (2016م) ، صاحبها انخفاض في نسبة الايرادات العامة الى الناتج مما ادى الى عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ .

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام للايرادات والانفاق العام خلال الفترة 1991-2016م

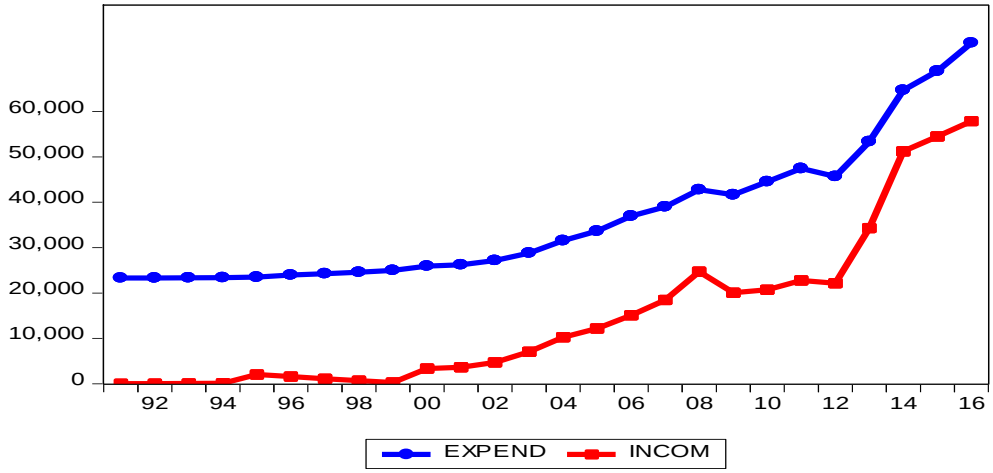

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج excel

4-1-11 تطورات عجز الموازنة فى السودان 1991-2016م

مما لا شك فيه بأن التطورات في السياسة المالية منذ اواسط السبعينات كان لها بالغ الاثر في النفقات والايرادات العامة وبالتالي العجز في الموازنة ومن خلال جدول بيانات الانفاق العام فقد ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلى الإجمالي في بعض سنوات الدراسة وفي المقابل ارتفعت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي ادى الى انخفاض العجز الى الناتج المحلى الإجمالي في بعض سنوات الدراسة .

والجدول التالي يوضح نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1991-2016 .

جدول (2) يوضح تطورات عجز الموازنة في السودان والنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1991-2016)

البنود / العام	1991	1992	1993	1994	1995
عجز الموازنة	2.2	33.7	30	13.7	30.6
% الى الناتج المحلي	1.1	8	3.2	0.7	0.8
البنود / العام	1996	1997	1998	1999	2000
عجز الموازنة	210.2	218	138	218	182
% الى الناتج المحلي	2	1.4	0.6	1.6	0.5

البنود / العام	2001	2002	2003	2004	2005
عجز الموازنة	250	456	326	799	1663
% الى الناتج المحلي	0.6	0.9	0.6	1.2	1.9
البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010

عجز الموازنة	3178	2509	1278	4896	7586
% الى الناتج المحلي	3.2	2.4	1.0	3.6	4.7

البنود/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عجز الموازنة	9426	7653	6456	4425	6976	11235
% الى الناتج المحلي	5	3.1	1.9	0.9	1.2	1.6

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام (1991-2016م).

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لعجز الموازنة خلال الفترة 1991-2016م

الشكل (2) الاتجاه العام لعجز الموازنة (1991-2016)

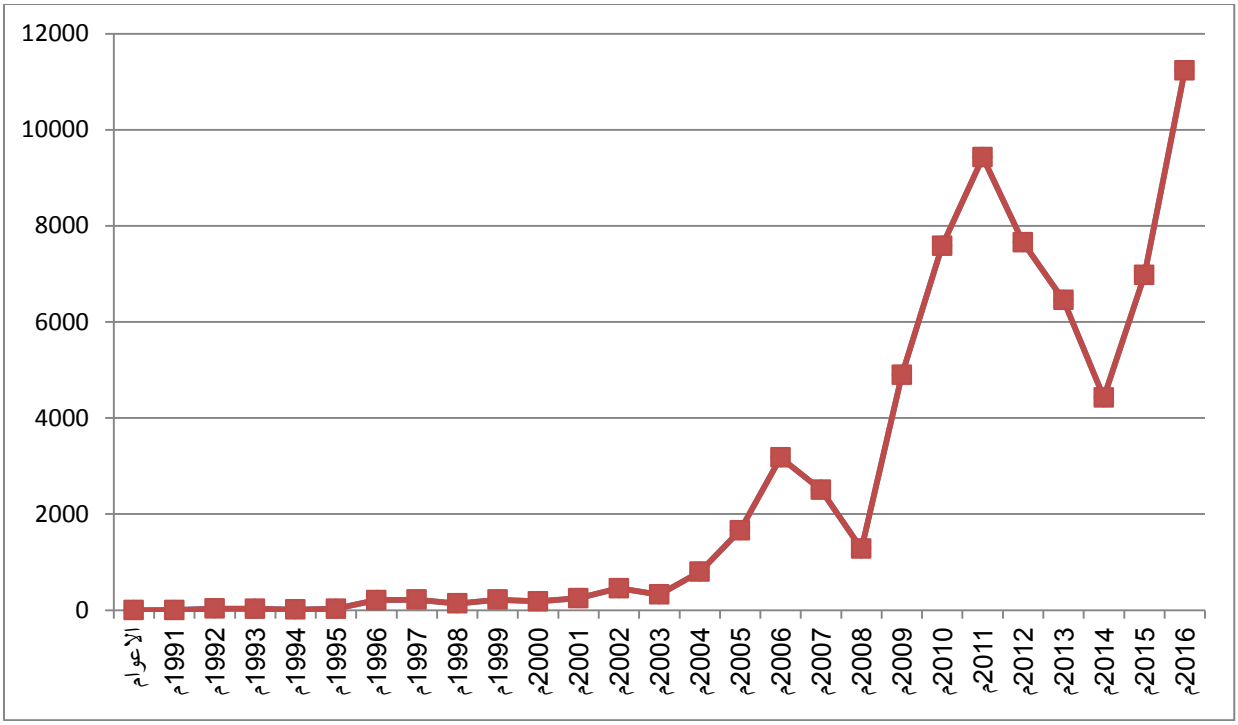

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views-9.

الشكل رقم (2) يمثل تطورات عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1991-2016) ، وقد اتضح من خلال الاتجاه العام ان عجز الموازنة في السودان في حالة زيادة مستمرة بالرغم من ارتفاعه وانخفاضه احيانا

4-1-12 سياسات معالجة عجز الموازنة فى السودان

لقد اتبعت الحكومة مجموعة من السياسات خلال فترة الدراسة لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، تمثلت في سياسة التمويل بالعجز أي الاستدانة من النظام المصرفي، واهم ايجابيات التمويل بالعجز تتمثل في فك الاختناقات للسيولة وساعدت على توجيه السيولة للإنتاج ،ولكن هنالك اثار سالبة للتمويل بالعجز تتمثل في توجيه التمويل لأغراض غير انتاجية وحرمان المصارف من اموال يمكن توجيهها الى الانتاج والاستثمار، وعجز الحكومة من الايفاء بالتزامها اتجاه سداد ديونها للبنك المركزي يؤدى ذلك الى زيادة عرض النقود والتضخم ، وسياسة الاصدار النقدي واعتماد الحكومة على تغطية معظم مصروفاتها الجارية عن طريق الاصدار النقدي مما ادى الى زيادة الكتلة النقدية وتدهور سعر الصرف للعملة المحلية ، ايضا لجأت الحكومة الى الزيادة في الايرادات عن طريق الضرائب لسد العجز في مصروفاتها ، وكذلك سياسة اصدار الشهادات الحكومية كإصدار شهادة شهامة لتمويل عجز الموازنة التي ساهمت بنسبة مقدرة في معالجة العجز.

4-2 محددات عجز الموازنة في السودان خلال الفترة 1991- 2016م

4-2-1 تطور معدلات النمو الاقتصادى فى السودان 1991-2016م

يعنبر معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي احد مؤشرات الاقتصاد الكلى الهامة التى تعبر عن مسار التطورات فى البيئة الاقتصادية ويعرف بأنه معدل الزيادة المستمرة فى الناتج المحلى الإجمالي ممثلة فى كمية السلع والخدمات فى الدولة المعينة ، وظلت معدلات النمو الاقتصادي فى السودان متذبذبة وذلك من خلال التطورات الاقتصادية التى شهدها السودان فى السبعينات حيث الانخفاض فى معدلات الانتاج وخاصة اعتماد السودان على القطاع الزراعي ، حيث يساهم بنسبه 34 % من الناتج المحلى الإجمالي فى عام1996م ،والجدول التالى يوضح بيانات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2016م

جدول (3) معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1991-2016)

البنود / العام	1991	1992	1993	1994	1995
النمو الاقتصادي	11.3	13.1	5.6	1.2	10.7
البنود / العام	1996	1997	1998	1999	2000
النمو الاقتصادي	4.7	6.1	6	6	8.3

البنود / العام	2001	2002	2003	2004	2005
النمو الاقتصادي	6.4	6.5	6	9.3	8
البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010
النمو الاقتصادي	9.4	8.07	6.4	5.9	5.2

البنود/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو الاقتصادي	2.5	1.4	3.6	3.6	3.5	4.9

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام (1991-2016م)

ونسبة الى التدهور المستمر في معدلات الناتج المحلى الإجمالي الذى سببه الانخفاض الحاد في معدلات الانتاج ونشوب الحرب الاهلية في جنوب السودان التي تأثرت بها كثير من مناطق الانتاج ، كما ان الجفاف والتصحر والسيول والامطار التي اصابت السودان في الثمانينات القت بظلال سالبه على الانتاج في القطاع الحقيقي بشقيه النباتي والحيواني اثرت في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث واصل النمو الاقتصادي

التذبذب ارتفاعا وانخفاضا حيث انخفض في بداية التسعينات حيث سجل 11.3% فى عام 1991م وظل متأرجحا الى ان ارتفع مره اخرى فى الاعوام 2004م ، 2006،2005 حيث سجل 9.4،8،9.4 على التوالي وهى الاعوام التي شهدت استخراج البترول فى السودان ومساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي بينما انخفض مره اخرى فى الاعوام 2011،2012 الى 2.5،1.4% على التوالي وذلك نسبة الى خروج صادر النفط من ميزانية الدولة لانفصال جنوب السودان وانخفاض الانتاج فى القطاع الحقيقي ، حيث شهدت هذه الفترة معدلات نمو عالية ادت الى استقرار السلع وانخفاض فى التضخم واستقرار في سعر الصرف ، الا ان العالم واجه فى عام 2007م ازمة مالية وقد انعكست هذه الازمة على السودان حيث ادت الى ارتفاع فى المستوى العام للأسعار والذى انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع اسعار السلع المستوردة ، بينما ارتفعت معدلات النمو فى الاعوام الأخيرة من الدراسة 2015،2013،2014 حيث سجلت 3.6،3.6،3.5 على التوالي وذلك لاهتمام الدولة بقطاع التعدين والعمل الى ترقية القطاع الزراعي، وسجلت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدلات التضخم 36.5 % بينما متوسط النمو الاقتصادي 5.7 % خلال فترة الدراسة ،والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2016 .

الشكل (3) الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي (1991-2016)

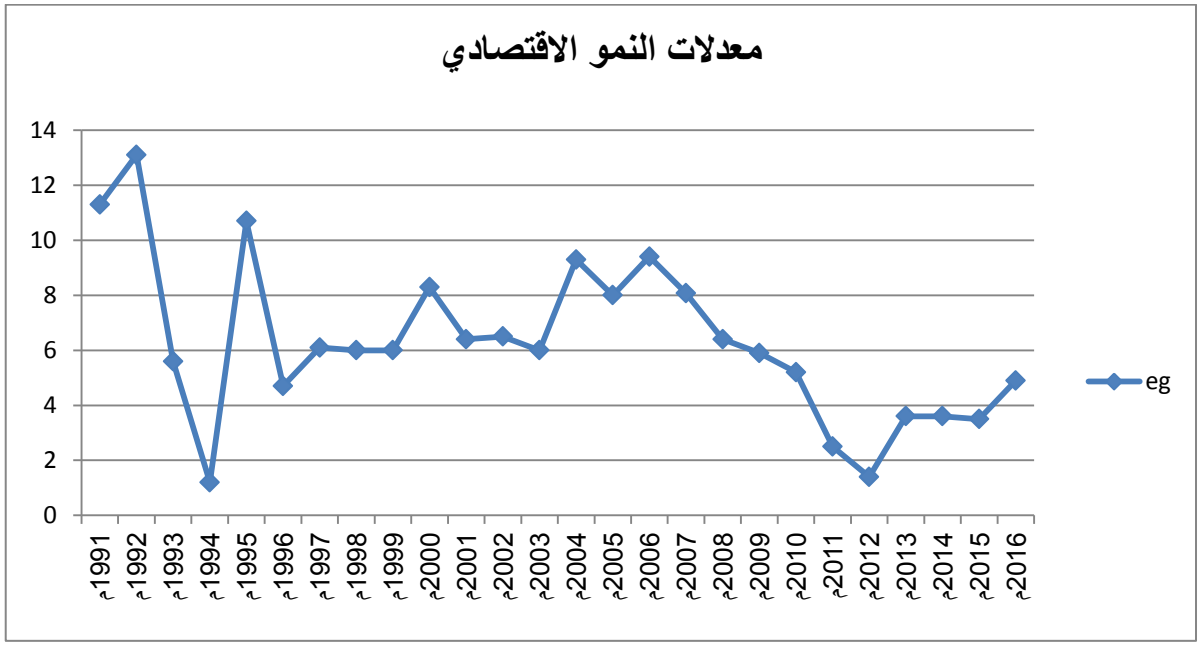

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views-9

4-2-2 تطور معدلات التضخم فى السودان 1991-2016م

ادى تدنى الانتاجية وزيادة السلع المستوردة فى السودان الى التوسع فى عجز الموازنة، والذى ادى بدوره الى استدانة الحكومة من النظام المصرفي احدثت توسعا فى عرض النقود والسيولة مما خلق اثارا تضخمية فى الاقتصاد السوداني ، كما ان اعتماد الحكومة السودانية على القطاع المصرفي والدين الخارجي فى تمويل عجز الموازنة ادى الى زيادة فى عرض النقود مما ساهم فى زيادة معدلات التضخم وارتفاع مستوى الاسعار وخاصه مع تدنى مستويات الانتاج وصاحب ذلك اعتماد السودان على قطاع الزراعة والاستدانة من النظام المصرفي لسد العجز المستمر فى الميزانية العامة ،والجدول التالي يوضح معدلات التضخم خلال الفترة 1991-2016م .

جدول (4) معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1991-2016)

البنود / العام	1991	1992	1993	1994	1995
التضخم	122.5	119.2	101.2	115.9	68.97
البنود / العام	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم	130.4	47.19	17.01	16.16	8.02

البنود / العام	2001	2002	2003	2004	2005
التضخم	4.92	8.3	7.7	8.46	8.5
البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	7.2	8.1	14.3	11.2	13.08

.

البنود/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	18.1	35.1	37.1	36.9	16.9	17.8

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام (1991-2016م).

من خلال الجدول رقم (4) والذى يوضح معدلات التضخم فى السودان من عام 1991 –2016م يتضح الاتي :

شهدت الفترة الاولى من الدراسة عدة تطورات اقتصادية منها زيادة معدلات الدين الخارجي وفوائده وأعبائه التي أثقلت الاقتصاد السوداني وانخفاض في معدلات الانتاج مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم

4-2-3 تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1991-1999م

شهدت هذه الفترة تطورات جديده فى الوضع الاقتصادي في السودان حيث تغير نظام الحكم واستلام حكومة الانقاذ الوطني مقاليد السلطة ، واستمرار اندلاع الحرب في الجنوب وفرض عقوبات اقتصادية على السودان ، وصعوبة استيراد مدخلات الانتاج وقد ادى ذلك الى تدنى الانتاجية وعجز فى موازنة الدولة مما اضطرها الى الاستدانة من الجهاز المصرفي وقد ادى ذلك الى ارتفاع حاد فى معدلات التضخم بلغ فى المتوسط فى عام 1996م 130,42% وبلغت معدلات عرض النقود 1,165,99 بينما كان عرض النقود في عام 1995م 70,87 اما معدلات التضخم في الاعوام 91،92،93،94 فقد سجلت 112,5، 119,2،101,1، 115,9 على التوالي ، وتعتبر هذه الفترة التي تم فيها انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي حيث سجلت معدلات التضخم معدلات عالية لتدنى الانتاج والمعروض من السلع الاستهلاكية والاستيراد وقد اتخذت اجراءات هيكلية متعلقة بزيادة الانتاج وانخفاض في معدلات الانفاق العام .

4-2-4 تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2010م

هى الفترة التي تم فيها استخراج البترول ودخول صادره الى الاسواق العالمية كما ان توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م التي اوقفت الحرب فى جنوب السودان ادى ذلك الى انخفاض فى معدلات التضخم ، حيث سجلت معدلات التضخم فى الاعوام 2001،2002،2003م على التوالي 4,9،8,3،3,7 وايضا فى الاعوام 2005 ،2006،2007م على التوالي 8,5% ،7,2% 8,2 وكانت معدلات امنه وذلك بسبب الزيادة فى معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض فى معدلات عجز الموازنة والتحكم في عرض النقود بالرغم من الارتفاع فى عامي 2008،2009م وذلك الى تأثر الاقتصاد السوداني بالأزمة المالية العالمية حيث بلغت معدلات التضخم 14.3%، 11.2% على التوالي .

4-2-5 تطور معدلات التضخم خلال الفترة من 2011م 2016م

حيث شهدت هذه الفترة انفصال جنوب السودان ، وخروج صادر النفط من الموازنة ، وتدنى الانتاج فى القطاع الحقيقي وبالرغم من الاهتمام بقطاع التعدين الا ان سعر صرف الجنية السوداني ظل متدهورا وصاحب ذلك عجز فى الموازنة العامة لجأت الدولة الى تغطيته من الجهاز المصرفي وادى ذلك الى ارتفاع عرض النقود وزيادة معدلات التضخم حيث سجل متوسط معدل التضخم في الاعوام 2012، 2013،2014،2015 , %35,1 , %37,1 ، %36,9 ، %16,9 على التوالي ، والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لسلسلة معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1991-2016م .

الشكل (4) الاتجاه العام لسلسلة معدلات التضخم (1991-2016)

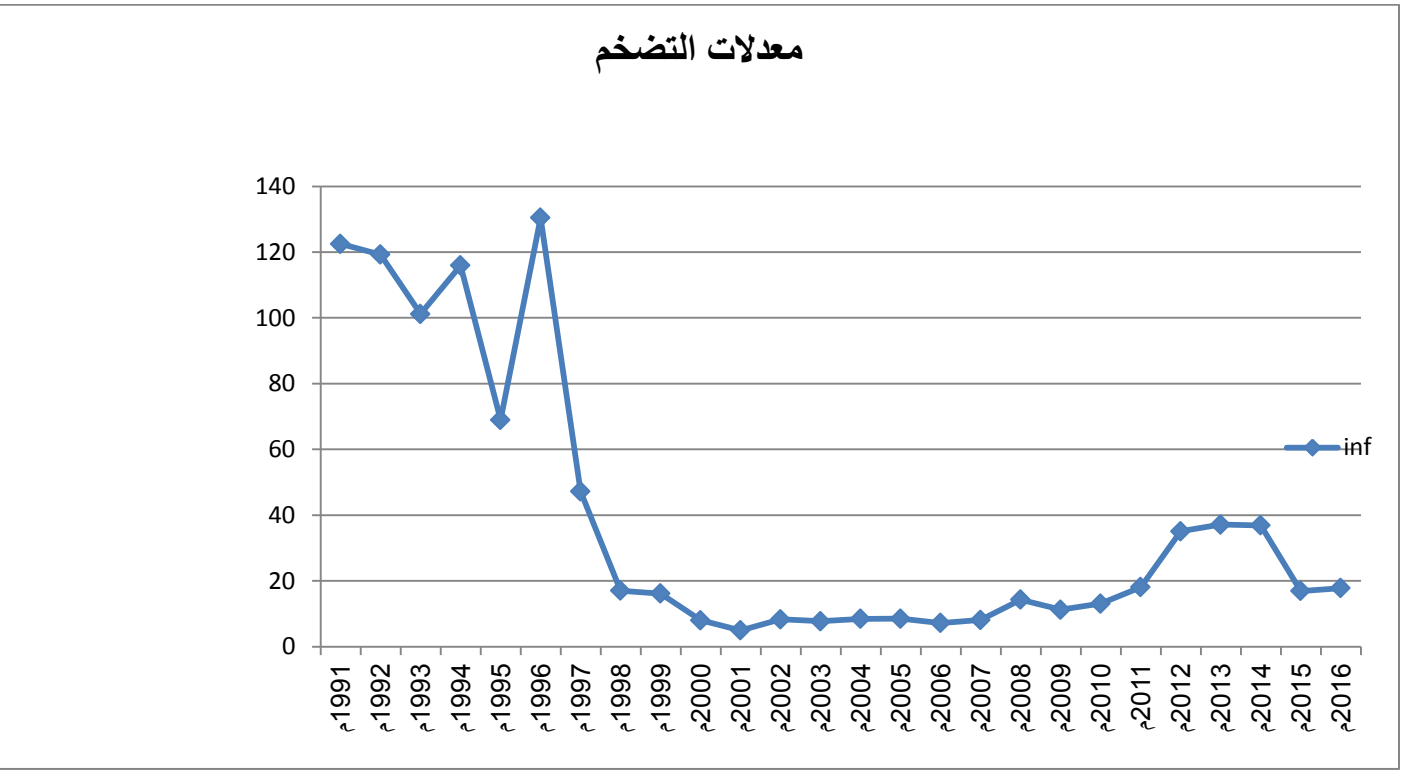

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج . Excel

من خلال الشكل رقم (4) المتعلق بتطورات التضخم في السودان خلال الفترة 1991-2016م يتضح الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في بداية الدراسة الى ان بلغ اقصاه فى عام 1996م ثم بدأ في التراجع متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات 1997-2016م .

4-2-6 العوامل المؤثرة على معدلات التضخم فى السودان:

1- عرض النقود: اكدت الدراسات بان السياسة النقدية تؤثر على المستوى العام للأسعار ومن خلال تحليل نتائج البيانات الخاصة بمعدل الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار اتضح الى ان هنالك علاقة طرديةلعرض النقود بالمستوى العام للأسعار.

2- عجز الموازنة : يعتبر اداء الميزانية العامة اهم مؤثر على معدلات التضخم خاصة حجم عجز الميزانية ومصادر تمويله وان اللجوء الى الاستدانة من النظام المصرفي او تسييل الارصدة الاجنبية بهدف تمويل عجز الموازنة يشكل المصدر الرئيسي لضخ السيولة فى الاقتصاد مما يؤدى الى ارتفاع معدلات التضخم ، ومن الملاحظة من خلال الشكل (4) ان معدلات التضخم المتصاعدة والتي تشير الى التدهور المتسارع والمستمر في الاقتصاد السوداني وايضا لازم هذا التصاعد عجز فى الميزانية العامة .

4-2-7 تطور الدين الخارجى فى السودان خلال الفتره1991-2016م

تعتبر مديونية السودان ثاني اكبر مديونية في الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء بعد نيجيريا ولقد أدى الوضع المتدني للاقتصاد السوداني الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المديونية، وقد عانى السودان كغيره من البلدان النامية منذ اواسط السبعينات من ازمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض صادراته وارتفاع قيمة الواردات مما اضطره الى الاقتراض لسد العجز في ميزان المدفوعات ، وادى ذلك الى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملة المحلية .

والجدول التالي يوضح بيانات الدين الخارجي في السودان خلال الفترة 1991-2016م

الجدول (5) حجم الدين الخارجي في السودان (1991-2016) /مليون دولار

البنود/ العام	1991	1992	1993	1994	1995
الدين الخارجي	15.83	16.09	16.32	18	19.36
البنود/ العام	1996	1997	1998	1999	2000
الدين الخارجي	19.45	19.36	20.48	20.55	20.52

البنود/ العام	2001	2002	2003	2004	2005
الدين الخارجي	20.8	23.61	25.71	26.78	27.01

البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010
الدين الخارجي	28.46	31.87	33.54	35.69	37.81

البنود / العام	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الدين الخارجي	39.8	42.05	44.38	43.7	45	45.4

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام (1991-2016م).

من خلال الجدول رقم (5) والذى يوضح حجم مديونية السودان الخارجية فى الاعوام 1991-2016م ، يتضح بأن الديون ظلت متلازمة للاقتصاد السوداني منذ بداية السبعينات، كما ظل الدين الخارجي مرتفعا وذلك لعدم مقدرة السودان لسداد اصل الدين واضافة الى فوائده التي ظلت فى تزايد مستمر،حبث بلغ الدين الخارجي فى نهاية فترة الدراسة 2012،2013،2014، 2015، 42. ،44، 43.6، 45 مليون دولارعلى التوالى ،كما ان الارتفاع فى معدلات الدين المستمرة أدى الى تدهور فى الاقتصاد السوداني نسبة الى مقاطعة المنظمات والصناديق الدولية الى السودان لعدم سداد ما عليه من ديون .

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لسلسلة الدين الخارجي في السودان خلال الفترة 1991-2016م

الشكل (5) الاتجاه العام لسلسلة الدين الخارجي في السودان (1991-2016)

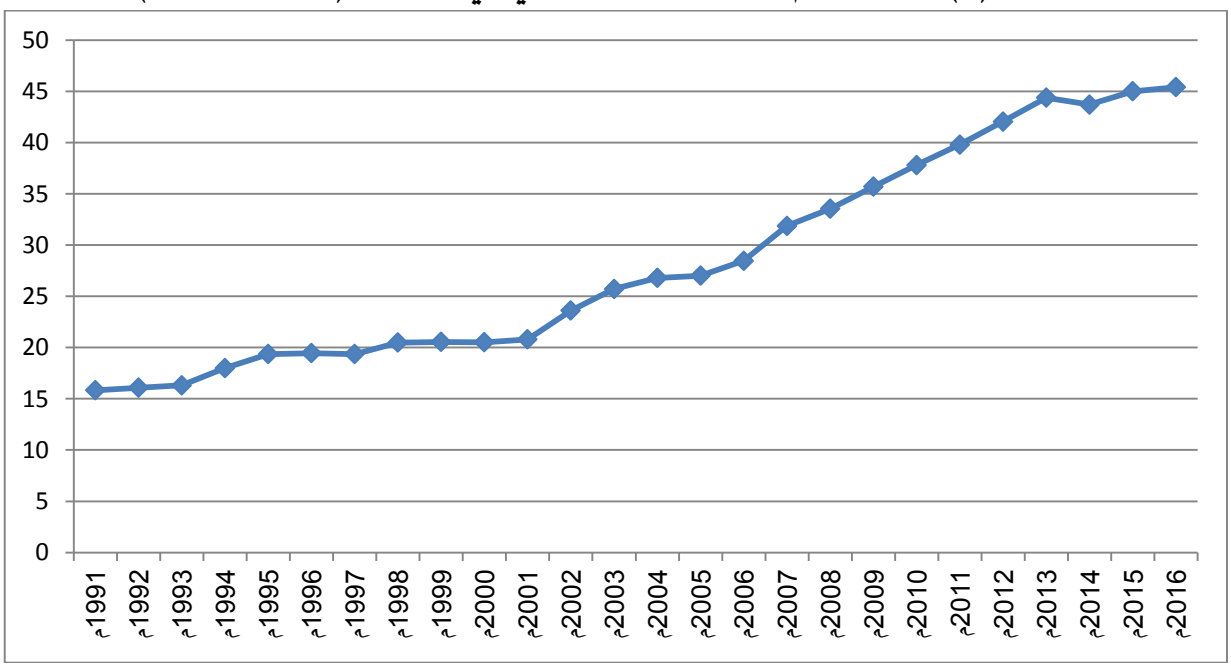

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views-9

الشكل رقم (5) عباره عن تطورات الدين الخارجي في السودان خلال الفترة من (1991– 2016) قد ظل هذا الدين الخارجي في حالة ارتفاع مستمر نسبة الى الفوائد الموضوعة في التعاقد والجزاءات المفروضة ، وعدم توجيه خدمة الدين الى المشاريع الانتاجية كل ذلك ادى الى التزايد المستمر في أجمالي الدين حتى وصل في نهاية الدراسة الى 45 مليار دولار .

تعتبر الديون الخارجية من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السوداني ، حيث تراكمت الديون من الدول والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الاخرى ، ويتضح من الجدول رقم (5) ان رصيد الدين الخارجي بلغ 45 مليار دولار بنهاية عام 2015م ، وهو يشمل اصل الدين زائدا الفوائد التعاقدية المتراكمة والفوائد التأخيرية الجزائية ، وتشير التجارب الى انه كلما كان الاقتصاد مثقلا بالديون فإن ذلك يؤثر عليه سلبا ، وهذا المبلغ من الدين وتراكم فوائده يدل على انه لا يوجه في تطوير القطاعات الانتاجية

وتتثمل مديونية السودان في الاستدانة من المؤسسات التالية :

1/ المؤسسات الدولية والاقليمية : وهي عبارة عن المديونية المستحقة للهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الافريقي والمؤسسات العربية مثل صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي وتقتضي معالجة هذه الالتزامات السماح للسودان بالحصول على قرض جسري من خلال مجموعة الدعم لإزالة مشكلة مديونية صندوق النقد الدولي والبنك والدولي وبنك التنمية الافريقي لأن مديونية صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية لا تخضع للإعفاء ، بينما بقية المؤسسات يمكن اعادة جدولتها وتسمح للسودان بالحصول على موارد وتدفقات اضافية من هذه المؤسسات

2/ دول اعضاء في نادي باريس : وتشمل الدول الاعضاء في منظومة السوق الاوربية المشتركة بالإضافة الى الولايات المتحدة واليابان وكندا وتعالج مثل هذه الديون بالتحرك الخارجي للحصول على اعفاء وجدولة .

3/: دول غير اعضاء في نادي باريس: ويقصد بها الدول العربية ودول التحول الاقتصادي والدول الاسيوية مثل الهند والصين وباكستان وايران وماليزيا وتتم معالجة هذه الديون تحت اطار المبادرات العالمية مثل مبادرة معالجة ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) والتي تقضي بأعفاء 90% من القيمة الحالية للديون الخارجية حسب شروط كونون . [1]

[1] ازمة المديونية ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

4/ البنوك التجارية : ويقصد بها التسهيلات التي قدمت الى حكومة السودان والقطاع الخاص بضمان الحكومة وتخضع هذه المديونية الى عملية اعادة التمويل .

5/ تسهيلات الموردين الاجانب : وهي مديونية الموردين الاجانب الى القطاع الخاص السوداني وهي عبارة عن مبالغ تم توريد المقابل المحلي لها الى بنك السودان المركزي في السابق وعجز البنك المركزي عن سدادها واصبحت التزاما على السودان وتتطلب هذه المديونية ايجاد صيغة مثلى لتقدير سعر الصرف لاحتساب استحقاق الدائنين .

4-2-8 تطورات سعر الصرف فى السودان خلال الفترة 1991-2016م

شهد الاقتصاد السوداني خلال عقدي السبعينات والثمانينات تدهورا كبيرا في قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار فى نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به ، كما شهد السودان في الفترات الأخيرة من عقد التسعينات سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل بها عبر المنافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي ، والسوق الموازية والتي يتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات الغير رسمية كتجار العملة والسماسرة ، ولكن فى الفترة السابقة أي فترة ما بعد الاستقلال شهد السودان استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الاجنبية وكما يتدخل البنك المركزى عن طريق العرض والطلب للتحكم فى اسعار الصرف وذلك بعد انضمام السودان الى صندوق النقد الدولى ، وفى السبعينات اتبعت الدولة سياسة الرقابة على النقد الأجنبي ، والجدول التالي يوضح قيمة سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1991-2016م

جدول (6) قيمة سعر الصرف في السودان (1991-2016)

البنود/ العام	1991	1992	1993	1994	1995
سعر الصرف	0.05	0.1	0.13	0.22	0.4
البنود/ العام	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	1.25	1.58	1.99	2.52	2.59

البنود/ العام	2001	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	2.63	2.61	2.58	2.58	2.31
البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010

سعر الصرف	2.17	2.02	2.09	2.33	2.67

البنود/ العام	2011	2012	2.13	2014	2015	2016
سعر الصرف	2.67	3.3	5.75	6.25	6.5	6.4

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام (1991-2016م).

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لسلسلة سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1991-2016م

الشكل (6) الاتجاه العام لسلسلة سعر الصرف في السودان (1991-2016)

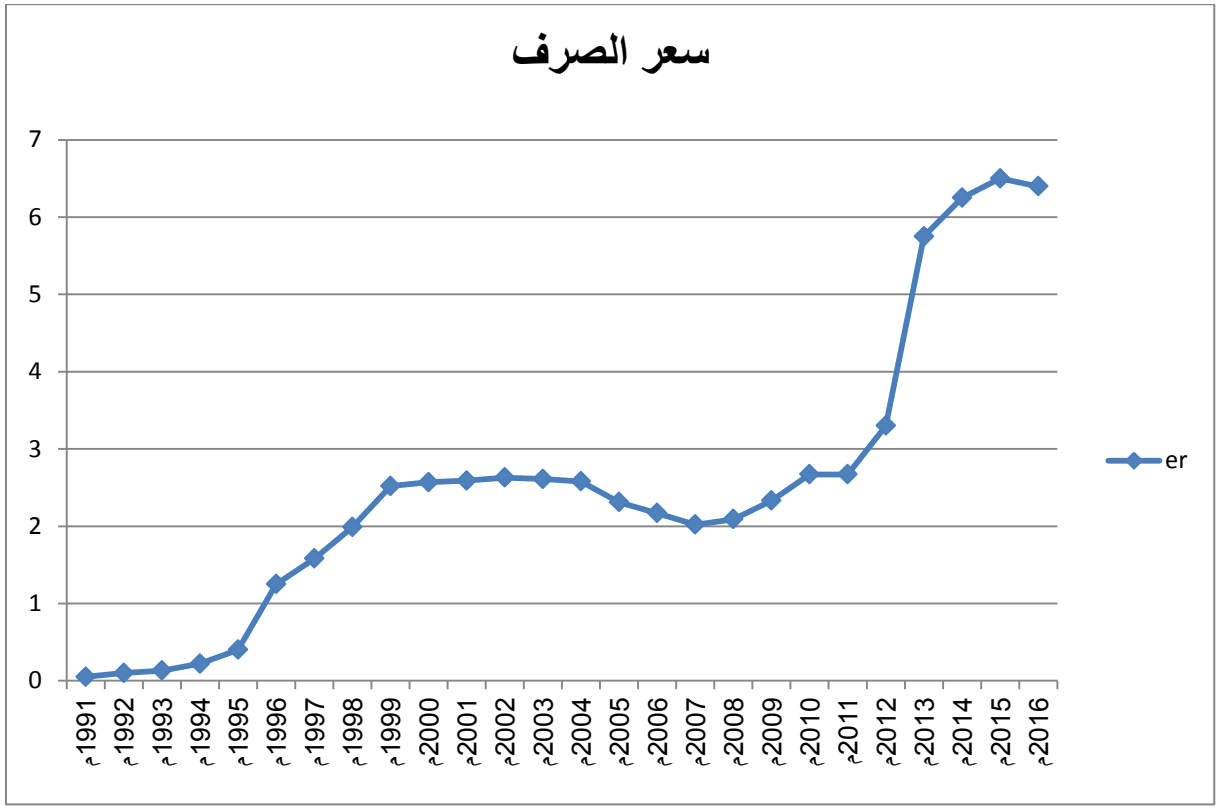

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views-9

4-2-9 سعر الصرف خلال الفترة 1991-1996

استمرت في هذه الفترة سياسة التخفيض لسعر الصرف الى ان تم تحريره وتعويمه بتبني سياسة التحرير الاقتصادي كجزء من سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة والتي هدفت الى اعطاء قيمة واقعية للجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية وتم تعويم سعر صرف الجنية السوداني واصبح يحدد وفق عوامل السوق ، وشهدت الفترة من 1997 الى 2000 الاستقرار النسبي لسعر الصرف وذلك لسماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب ويقوم بنك السودان بأعداد متوسط ترجيحي للبنوك

4-10 سعر الصرف خلال الفترة 2002- 2016م :

تم في هذه الفترة استهداف التحكم في عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلى الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار واصبح سعر الصرف من ضمن الادوات التي تستخدم في ادارة السيولة حيث عرف بسعر الصرف المرن المدار ، حيث ظل سعر الصرف مستقرا خلال هذه الفترة بلغ 2,09 جنية للدولار وكما ان الزيادة في معدلات الصادر من البترول ساهمت بشكل ملموس في استقرار سعر الصرف ولكن تدهورت قيمة العملة في السنوات الأخيرة من الدراسة حيث بلغت في الاعوام 2013، 2014،2015م 5.25،5.75،6.5، على التوالي وذلك لخروج صادر النفط من الصادرات السودانية وقلة الاستثمار الاجنبي المباشر وانخفاض الدعم الخارجي وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية .

4-2-11 تطورات البطالة فى السودان 1991-2016م

بعد اتباع سياسة التحرير الاقتصادي في بداية التسعينات من أجل تحريك قوى السوق وعوامل الانتاج بالرغم من انه شهد العديد من الايجابيات الا انه عانى من صعوبات واختناقات منها زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض اسعار الصرف ، ويعاني السودان كشأن معظم الدول النامية من مشكلة البطالة فقد ارتفع معدل البطالة من 15.9% عام 1991م الى 18.1 عام 1996 وظل مستمرا وذلك لانتهاج الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة التي ادت الى التخلص من العديد من العاملين في القطاع العام وانخفضت البطالة في السنوات الاخيرة من التسعينيات محققا 15.2 % 15.5 % في عامي 1999 و 2000 وذلك نسبة الى السياسات التي اتخذت لمعالجة مشكلة التضخم والاستقرار الاقتصادي ، وظلت معدلات البطالة مستقرة ما قبل انفصال الجنوب حيث بلغت في عام 2008م 16.8 % ، ولكنها ارتفعت في الاعوام ما بعد الازمة المالية العالمية وبعد انفصال الجنوب حيث حققت معدلات عالية بلغت 29.7% في عام 2013م واخيرا بلغت في نهاية فترة الدراسة عام 2016م 28.5% ويعزي هذا الارتفاع الكبير في السنوات الاخيرة الى عدم الاستقرار الاقتصادي ، والجدول التالي يوضح بيانات معدلات البطالة في السودان خلال الفترة 1991-2016م .

جدول (7) معدلات البطالة في السودان (1991-2016)

البنود / العام	1991	1992	1993	1994	1995

معدلات البطالة	15.9	11.1	18.1	17	16.6
البنود / العام	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات البطالة	18.1	15.1	15.7	15.2	15.5

البنود/ العام	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
معدلات البطالة	15.9	15.8	16.3	17.1	17.3
البنود/ العام	2006	2007	2008	2009	2010
معدلات البطالة	19.4	19.7	16.8	17.3	17.8

البنود/ العام	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
معدلات البطالة	18.5	19.3	29.7	22.7	25.3	28.5

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء (1991-2016م).

والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لسلسلة معدلات البطالة في السودان خلال الفترة 1991-2016م

الشكل (7) الاتجاه العام لسلسلة معدلات البطالة في السودان (1991-2016)

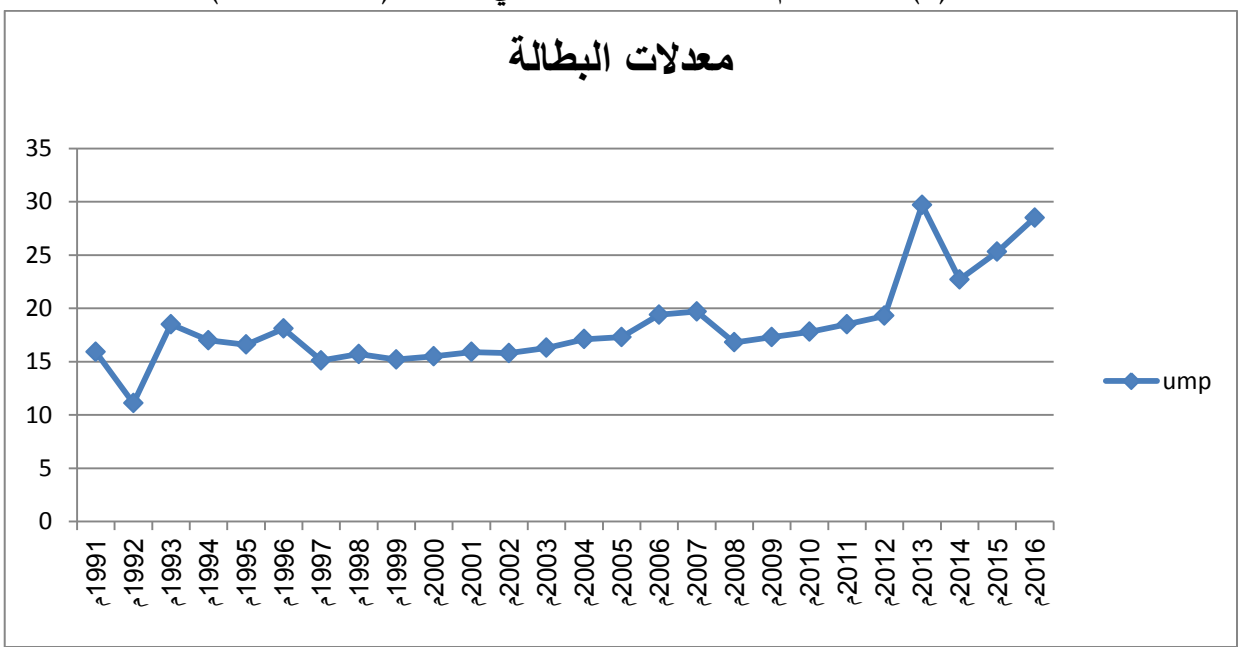

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views-9

4-3 العلاقة بين المحددات وعجز الموازنة في السودان

4-3-1 العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة فى السودان خلال الفترة 1991-2016م

مما لا شك فيه ان عجز الموازنة يؤثر بشكل إيجابي فى الاقتصاد عندما يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي ، توضح بيانات الدراسة في الجداول رقم(2) و(3) والشكل (8) الذي يوضح تطورات الاتجاه العام لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي حيث اتضح من خلال الشكل البياني الانخفاض الواضح في معدلات النمو الاقتصادي في نهاية الدراسة والذي قابله ارتفاع ملحوظ في عجز الموازنة ، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في عامي 2011 و2012 (2.5% ، 1.4%) على التوالي وارتفع عجز الموازنة الى (9426) مليون جنيه و(7653) جنيه في عامي 2011 و2012 على التوالي، ويؤكد ذلك وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة ، اى بزيادة معدلات النمو الاقتصادي يقل عجز الموازنة ، ويوضح الشكل التالي تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1991-2016) .

الشكل (8) تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة (1991-2016)

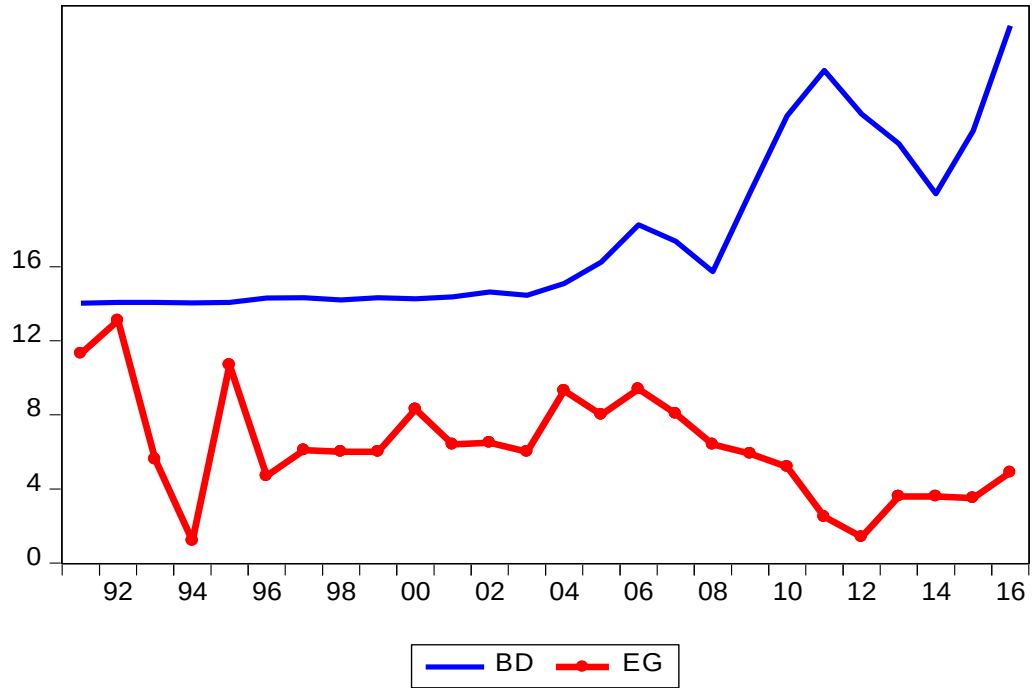

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-Views

4-3-2 العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في السودان خلال الفترة من 1991- 2016م

ان الاتجاه العام لعجزالموازنة والتضخم كان التزايد باستمرار في بداية فترة الدراسة ، وذلك من خلال سلسلة الاتجاه العام للمتغيرين في الشكل (9) حيث بلغ معدل التضخم فى عام 1990، 67.3 وظل مرتفعا الى ان وصل اعلى مستوى له خلال فترة الدراسة عام 1996م حيث بلغ 130% وصاحب هذا الارتفاع عجزا في الموازنة العامة وذلك لارتفاع الانفاق الحكومي في بداية التسعينيات لارتفاع تكلفة الحرب الاهلية في جنوب السودان ، وانخفاض في معدلات الايرادات العامة ، وانتهاج الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي ، حيث بلغ عجز الموازنة في بداية الدراسة خلال الاعوام (1991– 1996) ،2814، 1.97، 33.7 ، 30، 13.7 ، 30.6 ، 210 مليون ج ، على التوالي ،وبعد استخدام الحكومة لسياسات اصلاحيه لتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة المعروض من السلع والخدمات انخفضت معدلات التضخم في السنوات خلال الفترة (1997 – 2000م) حيث بلغ معدل التضخم 47 % عام 1997م بينما كان في عام 1996م 130 % ، بينما سجلت الاعوام 1998، 99 ، 2000م حيث بلغت انخفاضا ملحوظا في معدلات التضخم (17%، 16% ، 8 %)على التوالي ، ويحقق التضخم لأول مره رقم احادي طوال فترة التسعينيات . وبعد استخراج البترول ومساهمته في الصادر انخفضت معدلات التضخم الى ادنى مستوياتها خلال فترة الدراسة في عام 2001م حيث بلغ معدل التضخم 4.9% ، ونسبة الى الارتفاع المستمر في الانفاق العام والتركيز على البترول كمصدر اساسي للإيرادات ظل العجز في الموازنة مستمرا خلال الاعوام (2001م – 2005م) ، حيث بلغ العجز في الموازنة على التوالي 250، 456، 326، 799، 1663 مليون جنية ، بينما انخفضت معدلات التضخم خلال الاعوام (2001 –2005م) وحققت ارقام احادية كالاتي 4.9 ، 8,3، 7,7 ، 8,4 % ،ونسبة الى الازمة المالية العالمية في عام 2008م والقت بظلالها على الاقتصاد السوداني مما اثر على معدلات التضخم حيث ارتفع معدل التضخم الى 14,3 بينما كان في عام 2007م 8.1 % وهى الاعوام الاولى التي تلت اتفاقية السلام الشامل حيث انخفضت معدلات التضخم الى 7.2 و 8.1% ، فى عام 2006 و2007م على التوالي ، وبعد انفصال الجنوب وخروج نسبه مقدره من صادر النفط ارتفعت معدلات التضخم فى عامي 2011م و2012م الى 18,1 و 35,1 على التوالي ، وصاحبت ذلك ارتفاع في عجز الموازنة وبلغ اعلى مستوى خلال فترة الدراسة في عام 2011م مسجلا 9426.1 مليون ج ، وبينما انخفض في عام 2012م الي 7653.4 مليون جنيه بينما كان عجز الموازنة قبل الانفصال أي في الاعوام 2009م ، 2010م ، 4895.5 ، 7586.1 مليون ج ،وظل عجز الموازنة والتضخم متأرجحا بين الارتفاع والانخفاض الى نهاية فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل التضخم عام 2015م 16,9%، بينما كان في عام 2014م 36,9%، بينما بلغ عجز الموازنة عام 2015م ، 6976مليون جنية مسجلا انخفاضا عام

2014م حيث بلغ 4425.1 مليون ،ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عجز الموازنة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1991-2016)

الشكل (9) العلاقة بين عجز الموازنة ومعدلات التضخم في السودان (1991-2016)

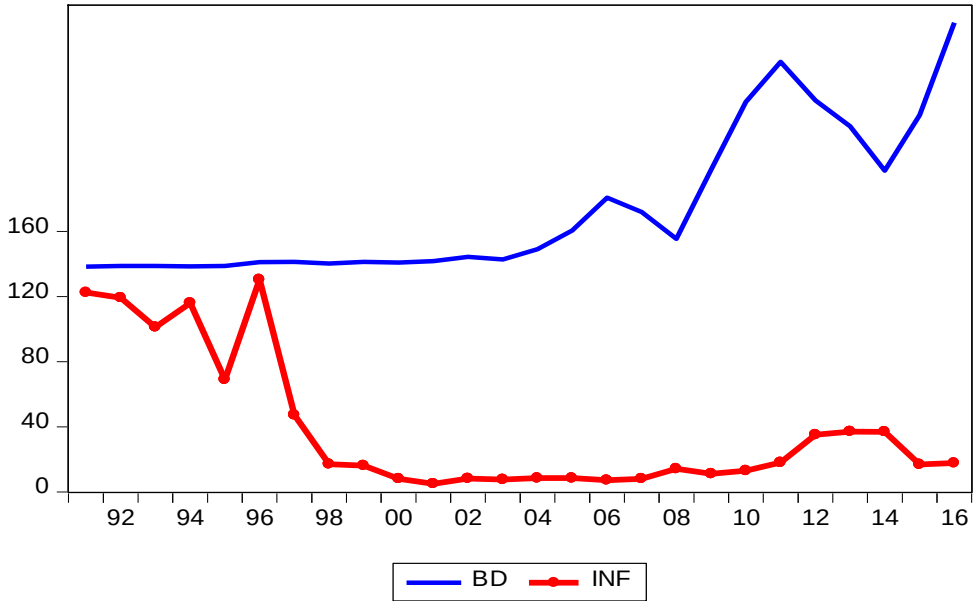

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-Views-9

4-3-3 العلاقة بين الدين والخارجي وعجز الموازنة في السودان خلال الفترة 1991- 2016م

ظل الاتجاه العام لعجز الموازنة والدين الخارجي في السودان في حالة زيادة بالرغم من التذبذب ارتفاعا وانخفاضا منذ بداية فترة الدراسة ، حيث سجل الدين الخارجي في بداية التسعينيات 16 مليون دولار في عام 1992م بينما كان في عام 1990م 15 مليون دولار ، وايضا ارتفع عجز الموازنة الى 33.7 مليون جنيه فى عام 1992 بينما كان فى عام 1991م 2.2 مليون ج ، وظل الدين الخارجي في جالة زيادة مستمرة نسبة الى الزيادة في اعباء الدين المتمثلة في الفوائد والجزاءات ، فسجل الدين الخارجي في خلال الفترة (1996-2000) على التوالي (19.35،19.45، 20.483، 20.546، 20.521) مليون دولار ، بينما سجل عجز الموازنة خلال تلك الاعوام (210، 218، 138 ، 218 ، 182) مليون ج على التوالي ، وظهر من خلال البيانات الارتفاع في عجز الموازنة وصاحبه ارتفاع في الدين الخارجي .

وفي السنوات الاولى من انتاج البترول ظل عجز الموازنة متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع والدين الخارجي مواصلا في الارتفاع وذلك لعدم توجية خدمة الدين الى المشاريع الانتاجية وخاصة القطاع الزراعي فظل

اعتماد الموازنة على البترول مما ساهم في تفاقم العجز نسبة الى الزيادة فى الانفاق العام ، حيث ارتفع عجز الموازنة في عام 2005م الى 1663مليون دولار بينما كان في عام 2000م (182) مليون دولار ، بينما ارتفع الدين الخارجي في عام 2005م الى 27مليون دولار بينما كان في عام 2000م (20.52) مليون دولار ، ونسبة الى ظهور الازمة المالية العالمية في عام 2008 م واثارها على اقتصاديات الدول النامية وخاصه السودان حيث ارتفع عجز الموازنة في بداية الازمة فسجل خلال الفترة (2008-2010)

(127.707 ، 4895.5 ، 75860) على التوالي ، بينما سجل الدين الخارجي خلال تلك السنوات (33.542، 35.687 ، 37.800) مليون دولار، وبعد انفصال الجنوب في عام 2011م وخروج صادر النفط من الموازنة سجل عجز الموازنة ارتفاعا ملحوظا بلغ (942601) مليون ج ، وسجل اعلى قيم في نهاية الدراسة عام 2016م حيث بلغ 11243.9 مليون ج بينما كان في عام 2015م 6976.4 ، بينما سجل الدين الخارجي في نهاية فترة الدراسة 45.4 مليون دولار ، ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1991-2016)

الشكل (10) العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي (1991-2016)

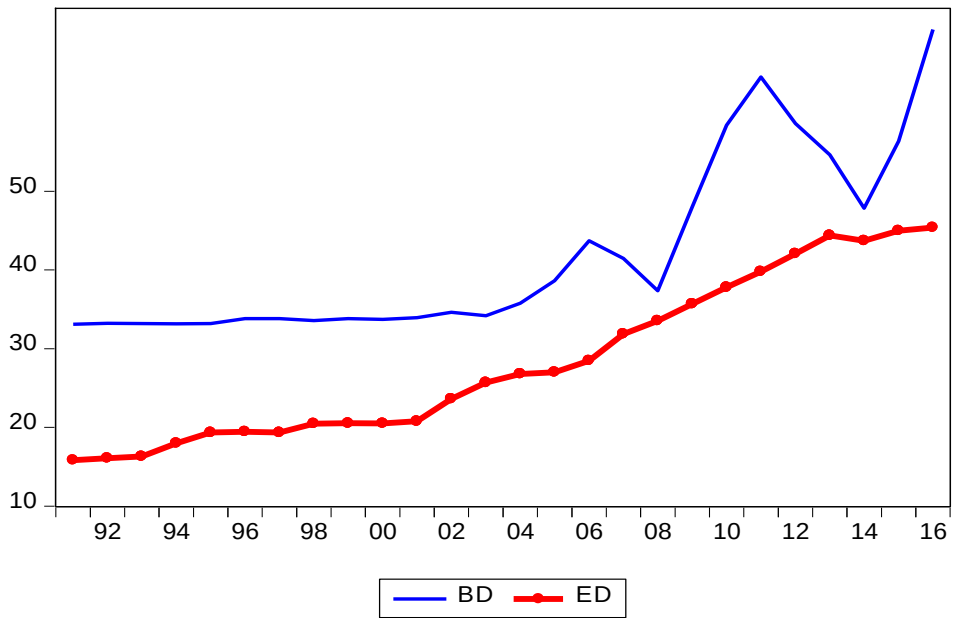

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-Views-9

4-3-4 العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة فى السودان خلال الفترة 1991-2016

ساهمت زيادة الانفاق الاستهلاكي فى السودان فى زيادة عجز الموازنة حيث زادت فاتورة السلع المستوردة وادى ذلك الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لتمويل الاستيراد ، مما ادى الى انخفاض قيمة العملات المحلية مقابل العملات الاجنبية ، وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة فى السودان ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف في السودان خلال الفترة (1991-2016)

الشكل (11) العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف في السودان (1991-2016)

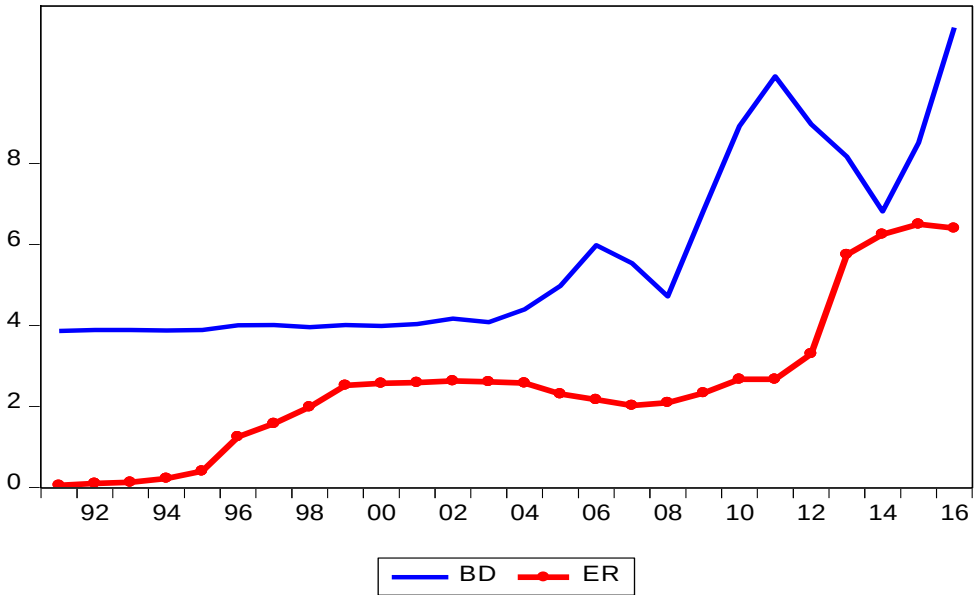

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-Views-9

4-3-5 العلاقة بين البطالة وعجز الموازنة فى السودان خلال الفترة 1991-2016

الشكل (12) يوضح وجود علاقة ارتباط بين معدلات البطالة وعجز الموازنة في السودان خلال فترة الدراسة ، لقد ازدادت معدلات البطالة بصوره كبيرة كما يتضح من الشكل رقم (12)، وايضا عجز الموازنة سجل ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاولى من الدراسة ، حيث بلغ في عام 1996 ، (210) مليون ج ، وارتفعت معدلات البطالة نفس العام الى (18.1) مليون جنيه ، اما السنوات من 2001-2005 والتي شهدت تحسنا ملحوظ في الموازنة العامة ، والتي ادت الى استقرار العجز الكلي وانخفاض في معدلات البطالة ، اما السنوات الاخيره من الدراسة والتي شملت فترة ما بعد الانفصال ، حيث انخفضت الايرادات العامة وارتفع الانفاق ، حيث ادى ذلك الى عجز في الموازنة العامة بلغت في عام 2011 ، (9426) مليون ج ، وارتفعت في المقابل معدلات البطالة حيث بلغت (18.5) ،ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عجز الموازنة ومعدلات البطالة في السودان خلال الفترة (1991-2016) .

الشكل (12) العلاقة بين عجز الموازنة ومعدلات البطالة في السودان (1991-2016)

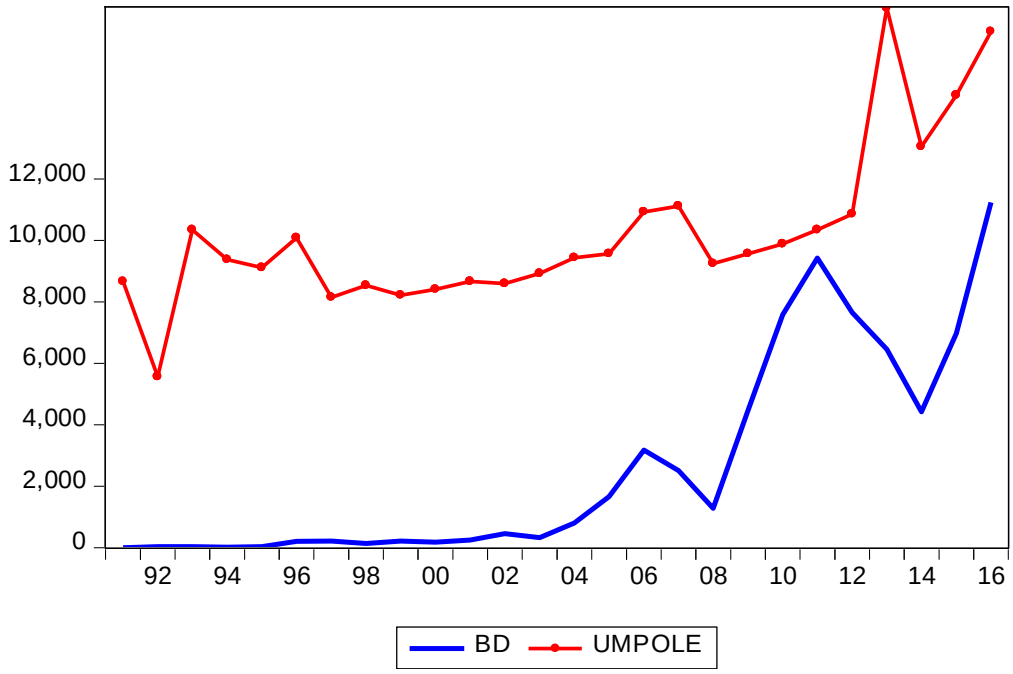

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-Views-9

4-3-6 العلاقة بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة فى السودان خلال الفترة 1991-2016[1]

بما ان ايرادات النفط كانت تبلغ في بعض الاحيان 50% من ايرادات الميزانية العامة فإن انفصال الجنوب ادى الى انخفاض ملحوظ في الايرادات العامة للدولة وهو ما حدث في الاعوام 2012، 2013 وانخفاض ايرادات الموازنة السنوية يعني ارتفاع عجز الموازنة الجاري ، بالبحث عن مصادر تمويل هذا النقص الحاصل في الايرادات ويتبع ذلك انخفاض الاعتمادات المخصصة لتمويل الانفاق الجاري وانخفاض الانفاق على مشروعات التنمية ، ويؤدي البحث عن بدائل اخرى لسد نقص الايرادات الى ارتفاع العجز بأزدياد الاقتراض والاستدانة من الجهاز المصرفي ويتبع ذلك تفاقم وازدياد حجم الدين الداخلي والخارجي ، والذي يودي بدوره الى المزيد من العجز الجاري ، نسبة لسعي الدولة لسداد اقساط الدين وفوائده ،ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عجز الموازنة وانفصال الجنوب في السودان خلال الفترة (1991-2016)

1-5 توصيف النموذج

توصيف النموذج او تعيين النموذج : هو تعريف متغيرات النموذج وصياغة العلاقات الاقتصادية في صوره رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق الاحصائية .

[1] احمد مجذوب احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 202

اول واهم خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية هي توصيف النموذج ، ويعني التوصيف التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة ويشتمل التوصيف على الخطوات التالية:

اولا : تحديد المتغيرات :

المتغير التابع : عجز الموازنة (BD).

المتغيرات المستقلة :

Inf :معدلات التضخم .

Er :سعر الصرف .

ump :معدلات البطالة .

EG :معدلات النمو الاقتصادي.

separate :انفصال جنوب السودان (متغير صوري) .

ثانيا : مرحلة تحديد الشكل الرياضي:

$$\Delta\beta d = \alpha_{\circ} + \alpha_1\beta_d + \alpha_2 inf_{t-1} + \alpha_3 er_{t-1} + \alpha_4 ump_{t-1} + \alpha_5 Eg_{t-1} + \alpha_6 Ed_{t-1} +$$

$$\alpha_7 separat_{t-1} + \sum_{i-1}^{p} \beta 1\Delta\beta dt - i + \sum_{i=0}^{q} \beta 2\Delta inf\, t - i + \sum_{i=0}^{q} \beta 3\Delta ert - i +$$

$$\sum_{i=0}^{q} \beta 4\Delta umpt - i + \sum_{i=0}^{q} \beta 5\Delta Egt - i + \sum_{i=0}^{q} \beta 6Ed - i + \sum_{i=0}^{q} \beta 7\Delta separat\, t - i + e_t$$

حيث :

p،q : فترات الابطاء الزمني (Lag) .

Δ : الفروق الاولى للمتغيرات.

α،β : معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الاجل .

ثالثا : تحديد قيم واشارات المعالم وفق النظرية الاقتصادية :

α= يتوقع ان تكون اشارة الثابت في معادلة عجز الموازنة سالبة وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

β =يتوقع ان تكون اشارة معلمة الدين الخارجي موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي وذلك حسب النظرية الاقتصادية .

B_2= يتوقع ان تكون اشارة معلمة النمو الاقتصادي سالبة وذلك لعكسية العلاقة بين عجز الموازنة والنمو وذلك حسب النظرية الاقتصادية .

B_3= يتوقع ان تكون اشارة معلمة التضخم موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم وذلك حسب النظرية الاقتصادية .

B_4= يتوقع ان تكون اشارة معلمة سعر الصرف سالبة وذلك لعكسية العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف وذلك حسب النظرية الاقتصادية .

B_5= يتوقع ان تكون اشارة معلمة البطالة موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والبطالة وذلك حسب النظرية الاقتصادية .

B_6= يتوقع ان تكون اشارة معلمة انفصال الجنوب موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والانفصال وذلك حسب الدراسات السابقة .

رابعا: التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات :

استخدمت الدراسة التحليل الاحصائي الوصفي لتحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة وذلك باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة اكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل توزيع البيانات، وفيما يلي نتائج التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة .

الاحصائيات الوصفية للدين الخارجي :

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة للدين الخارجي قد بلغت (45.4) مليون ج تم تسجيلها في العام 2016 ، وادنى قيمة هي (15.8) مليون ج تم تسجيلها في عام 1991، وبلغ الوسط الحسابي (28.3) ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجوده بالسلسلة عن وسطها الحسابي (10.2).

الاحصائيات الوصفية لعجز الموازنة

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة لعجز الموازنة قد بلغت (11234) مليون ج تم تسجيلها في العام 2016 ، وادنى قيمة هي (2.2) مليون ج تم تسجيلها في عام 1991، وبلغ الوسط الحسابي لعجز الموازنة (2684) ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجوده بالسلسلة عن وسطها الحسابي (3440.656) .

الاحصائيات الوصفية لمعدلات التضخم :

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة للتضخم قد بلغت (130.4) % تم تسجيلها في العام 1996، وادنى قيمة هي (4.9) % تم تسجيلها في عام 2001، وبلغ الوسط الحسابي للتضخم خلال فترة الدراسة (38.4) ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجودة بالسلسلة عن وسطها الحسابي (42.3).

الاحصائيات الوصفية لمعدلات النمو الاقتصادي :

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة لمعدلات النمو قد بلغت (13.1) % تم تسجيلها في العام 1992 ، وادنى قيمة هي (1.2) % تم تسجيلها في عام 1994، وبلغ الوسط الحسابي لمعدلات النمو (6.2)% ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجودة بالسلسلة عن وسطها الحسابي (2.9) .

الاحصائيات الوصفية لسعر الصرف :

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة لسعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة قد بلغت (6.5) تم تسجيلها في العام 2015 ، وادنى قيمة هي (0.05) تم تسجيلها في عام 1991، وبلغ الوسط الحسابي لسعر الصرف (2.5) ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجوده بالسلسلة عن وسطها الحسابي (1.8).

الاحصائيات الوصفية لمعدلات البطالة

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان اعلى قيمة لمعدلات البطالة قد بلغت (29.7%) تم تسجيلها في العام 2013 ، وادنى قيمة هي (11.1) % تم تسجيلها في عام 1992، وبلغ الوسط الحسابي لعجز الموازنة (18.3) ، وكانت قيمة الانحراف المعياري للبيانات الموجوده بالسلسلة عن وسطها الحسابي(4.12) .

جدول (8) الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة 1991-2016

	البطالة	التضخم	سعر الصرف	النمو الاقتصادي	الدين الخارجي	عجز الموازنة
الوسط الحسابي	18.31154	38.47385	2.526154	6.295000	28.36735	2683.519
الوسيط	17.20000	16.95500	2.425000	6.000000	26.24700	628.0000
اعلى قيمه	29.70000	130.4400	6.500000	13.10000	45.40000	11234.90
ادنى قيمه	11.10000	4.920000	0.050000	1.200000	15.83400	2.200000
الانحراف المعياري	4.124204	42.35481	1.863255	2.917960	10.26928	3440.656
الالتواء	1.407456	1.237088	0.870560	0.374200	0.446224	1.097479

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج spss 16

خامسا : بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج حتى تعكس نتائج واقعية خلال الفترة (1991-2016) لضمان دقة النموذج والعلاقات بين المتغيرات وحتى تشمل اهم التطورات الاقتصادية في السودان في السنوات الاخيرة .

سادسا: اختبارات استقرار بيانات متغيرات الدراسة :

5-1-1 اختبارات السكون :

تعتبر عملية الفحص اولى خطوات تحليل البيانات وخاصة اذا كانت بيانات سلسلة زمنية وقد اوضحت العديد من الدراسات ، ان اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي انها تحتوي على جزر الوحدة ، ويؤدي وجود جزر الوحدة الى انحدار زائف ومشاكل في التحليل لذا لابد من اجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية او ما يسمى سكون السلسلة .

يمكن توضيح اختبارات السكون من خلال اختبار (ديكي فوللر) .

الجدول (9): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر)

المتغير	رمز	القيمةالمحسوبة	القيمةالجدوليةعندمستوى5%	الاستقرار
عجز الموازنة	BD	-4.720743	-3.004861	الفرق الاول
الدين الخارجي	ED	-3.529307	-2.991878	الفرق الاول
النمو الاقتصادي	EG	-3.564545	-2.986225	المستوى
البطالة	UM	-8.604418	-2.991878	الفرق الاول
التضخم	INF	-7.639676	-2.991878	الفرق الاول
سعر الصرف	ER	-3.312449	-2.991878	الفرق الاول

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-veiws 9

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة وتشمل عجز الموازنة ، الدين الخارجي ، النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم وسعر الصرف ويتضح من الجدول ان السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة فى مستوياتها ماعدا النمو الاقتصادي حيث ان جميع القيم المقدرة باستخدام اختبار (ADF) اقل من القيم الجدولية مما يعني أنها غير معنوية احصائيا ،وعلية فأنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في المستوى ماعدا متغير النمو الاقتصادي فأنه ساكن في المستوى ،حيث انه متكامل من الرتبة (صفر) الا انه عند احتساب الفروق الاولى للمتغيرات تبين انها تصبح معنوية مما يعنى امكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في المستوى واحتوائها على جزر الوحدة واستقرارهما في الفرق الاول ، حيث متكاملة من الرتبة (واحد).

5-1-2 التكامل المشترك :

عند استخدام سلاسل زمنية غير ساكنة في تقدير معادلة الانحدار فإن الانحدار يكون زائفا ، الا ان ذلك لا يتحقق اذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك ويعرف التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين بأن التقلبات في احدى هاتين السلسلتين يؤدي الى إلغاء التقلبات في السلسلة الاخرى ، بمعنى انه اذا تم اختبارهما كمجموعة نجد ان هنالك علاقة خطية بينهما يمكن ان تكون ساكنة ومستقرة ، وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضوع الدراسة لها علاقة توازنيه في الاجل الطويل على الرغم من اختلالها في الاجل القصير.[1]

عند استخدام سلسلة زمنية غير ساكنة في تقدير الانحدار يكون زائفا الا اذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك .

5-1-3 اختبارات الحدود للتكامل المشترك (CointegrationTest):

اختبار التكامل المشترك بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية :

تبين من خلال الجدول رقم (10) والملحق رقم (8) ان قيمة (F) المحسوبة(18.74493) جاءت أكبر من قيمة الحد الاقصى للحدود(3.61) (bounds test) التي حددها pesaran في ظل وجود حد ثابت للدالة ، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المضمنة في الدراسة هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 5%.

جدول (10)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F- statistic	6K=
18.74493	Bd=F(er،ed ،inf ،eg ،ump ،

[1] طارق الرشيد (2005م) ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، الخرطوم ، جي تاون ، ط1 ، السودان .

separate)	

Significant level	Critical values bounds*	
	Lower Critical Bounds(LCB) I(0)	Upper Critical Bounds(UCB) I(1)
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-veiws 9 .

5-2 تقدير النموذج

تم الاعتماد في تقدير النموذج على منهجية (ARDL) والتي تعتبر من احدث الاساليب القياسية والتي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار في كل من الأجلين الطويل والقصير ،تم تقدير النموذج بأدخال المتغيرات في نموذج شبه لوغريثمي وذلك للحصول على مرونات طويلة الاجل للمتغيرات المستقلة .

5-2-1 نتائج تقدير الدراسة :

اعتمادا على معيار (AIC) تم اختيار نموذج ARDL(**3, 2, 2, 2, 2, 1, 2**) وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (11) نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدره	الخطأ المعياري	T احصائية	Probالاحتمال
C	-1.778441	0.390560	-4.553569	0.0450
EG	0.148667	0.018792	7.911372	0.0156
ED	0.146570	0.006091	24.061431	0.0017
UMPOLE	0.240901	0.027108	8.886551	0.0124
SEPARAT	-0.816834	0.403959	-2.022071	0.1805
INF	-0.027709	0.002024	-13.688410	0.0053
ER	-0.243575	0.074839	-3.254664	0.0828

اعداد الدارس باستخدام برنامج .E-veiws 9 .

LOG(BD)= (0.1487*EG + 0.1466*ED + 0.2409*UMPOLE -0.8168
(0.0156) (0.0017) (0.0124)

-0.816834 *SEPARAT -0.0277*INF -0.2436*ER -1.7784 *c)
(0.1805) (0.0053) (0.0828)

F- Statstic(161.2615) F- Prob(0.006180)

جدول رقم (12)

نتائج تقدير علاقات الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ (1991-2016)

المتغيرات	قيم المعالم	الاخطأ المعيارية	قيم (T)	الاحتمالية
DLOG(BD(-1))	3.131291	0.665410	4.705805	0.0423
DLOG(BD(-2))	1.029984	0.246162	4.184182	0.0526
D(EG)	0.054448	0.058449	0.931547	0.4499
D(EG(-1))	-0.387408	0.087490	-4.428004	0.0474
D(ED)	0.297423	0.070458	4.221298	0.0518
D(ED(-1))	-0.192958	0.075848	-2.544009	0.1260
D(UMPOLE)	0.540234	0.140240	3.852202	0.0613
D(UMPOLE(-1))	-0.355071	0.099690	-3.561747	0.0706
D(SEPARAT)	2.645386	0.571912	4.625516	0.0437
D(SEPARAT(-1))	9.694727	1.575656	6.152820	0.0254
D(INF)	-0.091469	0.019967	-4.580986	0.0445
D(ER)	2.261812	0.382752	5.909334	0.0275
D(ER(-1))	2.442187	0.693151	3.523309	0.0720
CointEq(-1)	-5.566165	0.955821	-5.823440	0.0282

اعداد الدارس باستخدام برنامج .E-veiws 9 .

5-2-2 الاختبارات التشخيصية :

وللتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوة من المشاكل القياسية، تم اجراءالاختبارات التشخيصية، والتي يوضح نتائجها الجدول رقم (13) والشكل (14) حيث يشير الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي. وفيما يتعلق باختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية فإن القيمةالاحتمالية لاختبار LM-tset تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويشيراختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroskedasticity test إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ ، والجدول التالى يوضح نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للنموذج.

جدول (13) نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للنموذج

الاختبار	الاحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breush-Godfrey-LM	F-statistic	0.554757	0.5925
عدم ثبات التباين Breush-pagan-Godfrey	F-statistic	0.319042	0.9346
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	2.514	.2843

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-veiws 10 .

والشكل التالي يوضح نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

الشكل (14) نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

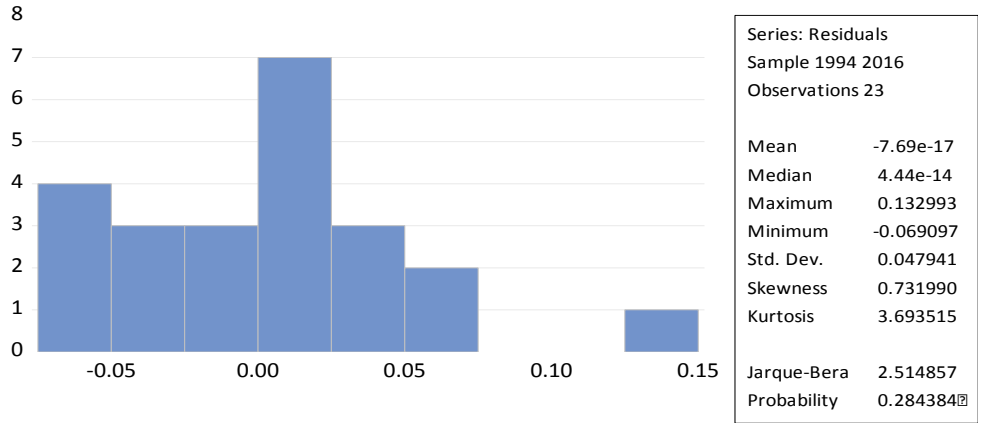

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-veiws 10

5-2-3 اختبار شروط استقلال المتغيرات المستقلة :

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث انه كلما ذادت قيمة معامل التضخم ذادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر الى قيم معامل التضخم التي تفوق الرقم المعياري (5) على انها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج كما موضح في الجدول التالي :

جدول (14) نتائج اختبار تضخم التباين

المتغيرات المستقلة	قيمة (VIF)
النمو الاقتصادي	0.003
التضخم	0.0003
الدين الخارجي	0.004
سعر الصرف	0.146
البطالة	0.01
انفصال الجنوب	0.327

المصدر : اعداد الدارس باستخدام E-views 10.

وتشير النتائج في الجدول (15) والملحق (17) الى ان قيمة (VIF) اقل من القيمة المعيارية (5) لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات .

5-3 تقييم النموذج:

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية ، يمكن استخدام النموذج في عملية الاستدلال الاحصائي والوصف الهيكلي .

5-3-1 التقييم الاقتصادي لمعالم الاجل القصير :

يتضح من الجدول رقم (12) ان قيم واشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وذلك على النحو التالي :

قيمة معلمة عجز الموازنة في الفترة السابقة في الاجل القصير بلغت (3.131291) وهي قيمة موجبة تدل على العلاقة الطردية بين عجز الموازنة في الفترة السابقة وعجز الموازنة في الفترة الحالية في الاجل القصير

قيمة معلمة متغير النمو الاقتصادي بلغت (0.054448) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل التغير في النمو الاقتصادي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة ،حيث ان الزيادة في النمو الاقتصادي بوحدة واحده تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى القصير بنسبة 0.05% ، وهذه العلاقة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة .

قيمة معلمة متغير التضخم بلغت (0.091469-) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين التضخم وعجز الموازنة في المدى القصير وهذه القيمة تمثل التغير في التضخم في المدى القصير للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ولكنه مقبول في اقتصاديات السودان لان التضخم مرتبط بعوامل اخرى غير عجز الموازنة، حيث ان الزيادة في التضخم بوحدة واحدة تؤدي الى نقصان عجز الموازنة بنسبة 0.09%.

قيمة معلمة متغير الدين الخارجي بلغت (0.297423) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل التغير في الدين الخارجي في المدى القصير للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان الزيادة في الدين الخارجي بوحده واحدة تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى القصير بنسبة0.29 % ، وتتفق هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية

قيمة معلمة متغير سعر الصرف بلغت (2.261812) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وعجز الموازنة ، وهذه القيمة تمثل التغير في سعر الصرف في المدى القصير للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان الزيادة في سعر الصرف بوحده واحده تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى القصير بنسبة 2.26% ، وهذه العلاقة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد العلاقة العكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة ولكن للتغيرات التي تحدث لسعر الصرف في السودان ولواقع الاقتصاد السوداني وعدم دقة البيانات احيانا قد تكون النتيجة مقبولة .

قيمة معلمة متغير البطالة بلغت (0.540234) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين البطالة وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل التغير في معدلات البطالة في المدى القصير للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان الزيادة في البطالة بوحده واحده تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى القصير بنسبة 0.54% وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية .

قيمة معلمة متغير انفصال جنوب السودان بلغت (2.645386) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل التغير في الانفصال أي الانفصال في السنه يؤدي الى زيادة العجز بنسبة 2.6% في المدى القصير وهي تتفق مع الدراسات السابقة .

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-5.566165) إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى معنوية 5% ، ويأخذ الاشارة السالبة كما هو متوقع ، أي انه سيتم ما نسبته 5.56%سنويا يتم تعديل الاختلال الحادث في الاجل القصير وتتم العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل.

5-3-2 التقييم الاقتصادي لمعالم الاجل الطويل :

يتضح من الجدول رقم (11) والملحق (10) ان قيم واشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وذلك على النحو التالي :

قيمة معالم متغير النمو الاقتصادي بلغت (0.148667) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل تغير النمو الاقتصادي في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة،حيث ان الزيادة في النمو الاقتصادي بوحدة واحدة الى الزيادة في عجز

الموازنة في المدى الطويل بنسبة 14.8% وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ولكن نسبة الى التقلبات في النمو الاقتصادي في السودان وتطوراتها ارتفاعا وانخفاضا تتفق هذه النتيجة مع واقع السودان .

قيمة معلمة متغير التضخم بلغت (0.027709-) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين التضخم وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل تغير التضخم في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان الزياده في التضخم بوحده واحدة تؤدي الى نقصان عجز الموازنة بنسبة 2% وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد العلاقة الطردية بين التضخم وعجز الموازنة ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد السوداني .

قيمة معلمة متغير الدين الخارجي بلغت (0.146570) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل تغير الدين الخارجي في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة والتي تؤدي الى الزيادة في الدين الخارجي بوحده واحدة تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى الطويل بنسبة 14% وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية .

قيمة معلمة متغير سعر الصرف بلغت (0.243575-) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل تغير سعر الصرف في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان ارتفاع قيمة سعر الصرف بوحده واحده تؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 24% وهذه العلاقة العكسية تتفق مع النظرية الاقتصادية .

قيمة معلمة متغير البطالة بلغت (0.240901) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين البطالة وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل التغير في معدلات البطالة في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة حيث ان الزيادة في البطالة بوحده واحده الى الزيادة في عجز الموازنة في المدى الطويل بنسبة 24% وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .

قيمة معلمة متغير انفصال جنوب السودان بلغت (0.816834-) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة وهذه القيمة تمثل تغير انفصال في المدى الطويل للتغير الذي يحدث في عجز الموازنة ،حيث ان انفصال الجنوب سنويا يؤدي الى انخفاض العجز بنسبة 81% وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ولكن تتفق مع واقع السودان الاقتصادي أي ان الانفصال تختفي اثاره في المدى الطويل .

5-3-3 تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي :

1- تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي في الاجل القصير :

معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (12) جميع المتغيرات المستقلة (النموالاقتصادي،الدين الخارجي،التضخم ، سعرالصرف،البطالة،انفصال جنوب السودان) اضافة الى المتغيرات في الفترات السابقة ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 5% و 10% اما في الاجل القصير حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لجميع المتغيرات اقل من 5% ، وهي نتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية في الاجل القصير بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (عجزالموازنة).

2- تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي في الاجل الطويل :

معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (11) جميع المتغيرات المستقلة (النموالاقتصادي،الدين الخارجي،التضخم سعرالصرف ،البطالة ،انفصال جنوب السودان) ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لجميع المتغيرات اقل من 5% وهي نتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية في الاجل القصير بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (عجزالموازنة) .

ماعدا انفصال الجنوب في الاجل الطويل غير معنوية أي لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة في الاجل الطويل ، كما ان متغير سعر الصرف معنوي تحت مستوى معنوية 10% وهي نسبة مقبولة احصائيا من ناحية اقتصادية .

5-3-4 معنوية الدالة الكلية :

توضح نتائج الدراسة الخاصة بجودة النموذج الجدول رقم (12) والملحق (11) بأن احصائية (F) تساوي (161.2615) وقيمه احتمالية (**0.006180**) وهي اقل من مستوى معنوية 5% وتدل هذه النتائج على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (عجز الموازنة) والمتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي ، التضخم ، الدين الخارجي ، سعر الصرف ، البطالة ، انفصال الجنوب) ويدل ذلك على جودة النموذج .

5-3-5 جودة توفيق النموذج :

ويدل معامل التحديد المعدل (R^2) الملحق رقم (11) والذي بلغت قيمته(99.3%) ان التباين في المتغير التابع تم تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة ومعنوية المعالم هذه تدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1991-2016) كما أن 99.3% من التغير في عجز الموازنة يمكن تفسيره بالتغير في النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، البطالة ، وانفصال الجنوب وذلك في الفترات الحالية والفترات السابقة ، وهي نسبة مرتفعة جدا تدل على جودة توفيق النموذج ، كما أن نتائج هذا النموذج تتفق الى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبيلة .

5-3-6 الاختبارات البعدية للنموذج :

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية الدالة اختبار (Ramsey)

جدول (15) نتائج اختبار استقرارية الدالة

الاختبار	F	احصائية F	P(F)
استقرار النموذج Ramsey reset test	F-statistic	2.562220	0.3555

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views 9

من خلال نتائج اختبار Ramsey في الجدول رقم (14) اعلاه والملحق رقم (15) والتي توضح قيمة احصائية (2.56)f والقيمة الاحتمالية (0.3555) p وهي اكبر من مستوى معنوية 5% وهي تؤكد على ملائمة الشكل الدالي .

5-3-7 اختبار (CUSUM) للاستقرارية: والشكل التالي يوضح نتائج استقرارية المعلمات المقدرة ((CUSUM Stability Test))

الشكل (15) نتائج استقرارية المعلمات المقدرة

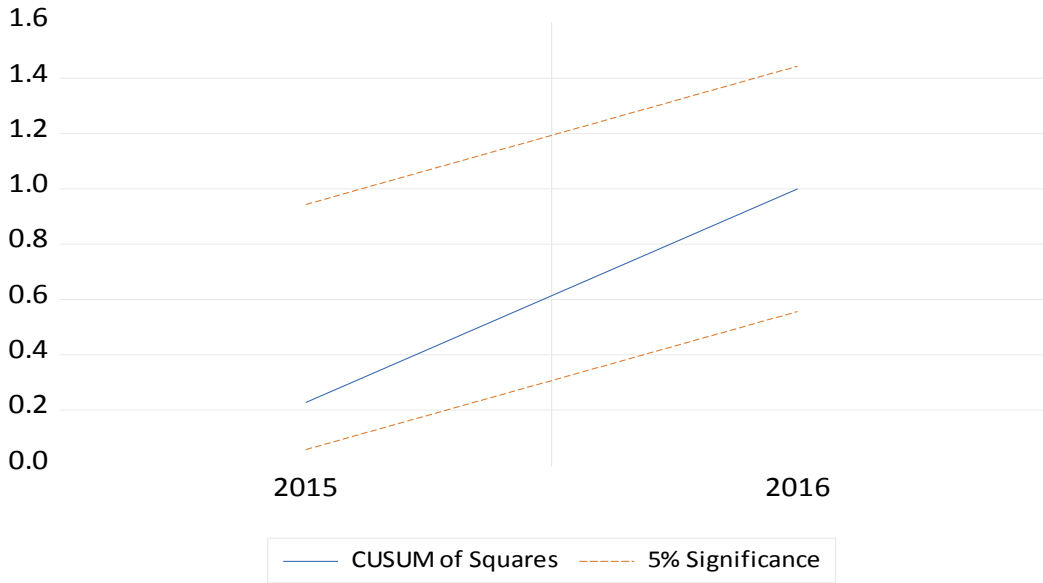

اعداد الدارس باستخدام برنامج E-veiws 10 .

بعد إجراء اختبار (CUSUM) للاستقرارية بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية الكلية كما هو موضح بالشكل (15)، تبيّن أن منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإنّه لا يوجد حاجة لتقسيم الفترة (1991-2016)إلى فترات جزئية، ومن ثم يمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة واكدت نتائج الاستقرارية بأن المقدرات مستقره .

5-3-8 مقدرة النموذج على التنبؤ :

يعتبر التنبؤ احد الاهداف المهمة في الاقتصاد القياسي بموجبه يتم التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ويساعد في عملية التخطيط واتخاذ القرارات ، ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة عبر الزمن لأن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشرا موضوعيا في ظهور جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة ، ويمكن اختبار مدى امكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل (Theil) كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (16) نتائج اختبار ثايل للتنبؤ

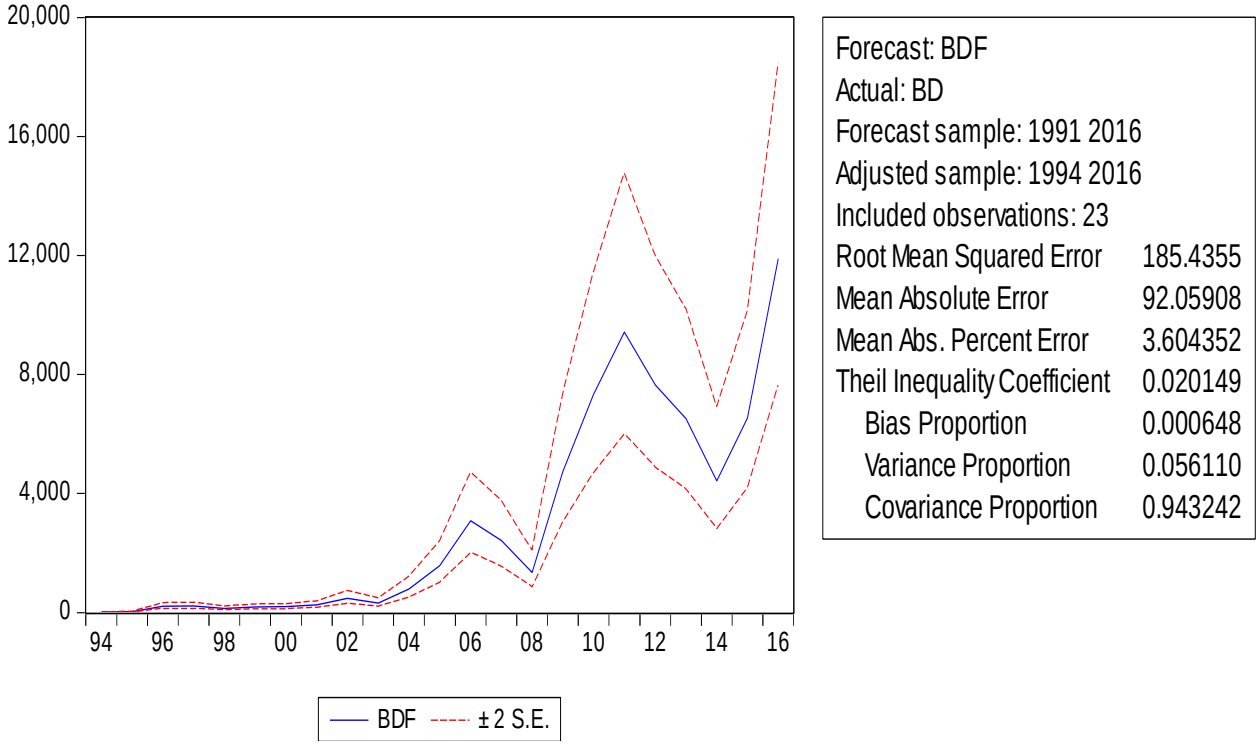

المصدر : اعداد الدارس باستخدام برنامج E-views9

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة عالية للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.02) وهي قيمة تقترب من الصفر مما يدل على القدرة العالية للنموذج على التنبؤ ، وعليه يمكن استخدام النموذج في التنبؤ .

5-3-9 مناقشة فرضيات الدراسة :

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة

اوضحت نتائج الدراسة بأن المتغيرات المضمنة في الدراسة متكاملة معا ومتوازنة في الاجل الطويل ، وبناءً على ذلك تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ، وعليه تثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الفترات السابقة للمتغيرات وعجز الموازنة في السودان خلال فترة الدراسة

المحددات المقترحة لعجز الموازنة لها اثر معنوي في الاجل القصير عند مستوى معنوية 5% و10% كما تبين النتائج بأن الزيادة في عجز الموازنة في الفترة السابقة تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة في الفترة الحالية وتشير نتائج معامل عجز الموازنة في الفترة السابقة بأن الزيادة بوحدة واحده في الفترة السابقة تؤدي الى الزيادة بنسبة 3% ، وبما ان تغير عجز الموازنة في الفترة السابقة كبيره مقارنة ببقية التغيرات وتدل ذلك على اثر الفترات السابقة والعجز الهيكلي الملازم لتطورات الاقتصاد السوداني وهي مطابقة لنتائج دراسة عبد الوهاب عثمان (2001) ،كما تبين نتائج الدراسة في الاجل القصير بأن المتغيرات المضمنة في الدراسة في الفترات السابقة ذات تأثير معنوي على عجز الموازنة في السودان ، ماعدا الدين الخارجي فليس لديه علاقة اثر معنوي في الفترة السابقة ، وهذه النتيجة مطابقة لدراسة باسل كاكو (2001) والتي اكدت اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة في دولة سوريا ، وبناءً على ماسبق تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية احصائيا بين المتغيرات المستقلة في الفترة السابقة وعجز الموازنة .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة

جاءت نتائج النمو الاقتصادي في الفترة الحالية موجبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية وذلك لأن معدلات الناتج في السودان خلال فترة الدراسة ضعيفة ولا يتم توجيه القروض الى زيادة الاستثمارات حتى تزيد نسبة الناتج لتخفيض عجز الموازنة ولكنها معنوية احصائيا مما يؤكد وجود اثر بين النمو الاقتصادي على عجز الموازنة وجاءت نتائج الدراسة لمعدلات النمو الاقتصادي في الفترات السابقة مطابقة للنظرية الاقتصادية التي يؤكد عكسية العلاقة بين النمو والعجز وذلك تؤكد ضرورة وجود فائض في النمو السابق

حتي يساهم في تخفيض العجز المتراكم، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من ايمان غسان (2013) ، ودراسة كمال محمد عيسى (2013) التي اكدت العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الاجمالى وعجز الموازنة ، وبناءً على ماسبق تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة عكسية معنوية احصائيا بين معدلات النمو الاقتصادي وعجز الموازنة في الفترات السابقة وهي علاقة تتوافق مع النظرية والدراسات السابقة ، اما في الاجلين الطويل والقصير فتوجد علاقة طردية وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد السوداني نسبة الى تقلبات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، مما تشير النتائج لعدم اثبات الفرضية .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم وعجز الموازنة في السودان

تبين الدراسة من خلال النتائج العلاقة العكسية لمعدلات التضخم في الاجليين الطويل والقصير وهذه النتائج لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ،ولكنها مقبولة في واقع الاقتصاد السوداني ، ربما يعود ذلك الى أن معظم الزيادة في عجز الموازنة مرتبطة بمتغيرات اخرى ، وتخالف هذه الدراسة نتيجة دراسة امنيا (2008) ، التي قامت بقياس العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في مصر والتي توصلت الى ان العلاقة بينهما علاقة طردية وأن الزيادة في عرض النقود لسد العجز في الموازنة تؤدي الى الزيادة في معدلات التضخم ، مما تشير النتائج لعدم اثبات الفرضية .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وعجز الموازنة

اوضحت نتائج التغيرات في معاملات سعر الصرف في الاجل الطويل بأن ارتفاع قيمة العملة بوحده واحده تؤدي الى انخفاض في عجز الموازنة بنسبة 24% واوضحت نتائج الدراسة العلاقة العكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة وأن هنالك اثر معنوي ذى دلالة احصائية في الاجل الطويل وعلاقة طردية معنوية في الاجل القصير ، وتتفق النتائج مع دراسة saleh(2003) في استراليا التي خلصت الى ان ارتفاع قيمة العملة يؤدي الى انخفاض في عجز الموازنة

وبناءً على ماسبق تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة عكسية معنوية احصائيا بين سعر الصرف وعجز الموازنة في الاجل الطويل ، وهي علاقة عكسية تتوافق مع النظرية والدراسات السابقة وعليه تثبت صحة الفرضية .

الفرضية السادسة : توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين البطالة وعجز الموازنة في السودان.

توضح نتائج تغيرات معدلات البطالة في الاجل الطويل بأن زيادة معدلات تؤدي الى زيادةالعجز بنسبة 54% والعلاقة بينهما علاقة طردية ذات دلالة احصائية تؤكد اثر البطالة في الاجلين الطويل والقصير على عجز الموازنة ،وهي تتفق مع دراسة ايمان شحرور (2013) التي اكدت وجود علاقة طردية بين البطالة وعجز الموازنة في سوريا ، وبناءً على ماسبق تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية احصائيا بين معدلات البطالة وعجز الموازنة ، وهي علاقة طردية تتوافق مع النظرية والدراسات السابقة ، وعليه تثبت صحة الفرضية .

الفرضية السابعة : توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة

تبين الدراسة من خلال النتائج بأن الزيادة في الدين الخارجي بوحدة واحدة تؤدي الي زيادة عجزالموازنة بنسبة 14 % ، ونسبة الى ان معامل الدين الخارجي موجب وتدل على أن زيادة الدين الخارجي تساهم بنسبة كبيرة في زيادة عجز الموازنة في السودان ويوجد اثرمعنوي للدين الخارجي على عجز الموازنة وهذا ربما يعود الى ان الديون غير مرتبطة باستثمارات في مشروعات انتاج حقيقي تؤدي الى زيادة الناتج وتخفيض العجز في الموازنة ، والعلاقة بين الدين الخارجي والعجز علاقة طردية ذات دلالة احصائية في في الاجلين الطويل والقصير وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نيفين فرج (2015) التي قامت بقياس اثر الدين الخارجي على عجز الموازنة في مصر وأثبتت ان الدين الخارجي يؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة. وعليه تثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثامنة : توجد علاقة طردية بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة

توضح نتائج الانفصال في الاجل القصير بأنها ذات اثر معنوي ومعامل التغير كبير مما يؤكد بأنه بعد الانفصال مباشره يكون هنالك اثر للانفصال بزيادة كمية العجز ويتناقص العجز تدريجيا ويختفي في المدي الطويل وهذا ما اكدته نتائج الاجل الطويل كما اوضحت نتائج تغير معامل الانفصال بأن الانفصال سنويا يؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة بنسبة 2% وتوضح النتائج وجود علاقة اثر معنوي بين الانفصال وعجز الموازنة في الاجل القصير ، وهذه النتائج مطابقة لدراسة احمد مجذوب (2013) التي اكدت الاثر المباشر لانفصال الجنوب على الميزانية في السودان ، وعليه تثبت صحة الفرضية .

الخاتمة

أولاً: النتائج :

1. توضح نتائج الدراسة أن عجز الموازنة ، النمو الاقتصادي ،التضخم، سعر الصرف ،انفصال الجنوب ، البطالة ، الدين الخارجي هي متغيرات متكاملة معا ، ويتحقق بينهم علاقة توازن في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 5% ، وان سرعة تعديل النموذج نحو التوازن كبيره حيث يتم ما نسبة 5.56% سنويا من الاختلال الحادث في الاجل القصير والعودة الى وضع التوازن .
2. توضح نتائج الدراسة من خلال الاختبارات التشخيصية والاختبارات البعدية بأن المتغيرات ساكنة في المستوى والفرق الاول وأن النموذج خالي من مشاكل القياس وملائمة الشكل الدالي ويتميز بالاستقرار الهيكلي للمقدرات وله قدرة كبيره على التنبؤ.
3. اوضحت نتائج الدراسة بأن هنالك اثر للفترات السابقة للمتغيرات الاقتصادية المضمنة في النموذج (النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، البطالة ، انفصال الجنوب)على عجز الموازنة ، ماعدا متغير الدين الخارجي في الفترة السابقة ليس لديه اثر معنوي على عجز الموازنة .
4. وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدلات النمو الاقتصادي وعجز الموازنة في الفترة السابقة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة في الاجلين الطويل والقصير .
5. توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدلات التضخم وعجز الموازنة في السودان في الاجلين الطويل والقصير .
6. توجد علاقة ذات اثر معنوي وعلاقة طردية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة في السودان في الاجلين الطويل والقصير.
7. توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وعجز الموازنة في الاجل الطويل وعلاقة طردية ذات دلالة احصائية في الاجل القصير .
8. توجدعلاقة طردية ومعنوية ذات دلالة احصائية بين معدلات البطالة وعجز الموازنة في الاجلين الطويل والقصير .

9. توضح نتائج الدراسة بأن انفصال الجنوب يؤثر على عجز الموازنة في الاجل القصير ولكن يختفي التأثير في الاجل الطويل وتوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين انفصال الجنوب وعجز الموازنة في السودان .

10. توضح نتائج الدراسة بأن القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير عجز الموازنة في السودان خلال فترة الدراسة عالية ، تشير بأن 99.3% من التغيرات والتأثيرات في عجز الموازنة تسببه المتغيرات (النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، البطالة ، وانفصال الجنوب) .

11. توضح الدراسة بأن معاملات(عجز الموازنة في الفترة السابقة ، وانفصال الجنوب ، وسعر الصرف) كبيرة وتدل على ان هذه المتغيرات تساهم بنسبة كبيرة على زيادة عجز الموازنة .

ثانياً: التوصيات :

1. العمل على زيادة الانتاج لزيادة المعروض من السلع لتخفيض معدلات التضخم وايجاد وسائل وادوات لتقليل اثر التضخم في المدى القصير والطويل .
2. البحث عن طرق بديله لتمويل عجز الموازنة بدلا من الاستدانة من البنك المركزي و النظام المصرفي .
3. العمل على تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات لتخفيض عجز الموازنة .
4. توجيه القروض الخارجية الى تشجيع الانتاج المحلي للمساهمة في تخفيض عجز الموازنة .
5. خلق اتفاقيات مع الدول الدائنة للوصول الى حلول لإعفاء القروض واستلامها في شكل مدخلات انتاج حتى تساهم في المزيد من الناتج المحلي .
6. البحث عن ايجاد موارد بديلة للبترول لامتصاص الاثار السالبة للانفصال والعمل على زيادة انتاج النفط .

ثالثاً: مقترحات لبحوث مستقبلية :

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها فإن هناك حاجة الى مزيد من البحوث حول موضوع **العجز في الموازنة العامة بحيث ان الدراسات التطبيقية التي تعتمد على النماذج الحديثة يمكن** ان تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة ، لذلك يقترح الدارس اجراء العديد من البحوث حول هذا الموضوع ومن بينها :

نمذجة الموازنة العامة في السودان ، دراسة قياسية (1990–2016) .

اثر سياسة التحرير الاقتصادي على عجز الموازنة في السودان دراسة قياسية (1992–2017).

اثر السياسات المالية والنقدية على عجزالموازنة العامة في السودان دراسة قياسية

(1990– 2016) .

اثر التجارة الخارجية على عجز الموازنة العامة في السودان(1992–2017).

المصادر والمراجع

اولا: القرأن الكريم

ثانيا : المراجع باللغة العربية :

1. البشير عبدالكريم ،تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، 2004.
2. احمد مجذوب احمد (2013) الاقتصاد السواني بين النظرية العلمية والاختيارات السياسية دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000/ 2010 ، ط1 ، الناشر هيئة الاعمال الفكرية ، الخرطوم ، السودان .
3. بسام يونس ابراهيم واخرون (2002) الاقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الخرطوم ، السودان .
4. بشيرالدباغ وعبدالجبار الجرمود ،مقدمة في الاقتصادالكلي،دارالمناهج للنشر والتوزيع الأردن،الطبعةالأولى، 2003 .
5. جون مينارد كينز (1936) النظرية العامة للفائدة والنقود والتشغيل ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ، ترجمة الهام عيدروس ، ط1 ، 2010 ، ابوظبي .
6. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي (2004) مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .
7. دومنيك سلفاتور (2011) الاحصاء والاقتصاد القياسي ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر .
8. رمزى زكى (2000) انفجار العجز ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق .

9. رمزى زكى (1978) ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، مصر .

10.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر 1997 .

11. شيخي محمد (2012) طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، عمان ، دار الحامد للنشر ط1 ، الاردن .

12. طارق محمد الرشيد (2005) المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، الخرطوم ، جي تاون ، ط1.

13. طارق محمد الرشيد (2017) مهارات تحليل البيانات بأستخدام برنامج e-views

14. عبد العظيم سليمان المهل (2007) التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

15. عبد العظيم سليمان المهل ، خالد حسن البيلى (2010) الاقتصاد الكلي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

16. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية (2008) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية الاسكندرية ، الطبعة 3 ، مصر .

17.عبد الرحمن حسن على حمد (2014م) اقتصاديات المالية العامة ، الخرطوم ، لينا للطباعة والنشر

18. عبد الله الشريف عبد الله الغول (2007) موضوعات في الاقتصاد الكلي ، المكتبة الوطنية ، الخرطوم ، السودان .

19. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1996.

20. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان وتصور الرؤية المستقبلية ، الجزء الثاني ، السودان دن ، نوفمبر 2012م .

21. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2001) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان وتصور الرؤية المستقبلية ، الجزء الاول ، شركة مطابع العملة المحدودة ، السودان .

22.عثمان ابراهيم السيد (2005) الاقتصاد السوداني ، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة والنشر ، السودان ، ام درمان ، الطبعة الثالثة .

23. كامل بكري واخرون (2003) مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية تانيس سابقا،مطبعة سامي ، لطباعة الاوفيس والماستر ، الاسكندرية .

24.مايكل ابدجمان (1988) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور ، الرياض ، دار المريخ ، السعودية .

25. وليد محمد السيفو واحمد مشعل (2004) ، الاقتصاد القياسي ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة ،مصر ط1.

ثالثا : رسائل الدكتوراة والماجستير :

1. ابتهال حامد (2016) ، تقييم عوامل عجز الموازنة في السودان ، رسالة ماجستيرغير منشور ، جامعة الرباط ، السودان .

2. ابراهيم حسين صلاح الدين (2013) محددات نمو الاقتصاد في الاجل الطويل ، رسالة دكتوراة غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان

3. اكرام حسن محمد بخيت (2011) البطالة في السودان الحجم والاسباب والاثار دراسة تحليلية ، ماجستيرغيرمنشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

4. باسل كاكو (2011م)عجز الموازنة العامة واثره فى المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجمهورية العربية السوريه) رسالة ماجستيرغير منشوره فى الاقتصاد ،جامعة حلب ، سوريا.

5. خليل النمروطي (2014) اثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشوره ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

6. ربيع جميل عنقة (2010) عجز الموازنة العامة في سوريا واثره في ارتفاع الاسعار واعادة توزيع الدخول ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا .

7. عبد الله حسين ابو القمصان (2015) ، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشوره ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين .

8. عبد الحفيظ حبيب الله النور (2009) ، الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،رسالة دكتوراة غير منشوره، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

9. عبدو داوود (2005) اثر تقلبات السياسات الاقتصادية الكلية على الاداء الاقتصاديفى السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة امدرمان الاسلامية ، السودان.

10. عمار محجوب زكي (2002) علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ببعض الدول العربية مع اشارة للسودان ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

11. مروه محمد عباس سعد (2015) ، العوامل المؤثر في عجز الموازنة العامة في السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

12. ندى عبد الغفار البدوى عبدالله، نموذج لتقرير دالة الاستثمار للقطاع المصرفي في السودان(1970– 2010)، رسالة دكتواره غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

13. هدى محمد سليمان (2003) التمويل بالعجز واثرة على التضخم في السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

14. وجدان مهدي (2009) سياسة احداث العجز في الموازنة العامة للدولة دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

رابعا : الاوراق العلمية :

1. ابراهيم صالح العمر واخرون (2013م)اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة ،دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد رقم 40 ، العدد1 ، الجامعة الاردنية ، الاردن.
2. الفاضل مكي (2016) ، تطور اداء القطاع الخارجي في السودان خلال الفترة (1992–2015) ، بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي .
3. ايمان غسان شحرور (2013م) عجز الموازنة العامة فى سورية واثارة الاقتصادية ، بحوث اقتصادية عربية ، سوريا ، ص 108
4. حسن الحاج (2007م) ، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت.
5. حقي امين ،عبد الحسين الغالبي (2017) ، العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد21 ، جامعة ، العراق .
6. حيدر عباس واخرون (2005م) محددات سعر الصرف فى السودان ، بنك السودان المركزى اصداره رقم 7 ، ص 8 .
7. دردوري لحسن (2013) عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجة في الاقتصاد الوضعي ، جامعة بسكرة ، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 14 ، الجزائر .
8. رمزى زكى (1997) الاقتصاد السياسي والبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد226 ، الكويت

9. طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود (2012) ، دور الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين عرض النقودوسعر الصرف ، دراسة نشرت في مجلة الاقتصاد ، جامعة ام درمان الاسلامية ، العدد 12 ، السودان.

10. عمار محجوب ذكي (2002م) ، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .

11. كمال محمد عيسى (2013) محددات عجز الموازنة فى السودان ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة ام درمان الاسلامية .

12. محمد عيسى شحاتيت واخرون (2011م)العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، الاردن .

13. منال عبد الله (2011م) العجز فى الموازنة العامة واثرها ، جامعة عدن ، كلية الاقتصاد ، اليمن.

14. نداء محمد ، ربي رشيد (2012) العجز المالي واثره على الاقتصاد الاردني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد29 ، العراق .

15. نيفين فرج إبراهيم إبراهيم (2015م)أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، ،مدرسة اقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.

16. بلقاسم أبو العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية ، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية الكويت، العدد الاربعون، 2005.

17. عايده عوض (2015) ازمة المديونية في الدول النامية ، مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، العدد 75 ، ص21.

18. هويدا محجوب (2015) تطور اداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2004-2014 ، مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، العدد 80،ص 25.

خامسا : المراجع بالغة الانجليزية :

1. Almahdi Musa(2014) Determinant Factors of Infalation In Sudan An Econometrics approach ’university of bakhatalruda, Scientific Journal ’ issue NO .13 .SUDAN.
2. B.O.Osuka(2014) , The Impact of Budget Deficit on Macro – Economic Variable in the Nigerian , international journal for innovation education and research , vol . 2-113pg .164.
3. Fatma Turan (2014), Causality Network Between Budget Deficit , money Supply and Inflation in turkey , anadolu university International and Journal of business and social science , vol (5).p225 ،p226
4. Humera Nayab (2015),Therelation Ship Between Budget Defict and Economic Growth of pakistan ,Journal of Economics and Sustainable development ,vol.6.no.11. pashawar,Pakistan .p85
5. Nur Hayati Abd Rahman(2012) ، **The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia’s** ، *International Conference on Economics* ، Faculty of Business Management, Universiti Teknologi MARA Terengganu, *IPEDR vol.38* ، **Pp (55) Malaysia.p54 ،p55**
6. Omneia .A . Helmy (2008) the Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt ,phd , cairo university .p213
7. Saeidi and Valizadoh (2012) ,The Impact of Budget Deficit on Inflation and Unempoloyment in Iran economy , journal of basic and applied scientific research Iran .

سادسا : التقارير :

- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للاعوام1991- 2016

– التقارير السنوية لجهاز المركزي للإحصاء للاعوام1991– 2016

ثامنا : مواقع الانترنت

- www.sudan economy.

- www.cbos.gov.sd

- www. Mof. Gov.s

الملاحق

ملحق (1) بيانات الدراسة

Year	انفصال الجنوب	معدلات البطالة	سعر الصرف	معدلات النمو	معدلات التضخم	الدين الخارجي	عجز الموازنة

			الاقتصادي			() Dummy	
2.2	15.834	122.52	11.3	0.05	15.9	0	1991
33.749	16.085	119.24	13.1	0.1	11.1	0	1992
30	16.321	101.18	5.6	0.13	18.5	0	1993
13.707	18.002	115.93	1.2	0.22	17	0	1994
30.6	19.355	68.97	10.7	0.4	16.6	0	1995
210.19	19.451	130.44	4.7	1.25	18.1	0	1996
218	19.357	47.19	6.1	1.58	15.1	0	1997
138	20.483	17.01	6	1.99	15.7	0	1998
218	20.546	16.16	6	2.52	15.2	0	1999
182	20.521	8.02	8.3	2.57	15.5	0	2000
250	20.798	4.92	6.4	2.59	15.9	0	2001
456	23.608	8.3	6.5	2.63	15.8	0	2002
326	25.71	7.7	6	2.61	16.3	0	2003
799	26.784	8.46	9.3	2.58	17.1	0	2004
1663	27.006	8.5	8	2.31	17.3	0	2005
3178	28.457	7.2	9.4	2.17	19.4	0	2006
2508.8	31.873	8.1	8.07	2.02	19.7	0	2007
1277.7	33.542	14.3	6.4	2.09	16.8	0	2008
4895.5	35.687	11.2	5.9	2.33	17.3	0	2009
7586.1	37.805	13.08	5.2	2.67	17.8	0	2010
9426.1	39.8	18.1	2.5	2.67	18.5	1	2011
7653.4	42.047	35.1	1.4	3.3	19.3	1	2012
6456	44.379	37.1	3.6	5.75	29.7	1	2013
4425.1	43.7	36.9	3.6	6.25	22.7	1	2014
6976.4	45	16.9	3.5	6.5	25.3	1	2015
11234.9	45.4	17.8	4.9	6.4	28.5	1	2016

المصدر : بنك السودان المركزي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

ملحق (2) استقرار بيانات عجز الموازنة

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.720743	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD,2)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:47
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	-1.656521	0.350903	-4.720743	0.0002
D(BD(-1),2)	0.981217	0.256226	3.829501	0.0012
D(BD(-2),2)	0.571517	0.264530	2.160500	0.0445
C	656.9832	283.7693	2.315202	0.0326

R-squared	0.577315	Mean dependent var	194.3091
Adjusted R-squared	0.506868	S.D. dependent var	1755.110
S.E. of regression	1232.497	Akaike info criterion	17.23444
Sum squared resid	27342895	Schwarz criterion	17.43281
Log likelihood	-185.5788	Hannan-Quinn criter.	17.28117
F-statistic	8.194973	Durbin-Watson stat	1.930142
Prob(F-statistic)	0.001194		

ملحق (3) استقرار بيانات النمو الاقتصادي

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.564545	0.0144
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:49
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.649236	0.182137	-3.564545	0.0016
C	3.867165	1.271914	3.040431	0.0058

R-squared	0.355850	Mean dependent var	-0.256000
Adjusted R-squared	0.327844	S.D. dependent var	3.225804
S.E. of regression	2.644679	Akaike info criterion	4.859595
Sum squared resid	160.8696	Schwarz criterion	4.957105
Log likelihood	-58.74494	Hannan-Quinn criter.	4.886640
F-statistic	12.70598	Durbin-Watson stat	2.153475
Prob(F-statistic)	0.001647		

ملحق (4) استقرار بيانات الدين الخارجي

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.529307	0.0159
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:52
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-0.717950	0.203425	-3.529307	0.0019
C	0.878697	0.326762	2.689104	0.0134

R-squared	0.361505	Mean dependent var	0.006208
Adjusted R-squared	0.332482	S.D. dependent var	1.281267
S.E. of regression	1.046817	Akaike info criterion	3.009041
Sum squared resid	24.10819	Schwarz criterion	3.107213
Log likelihood	-34.10850	Hannan-Quinn criter.	3.035086
F-statistic	12.45601	Durbin-Watson stat	1.960551
Prob(F-statistic)	0.001887		

ملحق (5) استقرار بيانات سعر الصرف

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.312449	0.0256

Test critical values:	1% level	-3.737853
	5% level	-2.991878
	10% level	-2.635542

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:53
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.672086	0.202897	-3.312449	0.0032
C	0.174373	0.119571	1.458324	0.1589

R-squared	0.332774	Mean dependent var	-0.006250
Adjusted R-squared	0.302445	S.D. dependent var	0.624185
S.E. of regression	0.521318	Akaike info criterion	1.614742
Sum squared resid	5.978991	Schwarz criterion	1.712913
Log likelihood	-17.37690	Hannan-Quinn criter.	1.640787
F-statistic	10.97232	Durbin-Watson stat	1.922567
Prob(F-statistic)	0.003167		

ملحق (6) استقرار بيانات معدلات التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.639676	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	

	10% level	-2.635542

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:54
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.453379	0.190241	-7.639676	0.0000
C	-6.221911	4.794071	-1.297835	0.2078

R-squared	0.726248	Mean dependent var	0.174167
Adjusted R-squared	0.713805	S.D. dependent var	43.22680
S.E. of regression	23.12514	Akaike info criterion	9.199373
Sum squared resid	11764.99	Schwarz criterion	9.297545
Log likelihood	-108.3925	Hannan-Quinn criter.	9.225418
F-statistic	58.36465	Durbin-Watson stat	1.925521
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (7) استقرار بيانات معدلات البطالة

Null Hypothesis: D(UMPOLE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.604418	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UMPOLE,2)
Method: Least Squares
Date: 07/01/18 Time: 05:57
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UMPOLE(-1))	-1.500171	0.174349	-8.604418	0.0000
C	0.920900	0.586644	1.569778	0.1307

R-squared	0.770919	Mean dependent var	0.333333
Adjusted R-squared	0.760506	S.D. dependent var	5.832716
S.E. of regression	2.854419	Akaike info criterion	5.015269
Sum squared resid	179.2496	Schwarz criterion	5.113440
Log likelihood	-58.18323	Hannan-Quinn criter.	5.041314
F-statistic	74.03601	Durbin-Watson stat	1.948702
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (8)اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test
Date: 06/18/18 Time: 07:18
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.74493	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

ملحق (9) تقدير نموذج الاجل القصيروتصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(BD)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/18/18 Time: 06:58
Sample: 1991 2016
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

DLOG(BD(-1))	3.131291	0.092684	33.78441	0.0009
DLOG(BD(-2))	1.029984	0.047416	21.72250	0.0021
D(EG)	0.054448	0.011563	4.708767	0.0423
D(EG(-1))	-0.387408	0.015625	-24.79460	0.0016
D(ED)	0.297423	0.020759	14.32732	0.0048
D(ED(-1))	-0.192958	0.020738	-9.304680	0.0114
D(UMPOLE)	0.540234	0.020640	26.17452	0.0015
D(UMPOLE(-1))	-0.355071	0.013323	-26.65186	0.0014
D(SEPARAT)	2.645386	0.120027	22.03986	0.0021
D(SEPARAT(-1))	9.694727	0.316842	30.59797	0.0011
D(INF)	-0.091469	0.003552	-25.74822	0.0015
D(ER)	2.261812	0.087423	25.87205	0.0015
D(ER(-1))	2.442187	0.091829	26.59490	0.0014
CointEq(-1)*	-5.566165	0.166367	-33.45721	0.0009

R-squared	0.994557	Mean dependent var	0.257634
Adjusted R-squared	0.986695	S.D. dependent var	0.649825
S.E. of regression	0.074955	Akaike info criterion	-2.064739
Sum squared resid	0.050564	Schwarz criterion	-1.373569
Log likelihood	37.74450	Hannan-Quinn criter.	-1.890912
Durbin-Watson stat	2.343890		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	31.09402	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

ملحق (10) نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG(BD)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 1, 2)
Date: 11/24/18 Time: 09:08
Sample: 1991 2016
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(BD(-1))	3.131291	0.665410	4.705805	0.0423
DLOG(BD(-2))	1.029984	0.246162	4.184182	0.0526

D(EG)	0.054448	0.058449	0.931547	0.4499
D(EG(-1))	-0.387408	0.087490	-4.428004	0.0474
D(ED)	0.297423	0.070458	4.221298	0.0518
D(ED(-1))	-0.192958	0.075848	-2.544009	0.1260
D(UMPOLE)	0.540234	0.140240	3.852202	0.0613
D(UMPOLE(-1))	-0.355071	0.099690	-3.561747	0.0706
D(SEPARAT)	2.645386	0.571912	4.625516	0.0437
D(SEPARAT(-1))	9.694727	1.575656	6.152820	0.0254
D(INF)	-0.091469	0.019967	-4.580986	0.0445
D(ER)	2.261812	0.382752	5.909334	0.0275
D(ER(-1))	2.442187	0.693151	3.523309	0.0720
CointEq(-1)	-5.566165	0.955821	-5.823440	0.0282

Cointeq = LOG(BD) - (0.1487*EG + 0.1466*ED + 0.2409*UMPOLE - 0.8168 *SEPARAT -0.0277*INF -0.2436*ER -1.7784)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	0.148667	0.018792	7.911372	0.0156
ED	0.146570	0.006091	24.061431	0.0017
UMPOLE	0.240901	0.027108	8.886551	0.0124
SEPARAT	-0.816834	0.403959	-2.022071	0.1805
INF	-0.027709	0.002024	-13.688410	0.0053
ER	-0.243575	0.074839	-3.254664	0.0828
C	-1.778441	0.390560	-4.553569	0.0450

ملحق (11) نتائج اختبار تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(BD)
Method: ARDL
Date: 06/18/18 Time: 06:52
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): EG ED UMPOLE SEPARAT INF ER
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2187
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

LOG(BD(-1))	-1.434874	0.325792	-4.404265	0.0479
LOG(BD(-2))	-2.101306	0.441221	-4.762479	0.0414
LOG(BD(-3))	-1.029984	0.246162	-4.184182	0.0526
EG	0.054448	0.058449	0.931547	0.4499
EG(-1)	0.385652	0.070321	5.484161	0.0317
EG(-2)	0.387408	0.087490	4.428004	0.0474
ED	0.297423	0.070458	4.221298	0.0518
ED(-1)	0.325449	0.143538	2.267334	0.1515
ED(-2)	0.192958	0.075848	2.544009	0.1260
UMPOLE	0.540234	0.140240	3.852202	0.0613
UMPOLE(-1)	0.445589	0.102985	4.326748	0.0495
UMPOLE(-2)	0.355071	0.099690	3.561747	0.0706
SEPARAT	2.645386	0.571912	4.625516	0.0437
SEPARAT(-1)	2.502709	0.989677	2.528815	0.1272
SEPARAT(-2)	-9.694727	1.575656	-6.152820	0.0254
INF	-0.091469	0.019967	-4.580986	0.0445
INF(-1)	-0.062766	0.017318	-3.624256	0.0684
ER	2.261812	0.382752	5.909334	0.0275
ER(-1)	-1.175402	0.582370	-2.018306	0.1810
ER(-2)	-2.442187	0.693151	-3.523309	0.0720
C	-9.899097	1.966721	-5.033301	0.0373

R-squared	0.999380	Mean dependent var	6.853979
Adjusted R-squared	0.993183	S.D. dependent var	1.925794
S.E. of regression	0.159003	Akaike info criterion	-1.456044
Sum squared resid	0.050564	Schwarz criterion	-0.419288
Log likelihood	37.74450	Hannan-Quinn criter.	-1.195303
F-statistic	161.2615	Durbin-Watson stat	2.343890
Prob(F-statistic)	0.006180		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (12) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للاخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.554757	Prob. F(1,1)	0.5925
Obs*R-squared	8.206688	Prob. Chi-Square(1)	0.0042

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL

Date: 06/18/18 Time: 07:07
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(BD(-1))	0.292934	0.539646	0.542827	0.6834
LOG(BD(-2))	0.218389	0.579999	0.376533	0.7707
LOG(BD(-3))	0.135862	0.333499	0.407383	0.7537
EG	0.033478	0.080093	0.417990	0.7480
EG(-1)	-0.059561	0.112942	-0.527361	0.6911
EG(-2)	-0.020838	0.103099	-0.202121	0.8730
ED	-0.081856	0.135882	-0.602402	0.6548
ED(-1)	-0.000385	0.162800	-0.002368	0.9985
ED(-2)	-0.015572	0.088530	-0.175899	0.8892
UMPOLE	-0.013257	0.160051	-0.082832	0.9474
UMPOLE(-1)	-0.074797	0.154038	-0.485572	0.7122
UMPOLE(-2)	-0.015840	0.115050	-0.137677	0.9129
SEPARAT	-0.153985	0.680803	-0.226181	0.8584
SEPARAT(-1)	-0.388452	1.237721	-0.313844	0.8064
SEPARAT(-2)	0.576883	1.947708	0.296186	0.8167
INF	0.015570	0.030819	0.505193	0.7022
INF(-1)	0.003912	0.020332	0.192384	0.8790
ER	-0.301768	0.593805	-0.508194	0.7007
ER(-1)	0.379093	0.833867	0.454621	0.7284
ER(-2)	0.111561	0.800303	0.139398	0.9118
C	0.014744	2.230712	0.006610	0.9958
RESID(-1)	-1.728611	2.320845	-0.744820	0.5925

R-squared	0.356813	Mean dependent var	-7.69E-17
Adjusted R-squared	-13.150124	S.D. dependent var	0.047941
S.E. of regression	0.180339	Akaike info criterion	-1.810406
Sum squared resid	0.032522	Schwarz criterion	-0.724281
Log likelihood	42.81967	Hannan-Quinn criter.	-1.537249
F-statistic	0.026417	Durbin-Watson stat	2.136295
Prob(F-statistic)	0.999996		

ملحق (13) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.319042	Prob. F(20,2)	0.9346
Obs*R-squared	17.51129	Prob. Chi-Square(20)	0.6196
Scaled explained SS	0.178325	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 07:08
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	-0.049476	0.073932	-0.669214	0.5723
LOG(BD(-1))	-0.002769	0.012247	-0.226071	0.8421
LOG(BD(-2))	-0.001892	0.016586	-0.114060	0.9196
LOG(BD(-3))	0.002870	0.009254	0.310110	0.7858
EG	-0.002624	0.002197	-1.194415	0.3548
EG(-1)	-0.001747	0.002643	-0.660816	0.5767
EG(-2)	0.000717	0.003289	0.217939	0.8477
ED	-0.003495	0.002649	-1.319459	0.3178
ED(-1)	0.002305	0.005396	0.427235	0.7108
ED(-2)	3.20E-05	0.002851	0.011215	0.9921
UMPOLE	0.003660	0.005272	0.694317	0.5593
UMPOLE(-1)	0.002381	0.003871	0.615091	0.6012
UMPOLE(-2)	0.001792	0.003747	0.478211	0.6797
SEPARAT	-0.002418	0.021499	-0.112488	0.9207
SEPARAT(-1)	-0.009479	0.037203	-0.254799	0.8227
SEPARAT(-2)	-0.041212	0.059231	-0.695790	0.5585
INF	-0.000162	0.000751	-0.215801	0.8492
INF(-1)	-0.000165	0.000651	-0.253198	0.8238
ER	0.004778	0.014388	0.332081	0.7714
ER(-1)	-0.001970	0.021892	-0.089971	0.9365
ER(-2)	-0.003989	0.026057	-0.153078	0.8924

R-squared	0.761360	Mean dependent var	0.002198
Adjusted R-squared	-1.625035	S.D. dependent var	0.003689
S.E. of regression	0.005977	Akaike info criterion	-8.018006
Sum squared resid	7.15E-05	Schwarz criterion	-6.981250
Log likelihood	113.2071	Hannan-Quinn criter.	-7.757265
F-statistic	0.319042	Durbin-Watson stat	2.133097
Prob(F-statistic)	0.934551		

ملحق (14) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

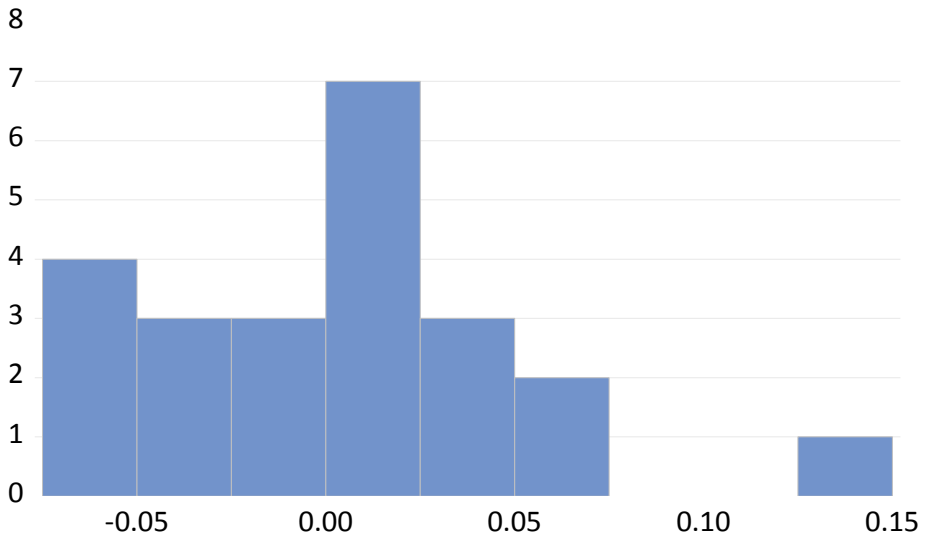

Series: Residuals	
Sample 1994 2016	
Observations 23	
Mean	-7.69e-17
Median	4.44e-14
Maximum	0.132993
Minimum	-0.069097
Std. Dev.	0.047941
Skewness	0.731990
Kurtosis	3.693515
Jarque-Bera	2.514857
Probability	0.284384

ملحق (15) نتائج اختبار الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02

Specification: LOG(BD) LOG(BD(-1)) LOG(BD(-2)) LOG(BD(-3)) EG EG(-1) EG(-2) ED ED(-1) ED(-2) UMPOLE UMPOLE(-1) UMPOLE(-2) SEPARAT SEPARAT(-1) SEPARAT(-2) INF INF(-1) ER ER(-1) ER(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.600694	1	0.3555
F-statistic	2.562220	(1, 1)	0.3555

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	0.036370	1	0.036370
Restricted SSR	0.050564	2	0.025282
Unrestricted SSR	0.014195	1	0.014195

ملحق (16) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمربعات المقدرات

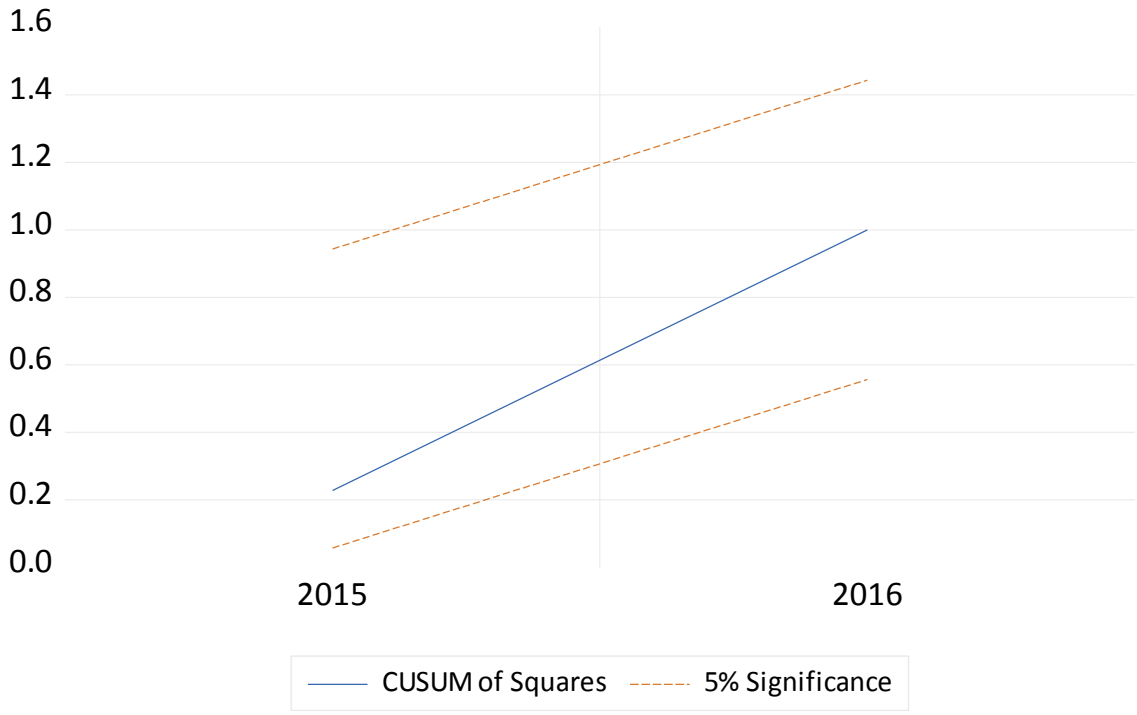

ملحق (17) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للمقدرات

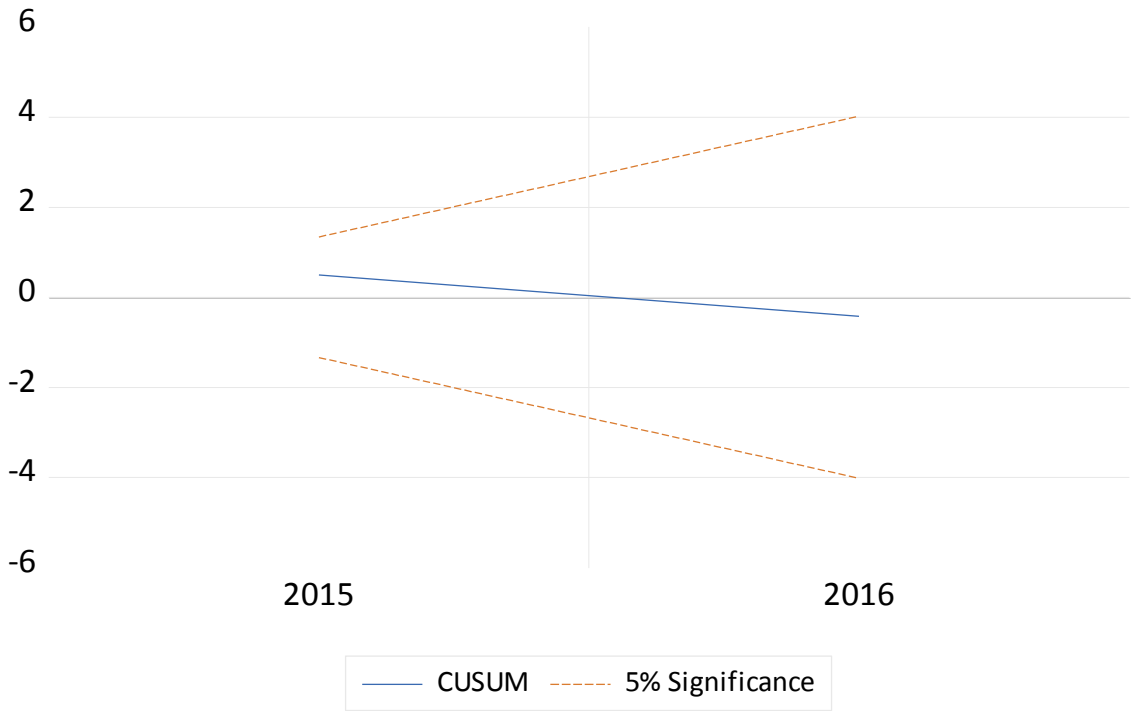

ملحق (18) نتائج اختبار تضخم التباين

Variance Inflation Factors

Date: 11/14/18 Time: 10:07
Sample: 1991 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(BD(-1))	0.106140	4561.997	360.5094
LOG(BD(-2))	0.194676	7859.464	685.5760
LOG(BD(-3))	0.060595	2278.934	272.0036
EG	0.003416	123.3035	18.32985
EG(-1)	0.004945	179.9191	26.37443
EG(-2)	0.007655	326.7512	53.90028
ED	0.004964	4473.600	417.1251
ED(-1)	0.020603	17104.06	1659.022
ED(-2)	0.005753	4373.948	430.7967
UMPOLE	0.019667	6554.010	282.7720
UMPOLE(-1)	0.010606	3337.162	110.5745
UMPOLE(-2)	0.009938	2923.882	101.1376
SEPARAT	0.327083	77.62413	57.37436
SEPARAT(-1)	0.979460	193.7066	151.5964
SEPARAT(-2)	2.482691	392.7991	324.4862
INF	0.000399	691.7644	395.4733
INF(-1)	0.000300	638.1009	355.0730
ER	0.146499	1464.188	386.6038
ER(-1)	0.339155	2840.439	801.1726
ER(-2)	0.480459	3221.139	923.7644
C	3.867990	3518.852	NA

ملحق (19) اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

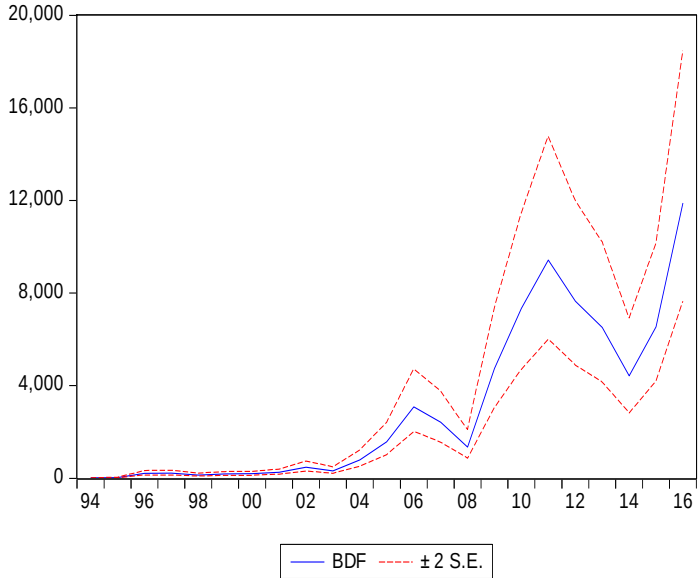

Forecast: BDF	
Actual: BD	
Forecast sample: 1991 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	185.4355
Mean Absolute Error	92.05908
Mean Abs. Percent Error	3.604352
Theil Inequality Coefficient	0.020149
Bias Proportion	0.000648
Variance Proportion	0.056110
Covariance Proportion	0.943242